الحرّية مقصد الثّورة الأسمى

جمال الدين دراويل / جامعي، تونس

مدخل

- الثوّار لا يكترثون بالخبر
- الثوّار يعانقون الأفق الأعلى
- يسبّحون بحمد الحرّية ويقدّسون لها تماما كما يسبّحون بحمد الله ويقدّسون له.
- أليس الإيمان العميق بالله مولّدا للحرّية؟
- الثوّار نادوا بالحرّية ولم ينادوا بالخبز، إذ الحرية أصل والخبز استثناء
- الثوّار نادوا برحيل الظلم والفساد لأنّ في حضورهما انعدام للحرّية والكرامة
- الثوّار نادوا برحيل المنظومة الاستبدادية لأنّها منظومة مقوّضة للحرية
- الثوّار نادوا أوّلا وآخرا بالحرّية
- لأنّ إنسانية الإنسان في حرّيته
- لأنّ الحرّ وحده هو الإنسان
- لأنّ مقدار ما في الإنسان من إنسانية بمقدار ما يحرزه من حرّية صعودا ونزولا، وجودا وعدما.
- لأنّه لا مواطنة بلا حرّية إذ المواطنة تبدأ من الحرّية وتنتهي إلى الحرّية.

1ـ الحرّية منطلق الثّورة وهدفها :

أقصت النّظرية السّياسية الكلاسيكية المستبدّ والطاغية من دائرة الإنسانية إذ اعتبره أفلاطون ذئبا في صورة إنسان(1)، ذلك أنّ أسلوب المستبدّ في التعاطي مع المحكومين يقوم على «الافتراس» و«الشّراسة» المتمثّلين في الظلم والبطش والنّهب والقتل في بعض الأحيان.

والمستبدّ لا يُلقي لآلام الناس بالا، ولا يُعير لشؤونهم وشجونهم اهتماما وكثيرا ما يتعامل معهم على أنّهم أعداء «لمجرد الإبقاء على منصب واستحفاظا على وجاهة ويخال المستبدّ أنّ كلّ مخالفة له في الرأي تنذر بثلّ عرشه وزلزلة أركانه والمريض كثير الأوهام»(2).

والهوى والمزاج والرّغبات الخاصّة هي محرّك المستبدّ في مباشرته لشؤون الحكم من ناحيتي الاختيارات والمواقف والقرابة والمصاهرة والعلاقات الشاذّة والسرّية هي أدواته للتحصّن الموهوم من المحكومين (الشعب)، إذ لا ينتظر المستبدّون من الشعب خيرا، لأنّهم خير من يعلم بما يترّتب على الدّكتاتورية من نكاية و من نكد العيش في أوساط المحكومين الذين تتحوّل حياتهم في جانب كبير منها إلى ألم وأوجاع.

على هذا الأساس يتحوّل المحكومون في النّظام

الاستبدادي الكلّياني إلى قطعان من الأنعام تساق بسوط الاستعباد.

وآلة التضييق والتنكيل جاهزة على الدّوام لكلّ من يعارض أو يرفض أو يخرج عن «الصّراط المستقيم».

وهكذا تُداس إنسانية الإنسان ويتحوّل المواطنون في هجير النظام المستبد إلى مفعول بهم في السّياسة وتتحوّل السّياسة إلى مخادعة ومخاتلة وترهيب، تقصد إلى قتل ما في نفوس النّاس من البأس والبسالة والشّجاعة (وهي من علامات إنسانية الإنسان) وتزجّ بهم إلى الخنوع والخضوع والتّسليم، وتبثّ في روعهم أنّ المستبدّ هو القائد والمخلّص الأوحد للبلاد حالا ومآلا، وأنّ تقديم طقوس الولاء له هو الممرّ الإجباري للحصول على قدر من الحقوق التي يكفلها الدستور وتضبطها القوانين. وأين المستبدّ من العمل بالدّستور أو القانون؟

والمعلوم تاريخيا أنّ البنية الاستبدادية بنية ضعيفة ومتداعية على الرغم ممّا يبدو عليها ظاهريا من هالة القوّة والعنفوان، إذ تشتغل دوائرها على أساس المكر وإيثار المصالح الخاصّة على العامّة واقتناص الفرص للانقضاض على الغنائم المتأتّية من نهب المال العام، على حساب مصالح القطاع الواسع من الشّعب.

ويكون عناصر هذه البنية حذرين من بعضهم بعضا مستعدّين لفعل أيّ شيء من أجل حماية ذواتهم من المخالفات العديدة التي يرتكبونها، على اعتبار أنّ البنية الاستبدادية لا تكترث أصلا بالقوانين والأعراف والمبادئ الإنسانية وتعتمد في تشغيل آلتها على مختلف أساليب البطش والتنكيل، بما يوقع المجتمع في حالة من العدمية المتولّدة عن طغيان الرّؤساء (استيلاء كامل من المستبدّ على مؤسّسات المجتمع لصالح النظام السّياسي) واستكانة البؤساء (حالة من الخوف العامّ مولّدة لليأس).

ووقائع التاريخ أثبتت ومازالت أنّ البنية الاستبدادية نازلة إلى حضيض التلاشي والفناء، ولو بعد حين، إذ تبدأ خلال أعلى مراحل عتوّها في إنتاج نقيضها ذلك أنّها تتأسّس على الأذى بكافّة تشكّلاته وتجلّياته، ضمن تراتبية إدارية يعاد خلالها إنتاج الاستبداد.

فالسّجن أذى والتعذيب أذى، والمراقبة أذى، وتكميم الأفواه أذى، وبخس النّاس أشياءهم أذى وغمط حقوقهم أذى ونهب المال العام أذى، وضيق العيش أذى، والبطالة أذى، وتوجّس كل واحد من الآخر أذى و...

وهكذا تتّسع دائرة المتأذّين من الاستبداد والدّكتاتورية حتى إذا أدركوا أنّ مسالك الحياة سُدّت في وجوههم، وغُلّقت أمام أبنائهم، نهضوا تبعا لذلك -للدّفاع عن الحياة والمستقبل، وذلك ما حدث في تونس، وذلك قانون من قوانين الاجتماع الإنساني المدني. ورحم الله الشّابي إذ يقول:

ألا أيّها الظالمُ المستبد
عدوُّ الحياة حبيبُ الظلام
سخرت بأنّات شعب ضعيف
وكفّك مخضوبة من دماه

حتى يقول:

رويدك لا يخدعنك الربيعْ
وصحوُ الفضاء وضوءُ الصباحْ
ففي الأفق الرّحب هولُ الظلام
وقصفُ الرعود وعصفُ الرياح
حذار !فتحْتَ الرّماد اللّهيب
ومن يزرع الشّوك يجني الجراحْ (3)

و«قصف الرّعود» و«عصف الرّياح» و«اللّهيب» ليست سوى استعارات لما تختزنه «إرادة الحياة» الكريمة لدى انشعب من الرّفض والتمرّد والانتفاض تجاه ما «يبذره» الاستبداد في طريقها من «شوك الأسى».

وفي ذات السّياق الذي يكشف عن الوعي المبكّر للتونسيين أنّ الحرّية قوام الحياة الكريمة، قال ابن عاشور في التّحرير والتنوير، ضمن تفسيره لآية «يا أيّها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرّسول إذا دعاكم لما يُحييكم» (الأنفال24)، «والإحياء إعطاء الإنسان ما به كمال

الإنسان. . . والحرّية حياة والاستقلال حياة والشّجاعة حياة واستقامة أحوال العيش حياة» (4).

فالحرّية -قبل سواها- عنوان الحياة وعلامة إنسانية الإنسان وأساس المواطنة في المجتمع الحديث وهي تعدّ شرطا لوجود السّلطة الشرعية كما تُعتبر ضرورية لمقاومة السّلطة في حالة خروجها عن هذه الشرعية»(5).

وتجدر الإشارة إلى أنّ الشباب يمثّلون الفئة الاجتماعية الأكثر حساسية تُجاه قضايا الحرية والتحرّر، إذ الشباب طاقة وعنفوان وأمل، وهذه المعاني من مقوّمات الحرية ومنطوياتها، وكذا تبرز أواصر القرابة الرّوحية بين الشّباب والحرّية.

ولذلك «أثبتت وقائع التاريخ التونسي الحديث والمعاصر أنّ الشباب هم المؤهّلون -قبل غيرهم- للقيام بالأدوار الصّعبة والمهامّ الجليلة التي يعوّل عليها في إحداث المنعطفات الكبيرة والتحوّلات الأساسية نحو المستقبل الأفضل»(6).

وإذا كانت الحرّية القضية الكبرى للوجود الإنساني في كلّ العصور، وإذا كانت الحرّية مركز اهتمام السّلطة السياسية الحديثة تنظّم سيرها وتدافع عنها في صورة الاعتداء عليها، وإذا كانت الحرّية قوام ازدهار الشّخصية الفردية وأساس تقدّم المجتمع، حتى أنّ ثنائية (الحرّية/السّلطة) أُعتبرت من المفاهيم المؤسّسة لعلم السياسة وللفكر السياسي والقانوني الحديث والمعاصر(7).

إذا كان هذا شأن الحرّية، فإنّ الشّباب هم، في الأعمّ الأغلب ،من يعي هذا الشأن ويتمثّل استحقاقاته، أكثر من وعي سائر الفئات الاجتماعية وتمثّلها له.

ولذلك كانت الثّورة التونسية ثورة الشّباب من أجل الحرّية، من أجل الحياة، من أجل المستقبل الأفضل والأجمل، مع الاقرار بانخراط كلّ الفئات الاجتماعية الأخرى لمعاضدة الشّباب.

2 ـ الحريـة: ملفّ لا يقبل الغلق:

الحرّية- من النّاحية النظرية- عملية تحرّر دائمة وغير متوقّفة، والحرية -من النّاحية العملية- مرتبطة بتوازنات سياسية واجتماعية تتطلّب اليقظة الدائمة والمتابعة المتواصلة، والمحاسبة اللاّزمة لمن يعبث بها، أو يعتدي عليها أو ينحرف بمقاصدها.

والقضيّة التي تُطرح بإلحاح، وباستمرار في التفكير السّياسي والقانوني الحديث والمعاصر، تتمثّل في كيفيّة التوفيق بين الحرّية التي نحتاجها باعتبارها أساس إنسانية الإنسان وعماد توازن شخصيته وانطلاق قواه ومواهبه وركيزة تقدّم المجتمع وازدهاره من ناحية، والسّلطة التي لا بدّ منها باعتبارها وسيلة الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره، من خلال السهر على حسن سير المؤسّسات الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على إدارة التوازن بين الحقوق الفردية والعقلانية الاجتماعية، من ناحية ثانية.

وتفرض هذه المعادلة وعيا دائما بمقتضيات التوازن الضروري لحسن إدارة الشأن العام، على النّحو الذي يضمن سير الحرّيات والحقوق ويغذّيها ويعطيها طابع الاستمرار.

ويتجسّد هذا الوعي عبر الحضور الفاعل لمختلف مؤسسات المجتمع المدني، ولأهل العلم والثقافة والابداع، بغاية وضع السّلطة السياسية ومؤسّساتها والعاملين على هذه المؤسّسات في الحيّز الطبيعي والقانوني، عبر آليات المراقبة والمحاسبة القانونية.

فالسّلطة السياسية، إن لم تخضع للمحاسبة والمراقبة من دوائر المجتمع المدني التي تمثّل في مجموعها الرأي العام، تتحوّل إلى العدوّ الطبيعي للحرية، إذ أنّ زحف السّلطة وتوسّع نفوذها وازدياد سطوتها على المجتمع و«تغّولها» على حساب مؤسّسات المجتمع المدني، لا يكون إلاّ على حساب الحريات والحقوق، كما يحوّل المواطنين من كونهم هدف النظام السّياسي ومنتهى سعيه ومناط شرعيته إلى مجرّد أدوات وأرقام.

ولا يخفى أنّ استعمال الحرّية في الواقع محفوف على الدّوام باحتمالات الجنوح والانفلات من جهة، ومحاط بسياج الواجبات من جهة ثانية، والسّلطة هي التي تسهر على ضبط السلوكات الجانحة والمنفلتة، وحماية الحقوق الفردية، والمصلحة العامّة في حالة تعرضّها إلى الخطر والاعتداء، لأنّ ترك حبل الناس على الغارب يؤول بالمجتمع إلى حالة من التّهارج والفوضى، وهما من عوامل الهدم، فيما الحرّية الحقّة لا تكون إلاّ بنّاءة ومثمرة في المستويين الفردي والجماعي.

فالدّولة المتسلّطة بلا حدود ولا ضوابط تفقد جوهرها، بسبب إلغائها للحرّية، والحرّية إذا فقدت الحدود والضوابط تجد نفسها بلا حماية.

ولذلك قام النظام السّياسي الديمقراطي الحديث، على معادلة التّوازن بين الحرية والسّلطة. وهذه المعادلة تقوم على قطبين:

1) المجتمع السّياسي (مؤسسات النّظام السّياسي المركزية والجهوية وما يتفرّع عنها)، وتقدّمت الإشارة إلى مهامّه.

2) المجتمع المدني (الاتحادات/ النّقابات/ الجمعيات/ المنظمات / النّوادي الأدبية والفكرية ...) التي لا معنى لها، إلاّ إذا كانت تشتغل في إطار من الحياد والاستقلالية ودون «أجندات سياسية» لأنّ ذلك شرط فاعليتها ضمن هذه المعادلة، وضمان قيامها بالتعبير الصادق عن آمال النّاس وآلامهم باعتبار ذلك عماد السّلم والتوازن الاجتماعيين.

تلك إشكالية العلاقة بين الحرّية والسّلطة، وهي إشكالية تستوجب، من النّاحية العملية عملا لا يتوقّف ومتابعة لا تهدأ، وتيقّظا لا يفتر، ومحاسبة للخروقات لا تجامل، وشعورا بالمسؤولية لا يخمد أو يتوانى.

ومن ثمّ فإنّ الاطمئنان على الحرّية على خلفية أنّ الدستور قد كفلها وأنّ القانون نصّ عليها هو بداية تراجعها.

فالحقوق والحريات يتطلّبان الوعي الدائم بهما والاستعداد المتواصل للمطالبة بهما والدّفاع عنهما من خلال المشاركة البنّاءة في إدارة الشأن السياسي من جانب والعمل على حيوية مؤسّسات المجتمع المدني وفاعليتها من جانب آخر.

ولا بدّ أن يتمّ ذلك في إطار من الاحترام المتبادل بين مختلف الشرائح الاجتماعية والاتّجاهات الفكرية والسياسية التي يتحتّم عليها بحكم مقتضيات الثّورة أن تكون مُشبعة وعيا وتمثّلا بثنائية (الحقوق والواجبات)، وثنائية (الحرية والمسؤولية) وثنائية (الأنا و الآخر).

وهكذا تُحشد مختلف الطّاقات والمواهب والكفاءات للإعمار والإثمار وتشيع ثقافة التّسامح والتحاور والتّعاون، ضمن استحضار حقيقة أنّ المعرفة نسبيّة الإدراك نسبيّة التحقّق في الواقع، وعلى أساس إفساح المجال لطاقات العقل كي تتفتّق في ظلّ ما تتيحه إمكانات الحرّية من تنمية للقوى وانطلاق للمواهب وتلاقح للأفكار وتبادل للخبرات والمهارات.

وهذا ما يُعطي لإنسانية الإنسان فردا وجماعة فاعليّة وتجسيدا واقعيين يقومان على حرمة الفرد وكرامته من خلال ضمان حرّياته وحقوقه باعتبار الفرد قوام النسيج الاجتماعي الحديث (وهذه حقيقة المواطنة)، من ناحية، وعلى عمق الوعي بأنّ نهضة المجتمع وتقدمه إنجاز جماعي ومشروع تعدّدي من ناحية أخرى.

وفي هذا الإطار يُصبح كلّ ضرب من الالتفاف، وكلّ منزع إلى الاستئثار، وكلّ نيّة للإقصاء، انزياحا عن مقاصد الثورة وإهدارا لمعاني الحرّية، وتوهينا لمقدّرات الوطن.

وحقيق بكلّ من ينخرط في العمل السياسي والاجتماعي والفكري والثقافي في هذه المرحلة من تاريخ تونس أن يجعل من هذه المبادىء والقيم أفقا عامّا يتحرّك في إطاره، وأن يعمل بجدّ لتجذير هذه المبادىء والقيم في الوعي الفردي والجماعي حتى تتأصّل في الذّهنية الفردية من ناحية وداخل مؤسّسات المجتمع من ناحية أخرى، وتلك نقطة الارتكاز الضّرورية لبناء المجتمع الديمقراطي المتوازن والمستقرّ.

ونحسب أنّ مؤسّسات الدّولة السّياسية والإدارية

والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية والإعلاميّة، ينبغي أن يعاد تأسيسها في ضوء ما تقدّم بيانه، على اعتبار أنّ ذلك استحقاق أساسي من استحقاقات الثورة ومقصد جليل من مقاصدها وإجراء ضروري من موجبات بناء تونس الجديدة، التي تقتضي أوّل ما تقتضي ذهنيّة جديدة وثقافة سياسية ومدنيّة جديدة.

وينبغي الإقرار أنّ هذا العمل يستغرق وقتا غير قصير، ويحتّم تضافر جهود الصّادقين والمخلصين والأحرار، الذين يضعون الوطن، ومستقبله في أعلى هرم اهتماماتهم ومنجزاتهم لا ينتظرون جزاء ولا شكورا، وإذا كان لهم من جزاء فأنْ يروا الوطن على طريق النماء والازدهار، وإذا كان لهم من شُكور فأنْ يتحوّل ما بذروه اليوم من بذر طيّب، إلى جني حلو المذاق في الغد.

الخــاتمة.

لا مراء في أنّ الثورة التونسية، دوافع وأهدافا، تضحيات وشعارات، آمالا وطموحات، هي ثورة الحرّية والكرامة.

وما يجدر الانتباه إليه أنّ الحرّية والديمقراطية ثقافة ووعي، قبل أن تكون ممارسة وإجراء، ومن ثمّ تُعتبر مهمّة إعادة تأسيس الثقافة والوعي أوّلا وإعادة تأسيس هياكل الدّولة ومؤسسات المجتمع ثانيا، ممّا تحتّمه مرحلة ما بعد الثورة، إذ الثورة لا معنى لها إلاّ بحسب ما يترتّب عليها من نتائج وما يتحقّق من أهداف.

ولمّا كانت الحرّية المقصد الأسمى للثورة، فإنّ انخراط التونسيين في عملية إعادة التأسيس الثقافي والسّياسي والاجتماعي، ضمن مسار تمثّل الحريةُ أساسَه وجوهره، وكرامة المواطن غايته ومقصده يعدّ أجلّ هذه النتائج، التي بها يشعر المواطن بمواطنته فينهض بهمّة عالية لبناء مجد بلاده وضمان مناعتها.

ونجزم أنّ هذا الانخراط الواعي والمسؤول الذي يتعين أن تتحمّل فيه النّخب -بحكم المسؤولية المعرفية والوطنية والتاريخية- دورا رئيسيا، له ما بعده بالنسبة إلى مستقبل تونس المنشود، الذي من أجله قامت الثورة المجيدة التي أعلنت عن دخول تونس والمجتمعات العربية الإسلامية في دورة تاريخية، يتعيّن خلالها على كلّ من يشتغل بالفكر والثقافة، بالعمل الاجتماعي أو السّياسي أن يستحضر بعمق مقتضيات الحرّية باعتبارها حالة جماعية أو لا تكون، إذ لا معنى للحرّية إلاّ بالآخر ومع الآخر، كما يستحضر بالعمق ذاته الإرادة الشعبية باعتبارها إرادة تعدّدية من جهة آلياتها ووسائلها وإن كانت واحدة من جهة مقاصدها البعيدة.

وإنّ الدّرس الأبرز الذي يتعلّمه كلّ ذي نظر متعقّل ومتّزن من الثّورة التونسية أنّ تونس بالجميع وللجميع خلال أيّام الثورة، و في مرحلة ما بعد الثورة.

الهوامش والإحالات

1) دراويل (جمال الدّين) النّخبة والحرّية، دار سحنون تونس 2010، ص 210
2) ابن عاشور (محمد الطاهر)، احترام الأفكار مجلة السعادة العظمى، أفريل 1904، ص 279).
3) الشّابي (أبو القاسم)، أغاني الحياة، الدار العربية للكتاب، تونس 1997 ص156
4) ابن عاشور(محمد الطاهر) التحرير والتنوير، الدار العربية للكتاب ،تونس1984ج9 ص313
5) (فوكو ميشل)، سيرة فلسفية ترجمة جورج ابن صالح، مركز الانماء القومي، بيروت 1995، ص 192.
6) دراويل (جمال الدين)، تأسيس حركة الشباب التونسي، ثنائية النّضال الوطني والمشروع التّحديثي، مجلّة الحياة الثقافية العدد 216 أكتوبر 2010، ص 105.
7) العروي (عبدالله)، مفهوم الحرية، دار التنوير، بيروت 1983 ص 174.

أيّ معنى للثّورة التّونسيّة دون استرجاعها للسّيادة المفقودة ؟

محمود الذوادي / جامعي، تونس

ثورة الرّموز الثّقافيّة :

تنادي شعارات الثورة التونسية بالقطيعة مع النظام السياسي لعهدي بورقيبة وبن علي اللذين حكما البلاد بدون ديمقراطية وحرية تعبير ودون عدالة في التنمية بين كل الجهات. فهي، في رأيي، ثورة في منظومة خريطة الرموز الثقافية : القيم والفكروالرؤية للذات وتصورالماضي وحاضرومستقبل المجتمع التونسي. . .

ومما زاد في غضب التونسيين وتثوير بوصلتهم الثقافية هي القبضة الحديدية البوليسية لنظام بن علي واستشراء الفساد في حاشيته وفي طليعتها زوجته حاكمة قرطاج وأسرتها / عائلة الطرابلسي التي عاث أفرادها فسادا داخل المجتمع التونسي وخارجه.

يطالب رواد الثورة ومعظم التونسيين اليوم بتأسيس ثقافة جديدة تحتضن ديمقراطية حقيقية وحرية تعبيروعدالة كاملة في تنمية كل الجهات، بحيث يوضع حد لثقافة إرث النظام السياسي المستبد والقمعي لبورقيبة وبن علي الذي دام أكثرمن نصف قرن.

صمت عن الاستعمار اللّغوي الثّقافيّ :

ومن مفارقات هذه الثورة الثقافية، أن أغلبية التونسيين تلوذ بصمت شبه كامل حيال الإرث اللغوي الثقافي الإستعماري الذي عمل حيال تجذيره نظام بورقيبة وبن علي في شخصيتهم وفي مؤسساتهم وفي ثقافة المجتمع التونسي بصفة عامة. بحيث أصبح معظمهم شعوريا ولاشعوريا يفتخرون بذلك الإرث وينادون بالإبقاء عليه وبصيانته.

يتمثل هذا الصّمت في سكوتهم على ما أسميه بالتخلف الآخر/ الإرث اللغوي الثقافي الإستعماري الفرنسي الذي نجح بورقيبة وبن علي في المحافظة عليه على حساب الإستقلال اللغوي الثقافي من المستعمرالفرنسي [الذوادي 2002]. فمناداة بورقيبة وبن علي بصيانة الإرث اللغوي الثقافي الفرنسي على حساب لغة البلاد وثقافتها هي شهادة على ضعف وقصور رؤيتهما للوطنية الحقيقية. فالدستور التونسي يعلن في بنوده الأولى أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية للمجتمع التونسي المستقلّ. فكيف يجوز وصف نظامي بورقيبة وبن علي والنخب السياسية والفكرية والمتعلمة بالوطنية

الحقيقية، وهم قد عملوا ويعملون على تهميش اللغة العربية وثقافتها؟ [الذوادي 2006: 147 - 172].

غياب السّيادة الأخرى :

تقترن مفردة السيادة في القاموس السياسي التونسي بقدرة الدولة على الدفاع على حدود الوطن وصيانة أمنه الداخلي واستقلالية سياسته الخارجية. ومن ثم، سميت وزارات الدفاع والداخلية والخارجية بوزارات السيادة. وفي المقابل، يجد المرء اليوم غيابا مفزعا لدى التونسيين لما أودّ تسميته السيادة اللغوية. أي اعتباراللغة العربية/الوطنية رمزا لسيادة البلاد التونسية مثلها مثل العلم التونسي وبقية معالم السيادة التي تتبناها اليوم الأقطارالصغيرة والكبيرة في العالم. فمثلا، تتبنى المجتمعات المتقدمة مبدأ السيادة اللغوية كعقيدة مقدسة لاتقبل التشكيك فيها والتعدي عليها. فهذا ما نلاحظه في الإتحاد الأوروبي الذي يضم أكثرمن عشرين دولة تحترم فيه بالتساوي لغة أكبروأصغرالأعضاء كمالطا، إذ اللغة هي رمز للسيادة لكل واحدة منها لايجوزالتنازل عنه (Kraus 2008).

معايير السّيادة اللّغويّة في المجتمعات المتقدّمة :

تفيد الملاحظات اليوم في المجتمعات المتقدمة أن سيادتها اللغوية تتلخص في المعالم الرئيسية التالية :

1 - الاستعمال الكامل للغة الوطنية على المستويين الشفوي والكتابي.

2 - احترامها والاعتزاز بها والغيرة عليها والدفاع عنها.

3 - معارضة استعمال لغة أجنبية بين مواطني تلك المجتمعات.

4 - شعور عفوي قوي لدى المواطنين بالأولوية الكبرى لصالح استعمال اللغة الوطنية في مجتمعاتهم.

5 - مراقبة واسعة ذاتية لدى المواطنين تجعلهم يتحاشون استعمال الكلمات والجمل الأجنبية، مع وجود سياسات وطنية متواصلة عند السلط لترجمة المصطلحات والكلمات الأجنبية الجديدة إلى اللغة الوطنية.

6 - اقتران اللغة الوطنية بتحديد هويّات الأفراد والجماعات في تلك المجتمعات.

ضعف السيادة اللغوية بالمجتمع التونسي:

تبيّن تلك المؤشرات الستة أن حال السيادة اللغوية في المجتمع التونسي ضعيف بالنّسبية إلى كل واحد من تلك المؤشرات :

1 - فعلى المستوى الشفوي، يمزج التونسيون كثيرا حديثهم بكلمات وجمل وعبارات فرنسية حتى أنه يصح وصف اللهجة التونسية بأنها فرنكوأراب le franco-arabe في الصميم بحيث يجوز القول بأن التونسي العادي يستعمل في الغالب كلمة فرنسية في كل عشر كلمات (10/1) في حديثه بالعامية مع التونسيين. فالمزج اللغوي بالمجتمع التونسي يمثل المعيار اللغوي الإجتماعي، الأمر الذي يجعل الحديث بلهجة تونسية عربية خالية تماما من أي كلمة فرنسية ضربا من السلوك اللغوي المنحرف عند معظم التونسيين والذي طالما يقابل بالتعجب والحيرة وحتى التهكم والسخرية. ففي قطاع الإعلام المرئي، تتصدرقناة نسمة القنوات التونسية في تبنيها لخطاب الفرنكوأراب الفوضوي والمشين.

أما استعمال اللغة العربية في الكتابة عند التونسيين فهو لايزال محدودا في الأمور الكبيرة والصغيرة. فأكثرهم يكتبون، مثلا، صكوكهم المصرفية بالفرنسية وكذلك إمضاءاتهم. واللغة العربية المكتوبة غائبة في العديد من المؤسسات التونسية الحديثة. فالفرنسية هي لغة العلوم في المؤسسات التعليمية التونسية إبتداء من مرحلة التعليم الثانوي وانتهاء بمرحلة الدراسات الجامعية العليا. كما أن الفرنسية تبقى لغة الكتابة لأنشطة جل البنوك التونسية. ومن آخرمعالم فقدان السيادة اللغوية المكتوبة في العهد البائد صدور مجلتين تونسيتين بالفرنسية فقط:

أ ـ Nos Enfants الموجهة إلى الأسرة التونسية. وهي تابعة لعائلة وأقارب الرئيس المخلوع بن علي.

ب ـ L'Etudiant التي تخاطب الطالب التونسي. أما حال استعمال اللغة العربية في الأمور الكتابية في المجتمع التونسي خارج الإدارات الحكومية، فيجوز أيضا تسميته بأنه فرنكوأراب كتابية يوازي الفرنكوأراب الشفاهية. إذن، فالمجتمع التونسي اليوم مزدوج اللغة بالكامل على المستويين الشفاهي والكتابي. وهي ممارسة لغوية تونسية تتناقض مع معاييرالسيادة اللغوية المشار إليها.

2 - تشير اليوم الإستبيانات والملاحظات الميدانية المتكررة لسلوكات المتعلمين التونسيين اللغوية بأن أغلبيتهم الساحقة لا تكاد تبدي بعفوية وارتياح حماسا وإعتزازا باللغة العربية باعتبارها لغتهم الوطنية. فيقترن ذلك عندهم بغياب موقف قوي مدافع بعفوية وغيور في السر والعلانية على اللغة العربية. أي لا يكاد يوجد عندهم أكثر من شعور فاتر إزاء اللغة العربية [الذوادي 2002]. إن اللافت للنظر بهذا الصدد أن القيادات السياسية التونسية منذ الإستقلال اختارت - عكس ما نجده عند نظيرتها الجزائرية - ألا تطلق كلمة «الوطنية» كنعت للغة العربية كما تفعل ذلك بالنسبة للعديد من المؤسسات والشركات والبنوك ... الحكومية التونسية، فإن حرمان اللغة العربية من نعت «وطنية» يفقدها الكثير من مكانتها ومشروعيتها في عمق بؤرة وعي التونسيين وممارستهم. إذ تكون بذلك اللغة العربية في تصورهم ووعيهم الشعوري واللاشعوري وكأنها ليست جزءا صميما من الوطنية التونسية. فالعلاقة الفاترة بين المتعلمين التونسيين ولغتهم العربية تفيد أن أجيال المتعلمين التونسيين المزدوجي اللغة والثقافة أو الأكثر تفرنسا لفترتي الاستعمار والاستقلال، هي أجيال فاقدة لموقف الاعتزاز والحماس والشعور بالغيرة للدفاع بعفوية وقوة عن اللغة العربية. وفي المقابل، تغلب على موقفهم العام من السيادة اللغوية حالة من اللامبالاة أو حتى العداوة السافرة لها عند البعض. يشيرذلك بالبنان إلى ضعف السيادة اللغوية لدى تلك الأجيال [Fanon 2002].

3 - لا يعارض المتعلمون التونسيون اليوم استعمال اللغة الفرنسية بينهم في الشؤون الصغيرة والكبيرة التي يقومون بها في مجتمعهم، بل نجد أغلبيتهم يرغبون ويفتخرون بذلك. وهو موقف يعكس عقدة مركب النقص لديهم ويخالف تماما معاييرالإلتزام بالسيادة اللغوية في المجتمعات المتقدمة.

4 - أما الموقف القوي والمتحمس لصالح إعطاء اللغة العربية المكانة الأولى في الإستعمال في كل قطاعات المجتمع التونسي فهومفقود لدى أغلبية المتعلمين التونسيين بعد أكثر من نصف قرن من الإستقلال.

5 - يلاحظ غياب هاجس مراقبة النفس لتجنب استعمال الكلمات الأجنبية عند التونسيين. ولعل ازدياد انتشار ظاهرة الفرنكوأراب بين الشباب ولدى الكهول اليوم هو دليل على ضعف وعيهم بأهمية السيادة اللغوية.

6 - إذا كان الألمان والايطاليون والفرنسيون والأسبان، مثلا، يعرّفون بتلقائية هويتهم في المقام الأول بلغاتهم الوطنية [Kraus 2008]، فإن الإزدواجية اللغوية والثقافية لأغلبية التونسيين لا تكاد تسمح لهم اليوم بربط هويتهم بوضوح وبسهولة باللغة العربية : أي الإنتماء الواضح والثابت والقوي إلى الهوية العربية المستندة على السيادة اللغوية. وليس الشباب التونسي استثناء لذلك. وبالطبع لايبشّر موقفهم هذا بالتفاؤل في قدرة المجتمع التونسي بعد الثورة على كسب رهان استرجاع السيادة اللغوية الكاملة في المستقبل المنظور.

جذورضعف السّيادة اللّغويّة :

فماهي ياترى جذورضعف المناداة بواجب الإلتزام باحترام السيادة اللغوية في المجتمع التونسي المعاصر؟

يعلن الدستور التونسي أن : «تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الاسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها». يشيرهذا البند أن اللغة العربية عنصر أساسي في السيادة التونسية. لكن عجز التونسيون في عهدي بورقيبة وبن علي عن تحقيق السيادة اللغوية كما تبين مؤشرات السيادة اللغوية الواردة سابقا. ويرجع ذلك

في المقام الأول إلى ما أسمّيها الازدواجية اللغوية الأمّارة [الذوادي 2011 2012]. إنها تلك الإزدواجية اللغوية التي تجعل أصحابها غير متحمسين للذود عن لغتهم الوطنية وغيرمبالين إزاء عدم استعمالها في شؤونهم الشخصية وفي ما بينهم وفي أسرهم واجتمعاتهم ومؤسساتهم بحيث تصبح عندهم لغة ثانية أوثالثة. ويتناقض هذا السلوك اللغوي بالتأكيد مع أبجدية كسب رهان السيادة اللغوية في المجتمعات ذات السيادة الحقيقية الكاملة. ينطبق مفهوم الإزدواجية اللغوية الأمارة على المتعلمين التونسيين خريجي التعليم الفرنسي والصادقي في زمن الاحتلال وعلى التعليم التونسي العام بعد الإستقلال.

عجز التّعليم الصّادقي في السّيادة اللّغويّة :

هناك اعتقاد واسع في المجتمع التونسي، بأن نظام التعليم الصّادقي هو النظام التربوي المثالي بسبب إتقان تلامذة المدرسة الصادقية اللغتين والثقافتين الفرنسية والعربية، الأمر الذي يجعل، من جهة، الصادقيين متفتحين على الثقافة الفرنسية والغربية بصفة عامة، ومعتزين في نفس الوقت باللغة العربية وثقافتها، من جهة ثانية. ومن ثم، انتشر اعتقاد آخر بين أغلبية التونسيين في عهدي الإستعمار والإستقلال بأن الإزدواجية اللغوية مكسب كلّه خير للذين يعرفون لغتين. لكن لاتتفق دراسات علم النفس مع مثل ذلك الإعتقاد الذي لا يرى إلا الايجابيات في الثنائية اللغوية للمتعلم (,136- :132 :Fitouri 1983 Abdelilah-Bauer 2008 :50-54). وبعبارة أخرى، فهناك سلبيات على مستويات متعددة للإزدواجية اللغوية. ومن ثم يضع علماء النفس شروطا كثيرة ينبغي توفرها في نظام التعليم المزدوج اللغة والثقافة للحدّ من السلبيات العديدة التي يتعرض لها التلاميذ والطلاب في ذلك النظام التعليمي. وهكذا يتضح أن الإعتقاد السائد لدى التونسيين في الخير المطلق للإزدواجية أو الثلاثية اللغوية لصالح الإنسان التونسي، هو اعتقاد لا يستند على علم بطبيعة الأشياء، كما يقال بل هو مبنيّ على جهل بطبيعة الأمور. واعتمادا على هذا، فلا يجوزعلميا قبول الازدواجية اللغوية الثقافية الصادقية على أنها خير مطلق لاضرر فيه لا من قريب ولا من بعيد على اللغة العربية وثقافتها والانتماء للحضارة العربية الإسلامية لدى خريجي المدرسة الصادقية.

المكانة الأولى للفرنسية وثقافتها عند الصادقيين :

يفيد التحليل للظروف التي اقترن بها التعليم المزدوج اللغة والثقافة للمدرسة الصادقية أثناء الإستعمار الفرنسي بأنها ظروف ينتظرأن تؤدي عند معظم التلاميذ الصادقيين إلى احتلال اللغة الفرنسية وثقافتها المكانة الأولى عندهم وأن اللغة العربية وثقافتها تحتلان المرتبة الثانية في تكوينهم المدرسي [عبد السلام 1994]. إن الإنعكاسات السلبية لمثل ذلك التقديم والتأخير في مواقع مكانة اللغة الوطنية وثقافتها واللغة الأجنبية وثقافتها لدى المتعلمين الصادقيين لا تحتاج إلى توضيح طويل. فاللغة والثقافة العربيتان الوطنيتان تخسران مكانتهما الطبيعية الأولى عند التلاميذ الصادقيين لصالح اللغة والثقافة الفرنسيتين في تكوين الشخصية المعرفية لديهم. ويرجع مشكل قلب المواقع للغتين والثقافتين لدى المتعلمين الصادقيين لصالح اللغة الفرنسية وثقافتها إلى ثلاثة عوامل رئيسية :

1 - هيمنة استعمال اللغة الفرنسية وثقافتها في التعليم الصادقي :

يشير هذا العامل إلى خلق موقف سلوكي لغوي متعاطف أكثر مع اللغة الفرنسية وثقافتها عند أغلبية المتعلمين الصادقيين. وفي المقابل فإننا نجد تعاطفا أكبر لصالح اللغة العربية وثقافتها عند المتعلمين التونسيين الزيتونيين ولدى خرّيجي شعبة (أ) المعربة في مطلع الإستقلال. أي أن مدى استعمال الفرنسية أو العربية في التدريس يؤثر في درجة التعاطف سلبا أو إيجابا مع هاتين اللغتين وثقافتهما عند التلميذ التونسي. وبتعبيرعلم الإجتماع، يجوز القول إن الحب والإحترام اللذين تلقاهما اللغة الفرنسية وثقافتها لدى الصادقيين هما إلى حد كبير حصيلة لهيمنة اللغة

الفرنسية وثقافتها في التنشئة المدرسية اللغوية الثقافية لخريجي المدرسة الصادقية.

2 - لقد تم تعلّم التلاميذ الصادقيين للفرنسية وثقافتها في عهد الإستعمار الفرنسي لتونس وعلى أيدي عدد هائل من المدرسين الفرنسيين . وبعبارة أخرى، تعلّم الصادقيون اللغة الفرنسية وثقافتها في ظروف تسود فيها علاقة الغالب بالمغلوب بين المستعمِر الفرنسي والمستعمَر التونسي، وهو وضع يساعد كثيرا نفسيا واجتماعيا على أن تتبوأ شعوريا واللاشعوريا لغة موليار وثقافتها المكانة الأولى عند خرّيجي المدرسة الصادقية [Fanon 2002, Memmi 1985]

3 - لقد أسس المصلح خيرالدين باشا المدرسة الصادقية عام 1875، والتي جمعت في برامجها لأول مرة في النظام التربوي التونسي بين العلوم الإنسانية والعلوم الصحيحة واللغات الأجنبية وفي طليعتها اللغة الفرنسية. لم يكن كسب رهان الحداثة الغربية والأفكار المستنيرة هاجس خيرالدين فقط بل كان أيضا دافعا قويا لدى مناصريه من الشيوخ والعلماء أمثال محمود قابادو وسالم بوحاجب ومحمد السنوسي وغيرهم. أي أن رجال خيرالدين الزيتونيين هم الذين حثوه وساعدوه على إنشاء مدرسة حديثة ترحب بالاطلاع وتعلّم علوم العصر. فالسعي إلى وضع تونس على درب الحداثة كان الهدف الرئيسي لتأسيس المدرسة الصادقية، ومن ثم أصبح تعلّم الفرنسية وثقافتها في مخيال أغلبية التونسيين المتعلمين هو التأشيرة اللازمة لدخول رحاب الحداثة. وبالتأكيد يفسر اقتران الحداثة بتعلّم اللغة الفرنسية وثقافتها المكانة الأولى التي تحظى بها هاته اللغة وثقافتها عند معظم الصادقيين.

ومن منظور علم النفس الإجتماعي، فإن تلك العوامل المذكورة سوف تخلق موقفا إيجابيا جماعيا يعطي اللغة الفرنسية وثقافتها الصدارة والتفضيل عند الصادقيين على حساب اللغة العربية (اللغة الوطنية) وثقافتها. ومن ثم لايجوز وصف النظام التعليمي الصادقي بأنه الأفضل على مستوى ربط الصادقي ربطا طبيعيا بلغته وثقافاته الوطنيتين العربيتين. كان يمكن أن يكون النظام التعليمي الصادقي كذلك لوأن اللغة العربية وثقافتها تحتلان المكانة الأولى في قلوب وعقول واستعمالات خريجي المدرسة الصادقية.

إن نظام تعليم شعبة (أ) المعربة في فجرالإستقلال هوالنظام التعليمي الوطني الحق بعد الإستقلال المرشح أكثرمن غيره إلى أن يكون النظام التعليمي الأفضل الذي يمكن المجتمع التونسي من الظفربالسيادة اللغوية. لإنه يؤهل خريجيه لتكون للغة العربية وثقافتها المكانة الأولى في قلوبهم وعقولهم واستعمالاتهم. لقد تعرضت شعبة (أ) إلى الإجهاض وهي جنين على يدي وزيرصادقي للتربية والتعليم. فضاعت أعزفرصة لرؤية أجيال تونسية لما بعد الإستقلال تكون للغة العربية وثقافتها المكانة الأولى في قلوبها وعقولها واستعمالاتها. وبعملية إجهاض توطين اللغة العربية وثقافتها في الشخصية التونسية القاعدية بقيت وتجذرت معالم الإستعماراللغوي الثقافي في تلك الشخصية حية ترزق بعد أكثرمن خمسة عقود من الإستقلال. ولايبدو أن الصبح قريب لزوال شبكة الإستعماراللغوي الثقافي الذي لايكاد يعارض استمراروجوده أجيال عهد الإستقلال التي تأثرت برؤية خريجي المدرسة الصادقية ومدارس البعثات الفرنسية الذين احتلوا المواقع الحساسة في إدارة البلاد والعباد في أعلى هرم السلطة السياسية إلى أدنى الوظائف أهمية.

ومن ثم، فلا علم النفس ولاعلم الإجتماع يتجرأ على القول بأن التعليم الصادقي هوفعلا تعليم تونسي مثالي لأن اللغة العربية وثقافتها يتبوّآن المكانة الثانية عند معظم الصادقيين رغم أن اللغة العربية وثقافتها معلمان وطنيان مركزيان لهوية الشعب التونسي بمعنى الوطنية الكاملة. إنهما شعار للوطنية مثلهما مثل العلم التونسي. ومن ثم، فعالم النفس وعالم الإجتماع ينظران إلى تبوئ اللغة العربية وثقافتها المكانة الثانية عند الصادقيين على أنه أمر غير طبيعي/ غير مألوف (منحرف) في علاقة الشعوب بلغاتها وثقافاتها الوطنية، كما رأينا ذلك في مؤشرات السيادة اللغوية عند المجتمعات المتقدمة.

وعلى هذا الأساس يمكن تفسيرالصمت شبه الكامل بعد الإستقلال لدى معظم النخب السياسية والثقافية الصادقية والدارسة في المدارس المفرنسة على مسألة

التحرر/ الإستقلال اللغوي والثقافي من فرنسا [الذوادي 1990 : 40 56]. وكما بينا، فالتعليم الصادقي عاجزعلى مدّ خريجه بتكوين تعليمي يعطي المكانة الأولى للغة العربية وثقافتها. فموقف هؤلاء جميعا لايكاد يمانع في استمرارحضورالإستعمار اللغوي الثقافي الفرنسي بقوة في المجتمع التونسي بعد أكثرمن نصف قرن من الإستقلال.

وهكذا فتحت الأبواب عريضة لفقدان السيادة اللغوية في المجتمع التونسي بعد الإستقلال. ويتضح أن ضعف السيادة اللغوية بعد رحيل الإستعمار شارك بالوكالة فيه معظم التونسيين أصحاب الإزدواجية اللغويةالأمارة التي طالما خلقت نفوسا وعقولا سجينة للغة المستعمر وفكره كما جاء في مفهوم العقل السجين Captive Mind لعالم الإجتماع الماليزي المعروف سيد حسين العطاس [Alatas 1972]. وهكذا، يكاد ينعدم الأمل في حصول تونس على السيادة اللغوية أهم السيادات جميعا في المستقبل المنظور. إذ لايتعلق الأمرهنا بمجرد ثورة تونسية نجحت في إسقاط النظام السياسي في البلاد وإنما يحتاج الوضع في المجتمع التونسي اليوم وبإلحاح إلى ثورة أخرى تتمثل في تغييرلغوي ثقافي فكري يحرر النفوس والعقول من سجن وزرلغة وثقافة وفكر الآخر المستعمر من أجل إبرام عقد مصالحة جديدة مع الذات عبر الظفر بالسيادة اللغوية والثقافية.

فالمرء يرى اليوم في المجتمع التونسي توجّهات في الإتجاه المعاكس لفكرالعطاس.

فلا يخفى أن هناك مثقفين وسياسيين تونسيين يدعون إلى تغييرالبند الأول من الدستورالتونسي بما فيه ربما وضع اللغة العربية التي هي الآن لغة وطنية. كما أن قضية السيادة اللغوية كجزء من تأصيل الهوية التونسية غيرمطروحة تماما بعد الثورة في كل وسائل الإعلام التونسية بينما تهرع، مثلا، معظم القنوات التلفزية لنقل مظاهرة تونسية صغيرة لصالح اللائكية. وعلى مستوى آخر، شرع المسؤولون في وزارة التربية في العهد السابق يخططون لتعليم ابتدائي ثلاثي اللغات [عربية وفرنسية وإنكليزية] كان ينتظرالبدء في تطبيقه في السنة الدراسية 2011 2012. وهونظام تعليم يتوقع أن يقود إلى ثلاثية لغوية أمارة قياسا على تجربة التعليم التونسي المزدوج اللغة قبل الإستقلال وبعده. فالتحليل الموضوعي يلوح إلى خيبة أمل في مستقبل ثورة قادها شباب أعماق تونس في سيدي بوزيد والقصرين إن هي فشلت في استرجاع السيادة اللغوية الكاملة للمجتمع التونسي. فشعب بدون لغة، يتحكّم الآخرون في مستقبله. وهذا الذي رفضه اليابانيون فكسبوا رهان النهضة والأمن على مستقبلهم. ومن ثم، يصعب الإطمئنان على مسيرة الثورة دون أن يطبّع التونسيون تماما علاقتهم مع لغتهم الوطنية: اللغة العربية. ألا يعطي كل ذلك مشروعية قصوى لكي تصبح وزارة الثقافة وزارة سيادة بالمجتمع التونسي؟ فالمجتمع الذي لاتحتل فيه الثقافة وفي طليعتها اللغة الوطنية مكانتها المميزة يعطل أهم مكوناته الذاتية التي بدونها يكون غيرمؤهل للظفربالمعالم الحقيقية للتقدم والنهضة.

الحديث التّونسي التّقليديّ عن التّعريب :

ولكسب رهان السيادة اللغوية والنجاح في الثورة على الوجه الآخرللإستعمارنحتاج إلى تشخيص جديد لمسألة التعريب. يقترن عموما هذا الأخير عند التونسيين أفرادًا ومؤسسات بكتابة الوثائق الإدارية والكتب المدرسية واللافتات الشارعية باللغة العربية بدل اللغة الفرنسية. أي القضاء كتابة على الغربة بين المجتمع التونسي ولغته الوطنية/اللغة العربية. فمثل هذا الطرح لقضية التعريب هو ما ألفه التصورالذهني للتونسيين في عهد الإستقلال بحيث أصبح التعريب الكتابي النمط التقليدي الوحيد الذي يتعامل به التونسيون مع مسألة تجذيروتطبيع حضوراللغة العربية بالمجتمع التونسي. ولكن هذا النوع من التعريب ضروري ولكنه غيركاف لإقامة تعريب حقيقي وطبيعي في هذا المجتمع. فالتعريب الأصيل والمؤصل لايمكن أن يتم بدون ما نسميه التعريب النفسي.

ما هو التّعريب النّفسيّ ؟

يعني هذا المصطلح عندي ضرورة وجود علاقة حميمية بين التونسيين واللغة العربية. فالتعريب النفسي يدل على حصول تطبيع العلاقة بالكامل بين المجتمع ولغته، أي

أن تحتل اللغة الوطنية بطريقة عادية وعفوية الموقع الأول في قلب وعقل واستعمال المواطن التونسي وأن يشعر هذا الأخير، من جهة، بالإفتخار والإعتزاز بذلك وأن لا يقبل أن تكون اللغة العربية في المكانة الثانية أو الثالثة في مجتمعه، فيحتج بقوة على ذلك لدى المسؤولين وأمام جمهور الناس ويتخذ السبل لتوعية الناس بمدى أهمية أن تصبح علاقة التونسيين باللغة العربية علاقة طبيعية مثلما هو الأمر في المجتمعات المتقدمة مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية.

تفيد الملاحظة الميدانية لفترة ما بعد الإستقلال أن مفهوم التعريب النفسي غائب بطريقة شبه كاملة في سياسات التعريب. لا يعرف مثلا عن حكومات الإستقلال القيام بحملات شعبية - تشبه حملات التنظيم العائلي- عن طريق وسائل الإعلام لتوعية المواطنين وتحسيسهم إزاء إقامة علاقة عضوية وطبيعية مع اللغة العربية، لغتهم الوطنية.

إن منطق الأمور وعلم النفس الإجتماعي يؤكدان أنه لو وجدت عقلية التعريب النفسي بين أغلبية التونسيين في عهد الإستقلال لما كان هناك هذا الحضور الكبير للسلوكات اللغوية الشفوية والكتابية المشنة للغة العربية لدى الخاصة والعامة من التونسيين. فنشر خطاب التعريب النفسي هو إذن العمود الفقري والأساس الرئيسي والإستراتيجي للنجاح الحقيقي في سياسة التعريب وكسب رهان السيادة اللغوية. إذ تتماشى مثل تلك السياسة اللغوية مع مثلنا الشعبي التونسي القائل «قص الرأس تنشف العروق».

والسؤال المشروع هنا بالنسبة للباحث الإجتماعي في قضية التعريب بالمجتمع التونسي الحديث هو : لماذا غيبت السلط التونسية منذ الإستقلال سياسات الحملات الشعبية لصالح التعريب النفسي ؟ تفسر العلوم الإجتماعية غياب تلك الحملات بعاملين رئيسيين :

1 - ضعف التعريب النفسي الموجود أصلا -كما رأينا- عند خرّيجي المدرسة الصادقية والموجود بدرجة أكبر عند خرّيجي مدارس البعثات الفرنسية.

2 - وكما ذكرت من قبل، لقد مسك المتعلمون الصادقيون والدارسون في مدارس البعثات الفرنسية مراكز ومناصب السلط الحساسة والمؤثرة لقيادة البلاد وإدارتها بعد الإستقلال، فكان هرم السلطات التونسية العالية يتكون من خرّيجي المدرسة الصادقية ونظرائهم من مدارس البعثات الفرنسية. وكما أشرت في (1) فإن الأغلبية الساحقة من هؤلاء يشكون من ضعف التعريب النفسي. وتأتي الخلافات السياسية للقيادة البورقيبية مع قادة المشرق العربي لكي تنفر أكثر القيادة السياسية التونسية ومن ثم معظم المواطنين من سياسة التعريب الكتابي ناهيك عن التعريب النفسي.

ومن هنا يجوز القول بكل مشروعية بأن ظاهرة التردّد والإضطراب والتراجع في مسيرة التعريب بعد الإستقلال بالمجتمع التونسي تعود في المقام الأول، من جهة، إلى مدى انتشار غياب التعريب النفسي عند النخب السياسية الحاكمة والمثقفين والمتعلمين والسلط الأخرى صاحبة النفوذ في إدارة البلاد. ومن جهة ثانية، يعود الأمر إلى تدخل عامل السياسة مع المشرق العربي. ومن ثم، فقضية التعريب في تونس قضية مسيّسة على أكثر من مستوى :

القيادة السياسية البورقيبية لم تكن أصلا متحمّسة لسياسة التعريب بسبب إعاقة ضعف التعريب النفسي والإزدواجية اللغوية الأمارة لها عن تبني موقف متحمس لصالح اللغة العربية/الوطنية. ومما زاد ضعف التعريب النفسي بلّة هو اختلاف وصراع النظام السياسي التونسي البورقيبي مع بعض قادة النظم السياسية بالمشرق العربي، وعلى مستوى ثالث، فلا يستبعد أن يكون هناك ضغط سياسي فرنسي منذ الإستقلال على أولي الأمر في تونس لكي تحافظ اللغة الفرنسية وثقافتها على مكانة محترمة، إن لم تكن الأولى بعد استقلال البلاد التونسية في عا م 1956.

معالم تآمرالمثقّف مع الأمير :

لنشرح كيف أدى نظام التعليم التونسي في عهدي بورقيبة وبن علي إلى تآمرالمثقف مع الأميرضد اللغة العربية وثقافتها.

يجوز تطبيق هذا التآمرعلى خريجي مدارس البعثات

الفرنسية والمدرسة الصادقية والمدارس والجامعات التونسية في عهدي الإحتلال والإستقلال. وكما بينت من قبل، تفيد الملاحظات المتكررة للسلوكات اللغوية لمعظم هؤلاء الخريجين التونسيين منذ الإستقلال وحتى يومنا هذا أن اللغة العربية لاتتمتع بعفوية وحماس لديهم بالمكانة الأولى عند معظمهم. وبهذا الصدد، يمثل المجتمع التونسي مخبرا ثريا للباحث في المسألة اللغوية ودراسة الآثار الأمارة للإزدواجية اللغوية على الأطفال والكهول من التونسيات والتونسيين وفي طليعتهم النخب السياسية والفكرية والمثقفين والمتعلمين المزدوجي اللغة في فترتي الإستعمار والإستقلال. وللتفصيل أكثرفي ما وقعت الإشارة إليه من قبل، يكفي إلقاء الضوء على سلوكين لغويين لشخصيتين بارزتين من الساحة التونسية بعد الإستقلال كانت فيها الإزدواجية اللغوية عند النخب السياسية التونسية القيادية في غيرصالح اللغة العربية:

1ـ فموقف الرئيس بورقيبة المزدوج اللسان معروف بضعف تحمسه وعزمه على إنجاح عملية التعريب وكسب رهان التحرر/ الإستقلا ل اللغوي الثقافي لمجتمعه الأمرالذي يفسر، مثلا، لومه الشديد لوزيره السيد محمد مزالي الذي قاد حركة التعريب لسنوات عديدة .

2 ـ أما الأستاذ محمود المسعدي الوزير/ السياسي المزدوج اللغة كذلك فهوالذي قرروضع نهاية لنظام التعليم المعرب الجديد والمتمثل في ماكان يسمى بشعبة [أ] التي كانت ضمن خطة تونسية في مطلع الإستقلال تجعل اللغة العربية هي لغة التعليم الأولى. تتكون هذه الخطة من ثلاث شعب هي: [أ] المعربة بالكامل و[ب] المزدوجة اللغة/ عربية- فرنسية و[ج] تغلب عليها هيمنة اللغة الفرنسية. ووفقا لهذه الخطة، فإن شعبة [أ] هي الشعبة الدائمة والثابتة وأن الشعبتين [ب] و[ج] هما مؤقتتان بحيث تصبح شعبة [أ] في نهاية المطاف هي الشعبة النموذجية للتعليم التونسي الإعدادي والثانوي في عهد الإستقلال. ولكن الوزيرالمسعدي قررإلغاء شعبة [أ] المعربة والإبقاء على شعبة [ب] صاحبة الإزدواجية اللغوية الأمارة كشعبة نموذجية دائمة وثابتة بديلة عن شعبة [أ].

يسمح موقفا الرئيس بورقيبة والأستاذ المسعدي بالقول بأنهما يستبطنان ويمارسان الإزدواجية اللغوية الأمّارة بالسوء ضد اللغة العربية. ويستنتج من التحليل الوافي أن بورقيبة كان مجرد رأس الجليد بالنسبة لفقدان التحمس لتعريب المجتمع التونسي. إذ أن أغلبية وزرائه والمسؤولين الكباركانوا متعاطفين مع موقفه. يمكن تفسيرهذا الوضع السلبي إزاء اللغة العربية في عهدي بورقيبة وبن علي بنوعية التعليم السائد في المجتمع التونسي الحديث. فالتعليم اللغوي الثقافي التونسي المزدوج اللغة تهيمن فيه اليوم الفرنسية ابتداء من المرحلة الثانوية. والأمركان أسوأ في العقود الماضية. وبالتالي، يهيئ هذا التعليم الخريجين للتعاطف أكثر مع اللغة الفرنسية وثقافتها بدلا من اللغة العربية وثقافتها. وكما سبق ذكره، يرى عالم الإجتماع الشهيرسيد حسين العطاس أن متعلمي وجامعيي ومثقفي الإزدواجية اللغوية والمعرفية الأمارة في العالم الثالث هم أصحاب عقول سجينة للمعرفة الغربية تعيقهم عن الإبداع وإضافة الجديد. كما أن علمي النفس والإجتماع يؤكّدان أن الإزدواجية اللغوية والمعرفية الأمارة تحدث ارتباكات واضطرابات وصراعات في هويات الأفراد والمجتمعات (50: 54-Abdelilah-Bauer 2008).

وبكثيرمن الشفافية، يتجلى تآمرالتعليم المزدوج على اللغة والثقافة العربية عند خريجي المدارس المفرنسة والصادقيين وأغلبية أجيال خريجي التعليم التونسي بعد الإستقلال. فالباحث يلاحظ عموما لدى هذه الأصناف الثلاثة من المتعلمين التونسيين اغترابا بينهم وبين لغتهم وثقافتهم بحيث يصبحون مرشحين للنظرإليهما بكثيرمن التحقير والدونية. تشيرالمعطيات أن التعليم المزدوج اللغة والثقافة يحدث حتى عند الصادقيين تشويشا وربما تصدعا في الإنتساب إلى الهوية العربية الإسلامية. وهكذا جذرت تلك النظم التعليمية في عهدي الإحتلال والإستقلال لدى خريجيها قبول الإستعماراللغوي الثقافي الفرنسي وحتى الترحيب به.

وفي المقابل، يمثل التعليم الزيتوني الثانوي ونظام شعبة [أ] المعربة في بداية الإستقلال نوعا مختلفا عما رأيناه في أنماط التعليم الثلاثة السابقة الذكر. فاللغة العربية هي سيدة الموقف عند المتعلمين الزيتونيين وتلامذة نظام

شعبة [أ]. تؤكد الدلائل أن اللغة العربية لدى خريجي شعبة[أ] والتعليم الزيتوني تحتل المكانة الأولى في قلوبهم وعقولهم واستعمالاتهم وأن مزدوجي اللغة بينهم [العربية والفرنسية] ينتمون إلى ما أسميه بالإزدواجية اللغوية اللّوّامة التي تجعلهم يلومون أنفسهم والتونسيين الآخرين الذين يستعملون الفرنسية في الشؤون الخاصة والعامة في المجتمع التونسي.

ومن هنا يتضح أن معالم وزرالتخلف الآخرالإستعماري لم يستبطنه نظام بورقيبة وبن علي فقط بل رحبت وترحب به أيضا أغلبية النخب المثقفة والمتعلمة والطبقات الإجتماعية العليا والمتوسطة التونسية. فعلى سبيل المثال، لم يقص نظام بورقيبة فقط خريجي الزيتونة من المناصب العليا فَي البلاد بل شاركه في ذلك الجامعيون التونسيون ذوو الإزدواجية اللغوية الأمارة بحيث أقصوا من العمل في الجامعة حتى زملائهم الزيتونيين الذين تحصلوا على شهائدهم من جامعات غربية. وبسبب سيطرة أصحاب الإزدواجية اللغوية الأمارة على مقاليد الحكم والسلطة أفقيا وعموديا، هيمن الصمت شبه الكامل على التخلف الآخر/ الإستعمار اللغوي الثقافي. وهو استعمار يهيّئ الشعب التونسي للخنوع والرضاء بالبقاء ضحية في مخالب التبعية الفرنسية/ الغربية إلى أجل غير مسمّى. إنه سكوت يمثل تآمرا شعبيا مع السلطان على لغة وثقافة المجتمع التونسي بحيث أصبحت الإزدواجية اللغوية الأمارة شعارالتفتح عند نظامي بورقيبة وبن علي وأغلبية التونسيين.

ومن ثم، فصمت الشعب التونسي اليوم على الإنعتاق من التخلف الآخرلايبشربنجاح حقيقي لثورة شباب تونس الثقافية التي قادها شباب الأعماق التونسية. فهؤلاء لايرضون على استمرار وزر التخلف الآخر/الإستعمار اللغوي الثقافي بعد ثورتهم الثقافية. وإذا لازموا الصمت عن التحررمن التخلف الآخر وكسب رهان الإستقلال الثاني، فإنه يصعب التفاؤل بمستقبل حركتهم الثورية الثقافية. فدون التحررمن أخطربقايا الإستعمارالفرنسي، فالثورة ستبقى منقوصة أوستسير في الإتجاه المعاكس. أفلم يردد المفكرون والمؤرخون وعلماء النفس والإجتماع القول حول القوى الفاعلة في دفع مسيرات حركات وتحولات المجتمعات البشرية نحوالأفضل: بأن الشعوب التي لا لغة لها يصنع غيرها مستقبلها؟

ضرورة الثورة لإسقاط نظام التعليم :

يتضح مما سبق بيانه أن عهدي الإحتلال والإستقلال نجحا، على الأقل، في تشويش العلاقة بين أغلبية التونسيين ولغتهم الوطنية/اللغة العربية. وبكل المقاييس، فالأمرخطيرلاتسمح به المجتمعات صاحبة السيادة الكاملة كما رأينا ذلك في مجتمعات الإتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية. فالثورة التونسية مطالبة أن تسقط نظام التعليم الذي تهيمن فيه الإزدواجية اللغوية الأمارة على تكوين التونسيين في المدارس والجامعات قبل الإستقلال وبعده وتضع مكانه نظاما تعليميا بديلا ملتزما بأخلاقيات الثورة دائما على كل معالم الإزدواجية أوالثلاثية اللغوية الأمارة. وفي نظري، يمثل نظام شعبة [أ] المعربة المذكورسابقا البديل المناسب الذي ينبغي أن يتبناه المجتمع التونسي لما بعد الثورة. وكما وقع شرحه في هذا المقال، فخريجو شعبة [أ] يتصفون بما سميته بالإزدواجية اللغوية اللوامة وبالتعريب النفسي المتين الأمرالذي سيؤهل أجيال التونسيين في الحاضروالمستقبل لتطبيع علاقتهم بالكامل مع اللغة العربية/ الوطنية كما تفعل المجتمعات المتقدمة مع لغاتها الوطنية. يعتبرتبني هذا النظام التعليمي البديل أكثرالأمور استعجالا لكسب رهان الإنتصارالحقيقي للثورة التونسية. إذ إن الشعوب الفاقدة لسيادتها اللغوية لاتستطيع التحكم في التخطيط المستقل لصنع مستقبلها الآمن على طول المدى. وهذا لايعني أبدا التخلي عن تعلم اللغات الأجنبية وفي طليعتها اللغة الإنجليزية لغة العلوم اليوم. بل يجب أن يصبح إتقان لغة أجنبية على الأقل من ثوابت المدرسة التونسية لما بعد الثورة لكن دون أن تقود معرفة اللغات الأجنبية إلى إعادة نشر شبح الإزدواجية أو الثلاثية اللغوية الأمارة التي يتصف بها أغلبية المتعلمين التونسيين اليوم نتيجة لنظام التعليم ذي الإزدواجية اللغوية الأمارة في عهدي الإحتلال والإستقلال. ويتمثل الرهان الكبير للنظام

التعليمي البديل في تطبيع علاقة كل التونسيين والتونسيات باللغة العربية/ لغتهم الوطنية.

ينتظرأن تكون لهذا النظام التعليمي الجديد فوائد خاصة للتونسيات اللائي ربما يفتقدن إلى علاقة طبيعية مع اللغة العربية كما تلاحظ ذلك عيون عالم الإجتماع.

فما يلفت نظره، مثلا، في السلوك اللغوي للمرأة التونسية هومبالغتها في استعمال اللغة الفرنسية بدل العامية العربية التونسية النقية في حديثها عن الألوان والمقاييس والأيام والأرقام. فنحن، مثلا، لانكاد نسمع أي تسمية للألوان باللغة العربية عندما نصاحب زوجاتنا أثناء شرائهن بعض الملابس في المراكز التجارية وغيرها من المحلات. فالحديث عن ألوان الملابس ومقاييسها لايتم في العادة إلا باللغة الفرنسية. فيندر استعمال الكلمات العربية للون الأزرق والأسود والأبيض والوردي والرمادي في حديث النساء المشتريات والبائعات على حد سواء. وتستولي اللغة الفرنسية أيضا بطريقة شبه كاملة في الحديث على مقاييس طول وعرض الملابس. فهذا الإستعمال المتكرر باللغة الفرنسية في هذه المناسبات في دنيا عالم النساء يؤدي إلى نشأة عرف لغوي عام بين التونسيات يعطي الأولوية للفرنسية بحيث يجعلهن يخجلن من استعمال اللغة العربية في الحديث عن الألوان والمقاييس والأرقام. ويشبه هذا الوضع ما نجده في خجل التونسيين والتونسيات في كتابة صكوكهم [شيكاتهم] المصرفية باللغة العربية. وحتى نسمي الأشياء بأسمائها نقول إن كل تلك الأمثلة تشير إلى استمرارحضورغيرشعوري لرواسب الإستعمار اللغوي الفرنسي بين أغلبية التونسيات [الذوادي 195: 2006 242]. فأغلبية هؤلاء التونسيات مرشحات لكي يكن أمهات لاتحتل عندهن اللغة العربية المكانة الأولى. ومما لاشك فيه، أن هذا الوضع اللغوي سوف يؤثر سلبا على علاقة الأطفال والمراهقين التونسيين باللغة العربية/ الوطنية. يلاحظ الباحث لظاهرة ما أسميه تسلط اللغة الفرنسية على السلوك اللغوي للتونسيات غياب الإحتجاج على ذلك في المجتمع التونسي. (117: 2010 Dhaouadi-160).

بل إنّ هناك عموما ردّ فعل مجتمعي في الإتجاه المعاكس يكاد يمتدح المرأة التونسية على استعمالها للغة الفرنسية بدل العربية. بينما يحتاج الأمر إلى ثورة نسائية لغوية تضع نهاية للإغتراب اللغوي الذي يهدد هوية المرأة وهوية أجيال اليوم والغد. إذن، فالثورة التونسية أمام تحد كبير لإسقاط النظام التعليمي القائم منذ عهد الإحتلال وتأسيس نظام تعليميّ بديل قادر على القطع الثوري مع نظام التعليم القديم الذي لم تمثل عنده السيادة اللغوية أولوية.

ولتعزيزمقولة هذا البحث، دعنا ننظر إلى الأمر من رؤية العلوم الإجتماعية. تقول هذه الأخيرة إن اللغة هي أم الرموز الثقافية / الثقافة جميعا.

إذ، لايمكن، مثلا، تخيل وجود عناصر ثقافية كالدين والعلم والفكر بدون حضور اللغة في شكلها المنطوق على الأقل. ونظرا لمركزية اللغة في نشأة منظومة الثقافة، فإن وصف الانسان بأنه حيوان ناطق وصف مشروع جدا. وللتعمق أكثر أقول إن اللغة المنطوقة والمكتوبة هما مصدر تميز الجنس البشري عن سواه بمنظومة الثقافة. ومن ثم، فالإنسان ليس حيوانا ناطقا فحسب كما قال القدماء، بل هو أيضا كائن ثقافي بالطبع. يتجلى هذا من البحث الأساسي الذي يتعمق في فهم جوهر وطبيعة الأشياء والذي يؤكد أن اللغة هي الركيزة الأولى التي بدونها تغيب ظاهرة الثقافة الإنسانية وسيادة البشر على بقية الكائنات. أي أن البشر يكتسبون تاج إنسانيتهم بواسطة اللغة بشكليها المنطوق والمكتوب. فهبة اللغة البشرية هي الحد الفاصل بين عالم الإنسان وعوالم الأجناس الأخرى. وهكذا، يصح القول بالصيغة الديكارتية: أستعمل لغة، إذن، فأنا إنسان.

يسمح هذا الطرح الفكري المختصر لمركزية اللغة في صميم هوية وإنسانية الإنسان وسيادته في هذا العالم بفهم المغزى والحكمة من المناداة في هذه المقالة بنظام تعليمي تونسي جديد تصبح فيه اللغة العربية / الوطنية مركزية في كل مراحل التعليم من الإبتدائي إلى مابعد الجامعي بحيث لاتخسر مركزيتها عند التونسيات والتونسيين كما هو الحال في نظام التعليم التونسي في عهدي الإحتلال والإستقلال. وكما رأينا، فالإنسان كسب رهان إنسانيته

باستعماله للغة ما. واستعمال اللغات الوطنية اليوم في مدارس وجامعات المجتمعات صاحبة السيادة هوعلامة بارزة على المواطنة. أوليست ثورة التونسيات والتونسيين على النظام التعليمي القديم أمرا عاجلا لايقبل التأجيل حتى يصبح استعمال اللغة العربية/الوطنية في كل شؤونهم الشخصية والمجتمعية عربونا على التأهل الحقيقي لتاج المواطنة الكاملة في مجتمعهم الذي ينادي دستوره بأن العربية هي لغته الوطنية؟

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

الذوادي، محمود : في سوسيولوجيا أسباب نجاح وتعثرتوطين اللغة في كل من المجتمع الجزائري والتونسي والكيباكي، المستقبل العربي، العدد 142، 1990 ص 40- 56.

الذوادي، محمود 2002: التخلف الآخر: عولمة أزمة الهويات الثقافية في الوطن العربي والعالم الثالث، تونس ،الأطلسية للنشر.

الذوادي، محمود2006 : الوجه الآخرللمجتمع التونسي الحديث، تونس، تبرالزمان.

الذوادي، محمود 2012 : الازدواجية اللغوية الأمارة في الوطن العربي مخطوطة كتاب ينتظرنشرها في 2012.

عبد السلام ،أحمد 1994 : المدرسة الصادقية والصادقيون، قرطاج تونس، بيت الحكمة.

المراجع الأجنبية :

- Abdelilah- Bauer,B (2008) Le défi des enfants bilingues, Paris , Editions La Découverte.

- Alatas, S.H (1972) the Captive Mind in Development Studies, International Social Science Journal 34 (1):9-25.

- Dhaouadi, M (2010) L'univers des symboles humains: L'Autre sous-développement au Maghreb et au Tiers-monde, Tunis, l'Or du Temps.

- Fanon, F.(2002) Les Damnés de la terre, Paris, Editions La Découverte.

- Fitouri, C (1983) Biculturalisme, bilinguisme et éducation, Paris, Delachaux et Niestlé.

- Kraus, P (2008) A Union of Diversity: Language, Identity and Polity-Building in Europe, Cambridge, Cambridge University Press.

- Memmi, A (1985) Portrait du Colonisé et du Colonisateur, Paris, Editions Gallimard.

الانتحار حرقا أو كيف يمكن أن نستثمر في تحصين الشّباب من التّوتّرات ؟

المنصف ونّاس/ جامعي، تونس

توطئة عامة :

كيف نحيط بالشباب أولا، وكيف يمكن أن نحصّنه ثانيا ؟

وكيف يمكن أن نستثمر في دعمه ؟

إن الإجابة على هذين السؤالين على درجة من الأهمية ويؤكدان أن الموضوع الذي نطرحه على أنفسنا يتصف بالحساسية والدقة والصعوبة. ولعل ذلك ما يقتضي قراءة تتوفر على قدر عال من الشفافية والموضوعية في الآن نفسه، قراءة ترتكز على معطيات ثلاثة متكاملة :

1 ـ التعامل مع مثل هذا الموضوع بدقة وجرأة وموضوعية، خاصة وأنه يمس راهن تونس ومستقبلها باعتبار أن الشباب هو حقا دعامة المجتمع المستقبلي وعنصر أساسي من عناصر الاستقرار. كما يمسّ ذلك مستقبل الشباب في المنطقة العربية.

2 ـ ضرورة القبول بالاختلاف وتباين الآراء والقراءات. فقد نختلف في قراءة مثل هذا الموضوع، وقد نتّفق، ولكن المهم هو أن نلتزم الجرأة والموضوعية حرصا على مصداقية القراءة من جهة وحرصا أكبر على مصلحة تونس من جهة أخرى.

3 ـ لا تكاد توجد سياسة شبابية ناجحة يمكن أن تعتمد مرجعا وأنموذجا من قبل الدول وصنّاع القرار وإنما يتعلق الأمر بسياسات متفاوتة، نجاحا أو فشلا، من بلد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر. ويدعو مثل هذا الإقرار الأولي إلى تنسيب الأحكام والقراءات. إن ما ينطبق على الشباب التونسي يمكن أن ينطبق أيضا على الشباب العربي بحكم وجود مستويات عدة من التماثل خاصة في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتشغيلي.

كما إن مفردة تطرّف الشباب هي أيضا غامضة وعامّة وتحتاج إلى تدقيق. فالتطرّف يمكن أن يعني أولا مغالاة في الأفكار والانتماءات الأيديولوجية والتوجه الشبابي إلى العنف والجريمة والمخدّرات والإلقاء بالنفس في البحر ثانيا، والمبالغة في فهم الدين وفق قراءة منغلقة ومتطرفة ثالثا مثلما نطالع ذلك في الشبكات العنكبوتية والمواقع الاجتماعية العديدة والمكتظة بمواقف دينية تحتاج إلى التمحيص والتدقيق والتنوير.

ولكن الشكل الرابع فهو تيئيس الشباب وتبخيس قيمته وسد الآفاق في وجهه والدفع به إلى الانتحار حرقا ؛ وهو سلوك دخيل على المجتمع التونسي، ولكنه تعبير صارخ ضد الظلم واحتجاج على العسر المعيشي اليومي وإهدار الكرامة. فمهما اختلفت القراءات إزاء هذا الشكل من الانتحار، تأييدا أو رفضا، تفهّما أو إدانة، فهو تعبير عما يسميه عالم الاجتماع الفرنسي الشهير إيميل دوركايم (1) (Durkheim 1864 -1917) بالانتحار الأنومي (Anomique) أي اختلال معياري في بنية المجتمع وروابطه و في نظامه القيمي وآليات التضامن السائدة فيه. وليس أدل على هذا الاختلال البنيوي من ظاهرة الانتحار حرقا التي انتشرت في وقت وجيز في أغلب المجتمعات العربية (مصر - الجزائر - موريتانيا والسودان).

كما لا يفوتنا أن نعرّف مفردة الشباب على أنها تعني فئة اجتماعية تتراوح أهميتها الديمغرافية من مجتمع إلى آخر إلا أنها تحدد عمريا بأنها تتراوح بين الخامسة عشرة والخامسة والثلاثين. ثمة اختلاف في تحديد الشباب عمريا ولكن ذلك لا يمنع القول بأنها فئة تبدأ مع المراهقة وتنتهي عند مستهل الكهولة.

ومهما تباينت القراءات، فإنه ثمة اختلال في كيفية التعامل المؤسساتي مع مشاغل الشباب وصعوباته؛ وهو ما يفرض مراجعات عميقة وجريئة تحدّ من التوتر وتراجع الأخطاء وتحصّن شبابنا وتقوي جوانب الحداثة والعقلانية. وهو أمر ممكن، عمليا، شريطة إعادة النظر في كيفيات التعامل معه وكيفية الاستثمار النفسي والاجتماعي والثقافي والسياسي في إعادة بنائه.

فهذا الصنف الرابع من التعبير دليل على شخصية متأزمة ويائسة من الحياة ومن المستقبل. ولكنه تعبير كذلك عن أزمة كامنة في بنية المجتمع، يتوجّب الاهتمام بها أولا ومداواتها في صلب المجتمع ثانيا اعتمادا على سياسات شبابية واجتماعية ناجعة.

فإذا كانت لا توجد سياسات شبابية مثالية ومكتملة، فإنه لا توجد كذلك حلول اجتماعية نهائية وحاسمة وإنما يتعلق الأمر بمراجعات وحلول تتلاءم مع السياق المجتمعي. فالمهم، في اعتقادنا، هو الاستمرار في الجهد والعمل وخاصة في التقويم والمراجعة من أجل استنباط الحلول الملائمة جزئيا لمثل هذه الأوضاع.

ويمكن أن نتفق على أن التقويم والمراجعة يعنيان أساسا تطوير واقع الشباب والدفع بأوضاعه نحو الأفضل وتوفير فرص الحياة الكريمة بالنسبة إليه وخاصة الاستثمار من أجل توفير إمكانيات العمل والتشغيل والحوار معه والتعبير عن الذات. فإذا ما تأملنا الإحصائيات الرسمية، فإنها تؤكد أهمية الشباب في المجتمع التونسي من الناحية الديمغرافية والعددية حيث تشير النسب الرسمية إلى أن الشباب يشكل حوالي خمسة وثلاثين بالمائة من مجمل السكان في تونس، وربّما كان الأمر كذلك في المنطقة العربية.

الجدول رقم 1 - الهيكلة العمرية للسكان 2004-2008

الفئة العمرية	2004	2005	2006	2007	2008
15 - 19 سنة	10.7	10.4	10.5	10.1	9.6
20 - 24 سنة	10.2	10.0	10.3	10.4	10.5
25 - 29 سنة	8.8	9.0	9.0	9.2	9.5
30 - 34 سنة	7.5	7.7	7.6	7.7	7.7

المصدر : المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2008، المعهد الوطني للإحصاء، فيفري 2010.

الجدول رقم 2 - المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2008

المعهد الوطني للإحصاء - فيفري 2010

السنة الدراسية	04-05	05-06	06-07	07-08	08-09
المرحلة الاولى من التعليم الاساسي عدد التلاميذ	1184301	1134414	10668822	1036445	1025044
المرحلة الثانية من التعليم الاساسي والتعليم الثانوي عدد التلاميذ	1152625	1150257	1163827	1143758	1079621
التعليم العالي عدد الطلبة النظاميين	311569	321838	326185	335649	349142

المصدر : النشرية الإحصائية لتونس عدد 51 لسنة 2008 الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء، ص 55.

فإذا ما اتفقنا إذن على الأهمية الديمغرافية والعددية للشبان في تونس، فإن ذلك يقتضي تغيير طبيعة السياسة المعتمدة إلى حد الآن وإجراء مراجعات في العمق من أجل بناء استراتيجيات جديدة تساعد على الإحاطة بالشباب وتحصينه ومجابهة المشاكل والصعوبات التي قد تعترض مثل هذه الفئة الحساسة نفسيا واجتماعيا.

أولا: الاستثمار في كرامة الشباب ورفاهيته:

تثبت التجارب السياسية العديدة أن المجتمعات المتقدمة تولي الشباب أقصى درجات الإهتمام وتعتبر النهوض بواقعه أولوية الأولويات، فتبني من أجله الإستراتيجيات المختلفة وتضع السياسات الملائمة في سبيل تأطيره أولا وتوفير فرص التشغيل والعمل ثانيا. وتلك هي مستلزمات تحقيق كرامة الشباب ورفاهيته بغض النظر عن درجة التوفيق إن كانت مكتملة أم منقوصة. فليس خافيا على أحد مدى الاهتمام بالشباب في المجتمعات الأوروبية والحرص على وضع السياسات الشبابية والاجتماعية الملائمة حسب السياقات والظروف. صحيح أن نجاح هذه السياسات ليس متأكدا في كل الحالات بدليل بروز التوترات الاجتماعية بين الفينة والأخرى، ولكن ذلك لا يمنع وجود إرادة سياسية واضحة من أجل الإحاطة بالشباب والاستثمار بكل سخاء من أجل تشغيله وتوفير الحد الأدنى من رفاهيته. كما إن المجتمعات الأوروبية تعمل باستمرار على مراجعة سياساتها في مجال الشباب وتلافي النقائص وتجاوز المعوقات التي ترافق مثل هذه الاختيارات. إن المراجعة والتقويم المستمرين يدلان على وجود ما يسميه عالم الاجتماع الأمريكي (Charles Right Mills) بالخيال الاجتماعي (2).

فواحدة من المشاكل التي تواجه المجتمعات، وفي مقدمتها المجتمع التونسي غياب الخيال وعدم قدرة السياسات العامة على ابتداع الحلول الملائمة للمشاكل الاجتماعية. فالملاحظ، في هذا السياق، أن مشكلة البطالة في حالة تفاقم منذ أكثر من عقدين من الزمن؛ ولم تتوفق الحكومات المتعاقبة منذ سنة 1987 في إيجاد الحلول الملائمة بدليل أن الإحصائيات الرسمية الصادرة عن أجهزة الدولة التونسية تشير إلى أن نسبة البطالة ارتفعت سنة 2009 إلى 14،2 %؛ وهي من أعلى النسب في منطقة المتوسط. فيكفي أن نعود إلى الإحصائيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء، لنكتشف مدى استشراء البطالة في صفوف الشباب عامة والشباب المتعلم خاصة :

الجدول عدد3 : توزع العاطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي 2005-2009

	2005	2006	2007	2008	2009	2005	2006	2007	2008	2009
لا شئ	26.8	27.7	18.2	16.3	23.7	6.2	6.6	4.2	3.6	4.8
ابتدائي	181.6	164.1	147.5	136.0	132.0	42.0	38.3	33.8	30.3	27.0
ثانوي	161.6	155.1	173.6	179.6	194.5	37.4	36.1	39.8	40.1	39.7
عالي	62.3	82.6	97.0	116.1	139.4	14.4	19.0	22.2	26.0	28.5
غير مصرح به	0.1	0.2	0.1	0.4	0.7	-	-	-	-	-
المجموع	432.4	429.7	436.4	448.4	490.3	100	100	100	100	100

الجدول عدد 4 : توزيع العاطلين من بين حاملي شهادات التعليم العالي حسب نوع الشهادة 2007-2009

	2007	2008	2009
شهادة تقني سامي أو ما يعادلها	38.9	39.1	41.8
الإجازة في الإنسانيات	17.5	16.4	14.6
الإجازة في الحقوق والاقتصاد والتصرف	21.2	19.7	18.1
الإجازة في العلوم الصحيحة (رياضيات فيزياء، كيمياء...)	15.5	18.0	19.1
شهادة تعليم عالي أخرى (طبيب، صيدلي مهندس، ماجستير،...)	6.9	6.8	6.4

المصدر : إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء، وثيقة مرقونة صادرة بتاريخ 2010.

ونستنتج استنادا إلى الإحصائيات الرسمية السابقة أن بطالة الشباب وخاصة خريجي الجامعة تفاقمت على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة ولم تترافق مع توجهات سياسية واضحة ومصممة على إيجاد الحلول الملائمة مثلما تدلل على ذلك الإحصائيات في مستوى التقنيين الساميين والحاصلين على الإجازات في الحقوق والاقتصاد والتصرف. فمن المتعارف أن البطالة تهدر كرامة الشباب وتخلق حالات من التأزم النفسي والشعور بالحرمان والإحباط والقابلية القصوى للتوتر والتعبير عن ذلك من خلال الاحتجاجات الاجتماعية. فإذا كانت الحكومة قادرة على توفير 300 ألف منصب عمل، فلماذا تأخرت في إنجاز ذلك (3) وشجعت احتقان الشباب وانفجار المجتمع دفاعا عن الحقوق المشروعة ؟ وقد عدّل مدير مرصد الشباب بتونس نسبة الخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل حين أشار في لقائه مع الصحافة التونسية إلى أن هذه النسبة تقدر في الحقيقة بـ44،9 %، وهو ما تم اخفاؤه على حد قوله، عن الرأي العام التونسي (4) لأسباب عديدة.

كما يقتضي الاستثمار في كرامة الشباب ضمان الشفافية في التسيير والعدالة في توزيع الثروة وتحقيق التوازن التنموي العادل بين الجهات والحرص خاصة على تشريك كل الفئات في صناعة القرار الوطني والمحلي

ومقاومة الفساد الإداري والمالي باعتبارهما خطرا محدقا بالتنمية. فالكرامة تعني أساسا تكافؤ الفرص بين الفئات والجهات في العمل والاستثمار والكسب حرصا على تلافي التفاوت الاجتماعي المجحف.

فعلا، إن الشعور بإهدار الكرامة والإذلال هو الذي دفع هذا الشاب أصيل منطقة سيدي بوزيد إلى الانتحار حرقا. فبعد أن ضاقت به سبل العيش الكريم وهو الذي يعمل بائعا متجولا وبعد أن أهانته ولطمته عونة التراتيب البلدية في المدينة وبعد أن انسدّت في وجهه كلّ أبواب السّلطة المحلية ليُسمعها مظلمته، قرّر إحراق الجسد ليثأر لكرامته. فتحوّلت الإهانة الشخصية بفعل القرابة العائلية والعروشية إلى شعور بالإهانة الجماعية أعادت إحياء روح القبيلة التي خلناها مفكّكة ومنتهية بفعل التحديث الاجتماعي الذي أقدم عليه الرئيس الأسبق بورقيبة (1956-1987). فتحوّل مخيال القبيلة وعصبيتها في منطقة ذات عمق قبلي قديم إلى حركة اجتماعية ازدادت تعمقا مع ظهور المطالب الاجتماعية والسياسية والنقابية.

وأنتج الدفاع عن الكرامة أرضية مشتركة تجمع الكوادر النقابية الوسطى في الاتحاد العام التونسي للشغل ومناضلي الأحزاب المعارضة والمجتمع المدني والخريجين العاطلين عن العمل في سبيل العدالة الاجتماعية والمساواة في الاستفادة من مردود التنمية. ولكن المنعرج حصل عندما تبنّت الحركة الاحتجاجية مطلبا مشتركا ألا وهو تغيير النظام. ولذلك فمثل هذه الأرضية المشتركة هي التي وفرت الظروف الموضوعية لقيام الثورة التونسية.

ثانيا : الاستثمار في التّدريـب على التّعبير المنظـم والمؤسسـاتي :

إن مثل هذا الاستثمار مركزي في حياة المجتمعات والشعوب لأنه يشكل ضمانة مهمة في تأمين التعبير المنظم والمؤسسي حرصا على استيعاب التوترات ومن أجل الحيلولة دون استشراء ظاهرة العنف بكل أشكاله ومظاهره. فلا نكاد نجادل اليوم في أنه من مظاهر التقدم الديمقراطي في المجتمعات الغربية الحرص على تدريب كل مكونات المجتمع وخاصة فئة الشباب على التعبير من خلال الأحزاب والمنابر السياسية والمنتديات الثقافية والجمعيات بكل أصنافها بكل ما يقتضيه ذلك من ثقافة سياسية ملائمة ومن توجيه للمناهج التربوية والتعليمية ومن إستثمار عقلاني في هذا الاتجاه. فلا يجب أن تمل المجتمعات الاستثمار في مسألة المشاركة الاجتماعية والسياسية والثقافية حرصا على تماسكها وتوازنها. فتلك هي ضمانة الديمقراطية المطلوبة.

فقد احتاجت فرنسا - وهي المثال الأقرب منا تاريخيا- إلى أزيد من قرن ونيف حتى تصل إلى مثل هذه النتيجة الباهرة بعد استثمار طويل في المناهج التعليمية والبرامج الإعلامية والحريات والحياة السياسية والجمعياتية. وعلى الرغم من كل هذ الاستثمار المتعدّد في المجالات والإمكانيات، فإن فرنسا تواجه في بعض مراحل تاريخها المعاصر انتفاضات عميقة مثل انتفاضة ماي 1968 وانتفاضات الضواحي الباريسية الفقيرة والشباب المدرسي في التسعينيات من القرن العشرين. فالتدريب على التعبير المنظم والمؤسساتي يستوعب التوترات ويجنّب البلاد الأزمات ويخلق حالة من الثقة في النفس والشعور بالانتماء إلى الوطن والاعتزاز به ويقلّص احتمالات الانفجار، ولكنه لا ينهيها، فهي تظل كامنة منتظرة الظروف الملائمة للتعبير عن نفسها.

فقد بات من الضروري اليوم أن يشعر كل شاب أنه في حماية القانون الذي يحصنه من كل جهة ويحصّل له حقوقه. كما يتوجب أن يشعر كل شاب بأنه يتوفر على منبر، بغض النظر إن كان سياسيا أم ثقافيا، يعبر من خلاله عن مشاغله ومطالبه وانتظاراته. ولكن شريطة أن يكون هذا المنبر متمتعا بالمصداقية الكافية وبالقدرة على إيصال صوت الشاب إلى الجهات المعنية بالأمر. فالخشية كل الخشية أن تكون هياكل المجتمع المدني فاقدة للمصداقية والنجاعة.

فالمتأمل في تاريخ المجتمع التونسي المعاصر يصل

إلى استنتاج بارز ومهم في الآن نفسه يتمثل في أنه كان بالإمكان الاستثمار في التدريب على التعبير المنظم والمؤسساتي من خلال حياة حزبية وثقافية واجتماعية منظمة ومؤطرة. ولكن ذلك لم يحصل حتى في الحد الأدنى المطلوب. فالجيل الراهن من الديمقراطية ينبني أساسا على التكامل بين عنصري المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية ؛ وهو ما كان غائبا في المجتمع التونسي بدء من سنة الاستقلال (1956). فقد وصلت تونس جراء ممارسة استفرادية إلى حالة من التصحر الاجتماعي والثقافي والجمعياتي لم يعد يسمح بأية مشاركة فعلية في الشأن العام.

فقد كان بالامكان جعل الحياة الجمعياتية فاعلا سياسيا وثقافيا واجتماعيا مشاركا للدولة ومؤزرا لها وقطبا تنمويا يوفر الشغل لطالبيه ويؤمن المشاركة بكل معانيها ويشكل صمام أمان من كل التوترات وينظم الاحتجاجات. ويكون وسيطا ناجعا بين الدولة والمجتمع ومخاطبا كفؤا لمكونات المجتمع المدني، كما هو الشأن في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأميريكية وبريطانيا حيث التجارب الديمقراطية العريقة.

كما كان بالامكان الاستثمار في الحياة الجمعياتية وفي بناء المجتمع المدني لتجنّب كل أشكال التطرف والعنف الأهوج. كما كان أيضا ممكنا العمل، منذ الاستقلال، على فسح المجال، تدريجيا، لتحول الجمعيات إلى قطاع يتوسط القطاع العام والخاص ويعاضدهما في تأطير الشباب والاحاطة به وتشغيله وتنظيم تطلعاته والايفاء بإنتظاراته أو الاندراج في المعارضة السياسية مثلما هو الشأن في المجتمعات الديمقراطية. فقد بلغ عدد الفرنسيين الذين يشتغلون في القطاع الجمعياتي، جزئيا أو كليا، 12 مليون نسمة. ولكن مثل هذا المشروع الضروري لم يتحقق في تونس سوى في الحد الأدنى مثلما تدل على ذلك أعداد الجمعيات ونسبها :

الجدول رقم 5 : توزيع الجمعيات حسب الاختصاص والنسبة

العدد	الجمعيات	العدد	النسبة
1	الجمعيات النسائية	8	% 1.1
2	الجمعيات الرياضية	962	% 13.53
3	الجمعيات العلمية	224	% 3.15
4	الجمعيات الفنية والثقافية	4986	% 70.11
5	الجمعيات الخيرية والاسعافية	277	% 3.9
6	الجمعيات التنموية	191	% 2.69
7	الجمعيات الودادية	408	% 5.74
8	الجمعيات ذات الصبغة العامة	54	% 0.76
	المجموع	7110	% 100

المرجع : جدول مبني على معلومات مستقاة من كتاب رضا خماخم، الجمعيات في تونس 1999-2000 دار أوريس تونس ،ص 520.

فاللافت للانتباه أن الجمعيات تطورت عدديا خلال سنة 2009، ولكن نجاعتها بقيت منقوصة لاعتبارات متعلقة بطبيعة النظام السياسي والإداري في تونس. ولعل ذلك ما يشجعنا على طرح السؤال التالي : أين هي نجاعة 9200 جمعية في تونس ؟

إن الاجابة على مثل هذا السؤال المفصلي سهلة وبسيطة في الآن نفسه.

فلو كان هذا الشباب الذي أقدم على الانتحار حرقا مقتنعا بأنه ثمة جمعية أو نقابة يمكن أن تدافع عنه وتتبنى حقوقه وتضمنها له، ويمكن أن تكون وسيطا مؤسساتيا

قويا بينه وبين الادارة المحلية، لما أقدم على إحراق جسده وإتيان مثل هذا الفعل اليائس. فالجمعيات تكسب الأفراد طمأنينة نفسية واجتماعية وقانونية. لعل ذلك ما يفسر أن الديمقراطية الجديدة تعتمد على الهياكل الوسيطة بين المواطنين والسلطة المحلية أو السلطة المركزية وإلا كان الاحتكاك مباشرا والصدام مؤلما مثلما رأينا ذلك في مجتمعات عديدة نذكر من بينها تونس ومصر.

فأهمية الحياة الجمعياتية تكمن في المستويات التالية:

1 ـ تثبيت الحق في المشاركة الاجتماعية والسياسية حتى لا يتم التوصل إلى مرحلة المجتمع المتفرج وغير المكترث بالشأن العام.

2 ـ ضمان المساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتكريس حق الاختلاف خاصة وأن هناك شبابا مهمشا يطالب بحقوقه.

3 ـ تقديس روح المواطنة المشاركة وإعلاء حقوق الانسان الأساسية والعامة.

ثالثا: الاستثمار في تفعيل دور النّخبة الفكرية في المجتمع:

فليس إضافة جديدة القول إن كل مراحل التحول في مسارات المجتمع هي بحاجة إلى جهد إستثنائي تنهض به النخب باعتبارها صاحبة امتياز معرفي وقدرة على اقتراح البدائل وعلى تصور استراتيجيات النهوض الاجتماعي وبناء مقاربات التقدم.

فتحقيق النقلة من مرحلة إلى أخرى ليس حكرا فقط على الفاعل السياسي والمقاول الاقتصادي بدليل أن النخب كانت تساهم بشكل واضح في مسارات المجتمع وعمليات التحول السياسي، وساعدتها على اقتراح البدائل والمقاربات. فالنخبة بحكم خبرتها قادرة على المشاركة في عملية تجديد المجتمعات من جهة وإعادة بناء شخصيتها القاعدية من جهة أخرى.

فهذا الرأسمال من الخبرة والذكاء الفكري والقدرة على التحليل لا يمكن أن يستهان به أو أن يهمش بل، على النقيض من ذلك، يكون أفيد للمجتمع عامة وللفاعل السياسي خاصة أن يوفر له مجالا من الحرية والقدرة على الفعل. فلم يعد مفيدا للمجتمعات أن تتعامل النظم القائمة مع النخب وفق منطق الاستيعاب والتوظيف والدمج قصد تبرير السياسات ودعم الاختيارات وتزكية الفاعل السياسي على الرغم من وجود قبول بعض المثقفين لذلك. فقد تكون هذه النخب متقبلة، طواعية أو إكراها، لمثل هذه الوظيفة التبريرية واللاتاريخية، ولكن ذلك يعني ضمنا تقبلها لثنائية عسيرة الهضم وهي ثنائية الاستبداد والفساد. فمثل هذه الوظيفة لا تساعد على مشاركة النخبة في عملية التحول المجتمعي وإنجاز النقلة الديمقراطية وبناء المجتمع المدني وإعادة خلق الشخصية القاعدية في أي مجتمع من المجتمعات. وتتأكد وظيفة النخب النقدية خاصة في مجتمعات الجنوب التي تحتاج بصفة ملحة إلى احترام الكرامة البشرية وتقديس حقوق الانسان وتكريس علوية الدساتير والقوانين على ما سواها. فالنخب قادرة على اجتراح الحلول وبناء التصورات وعلى الإصداع بالقراءة الصادقة.

رابعا: الاستثمار في بناء القدوة السياسية والاجتماعية والثقافية:

إن إتاحة الفرصة للنخب كي تطور أداءها وتشارك في عملية تفعيل التحول الديمقراطي والنهوض بالحياة السياسية والاجتماعية والمدنية والجمعياتية يعد قيمة مضافة إلى حركية المجتمع وتدعيما لمصداقية المؤسسات القائمة. وأما إذا ما حصل العكس وتعطلت فرص المشاركة والتعبير السياسيين، فإن ذلك ربما يجعل عملية التحول الديمقراطي في الأقطار العربية معطلة ولا يساعد على إنجاز الانتقال الديمقراطي بشكل مرتب وعلى اقتراح القدوة. فحيثما يعطل المثقف وظيفته النقدية ويتنازل عن سلطته الفكرية، فإن ذلك يجعله يتوقف كذلك عن اقتراح البدائل التي يحتاجها المجتمع بل يصبح مجرد متفرج على الواقع.

فمن خلال متابعة متأنية لمضامين الإعلام المسموع والمرئي، ومن خلال قراءة متعمقة في الكتب المدرسية المخصصة لتلاميذ الإعدادية والثانوية - وهي أداة مهمة في عملية التنشئة - لا حظنا بأنه لا تكاد توجد إستراتيجية وطنية تهدف إلى الإعلاء من شأن القدوة الايجابية والعمل على إبرازها وتقديمها بشكل حداثي وعقلاني مقنع يساعد على القبول بها واقتدائها. فالحاكم هو وحده القدوة الأولى والأخيرة ولكنه اتّضح في الحالة التونسية أنه ليس قدوة. ونلمس مثل هذه الظاهرة في مختلف المؤسسات والهياكل وخاصة في الجامعة حيث نلاحظ أن الجهد الاستثنائي لا يكاد يبرز وغالبا ما يمر دون اعتبار يذكر. فالكفاءة الجامعية البارزة تغادر إلى التقاعد دون أن تحظى بالاهتمام اللازم ودون أن تتحول إلى قدوة أخلاقية واجتماعية ودون أن تتمتع بصفة المرجع في اختصاصها. فهي تعيش سنوات التدريس نكرة وتنسحب إلى حياة التقاعد نكرة كذلك. ويتطلب مثل هذا الأمر العمل تدريجيا على إبراز الكفاءات والقدوات الوطنية الإيجابية وعلى خلق فرص الحوار بينهما وبين الشباب انطلاقا من أن الإحاطة بهذه الشريحة لا يمكن أن تكون سياسية وأيديولوجية فقط، وإنما هي كذلك ثقافية. ولعل ذلك ما يمكن أن نسميه من الناحية الاجتماعية بعملية إنتاج النخب والقدوات الوطنية. وهو أمر ضروري بالنسبة إلى شباب تونس راهنا ومستقبلا.

كما يمكن العمل على إدماج النماذج الايجابية والقدوات الناجحة في مسارات التنشئة الأسرية والمدرسية والإعلامية والمجتمعية من خلال انتقاء عينات تمثيلية يتم تبنيها والعمل تدريجيا على إبرازها. وهو ما يمكن أن يعد بحق جزءًا من مشروع تطوير الأداء التربوي والإعلامي في المجتمع التونسي.

كما توصلنا من خلال دراسات ميدانية (5) إلى أن النخبة الإدارية والاقتصادية والجامعية تشعر بأنه لا تكاد تتوفر فرص كافية لعملية المشاركة في صلب المؤسسات سواء في اتخاذ القرار أو في تطوير الهياكل وتحديثها من أجل النهوض بأدائها، بل إن جزءًا من هذه النخبة اعتبر بأن قضية اللامشاركة أعم وأشمل من المؤسسات. فهي ظاهرة مجتمعية متصلة بالتنشئة والأسرة والحياة السياسية. فعلى النقيض من كل ما تقدم، فقد تمّ الاستثمار بقوة من أجل تغييب القدوة القادرة على الرأي الموضوعي والجريء والقادرة كذلك على قيادة المجتمع. ونعتقد بأن حال المجتمعات العربية متشابه تماما لوجود ما يمكن أن نسميه بأزمة الذكاء العربي.

خامسا : الاستثمار بقوة في بناء تعليم متين ومواكب للعصر

فعلى الرغم من كل هذه الاصلاحات المتعاقبة، فإن المدرسة والجامعة توقفتا، تقريبا، عن أن تكونا مصدر حراك وارتقاء اجتماعيين علما وأن المدرسة هي مرتكز النظام الجمهوري في تونس ومصدر من مصادر مشروعيته. وهي التي اعتمد عليها في التحديث الاجتماعي والتعبئة السياسية.

فالملاحظ أن هذه الاصلاحات المتعاقبة لم توفق في ربط المؤسستين بمحيطهما الاجتماعي وفي جعلهما أداة مهمة في الارتقاء الاجتماعي وتحسين أوضاع الخريج وأسرته في الآن نفسه.

فإذا ما انتفت مثل هذه الوظيفة المهمة والضامنة لتوازن المجتمع، فإن ذلك يوشك أن يؤدي إلى اختلال عميق في انتظارات الشباب وأسرهم وفي ردود أفعالهم. فالخشية كل الخشية حينما تخيب آمال الشباب ويستشعر نوعا من انسداد الآفاق الاجتماعية وندرة فرص الرقي وعدم صدقية الوعود السياسية وفساد نظام الحكم القائم.

فالمجتمع التونسي، محدود الامكانيات بطبيعته، محتاج إلى أن يبقي على مساهمة المدرسة والجامعة في الرقي الاجتماعي حرصا على أحد أعمدة النظام الجمهوري من جهة، وحرصا كذلك على تجنب التوتر المفضي إلى الإنفجار غير محسوب النتائج من جهة أخرى. ومهما اختلفت المقاربات، فإن المجتمع

التونسي محتاج إلى مزيد الاستثمار في تدعيم النظام التربوي والتعليمي والتدريب المهني من خلال شراكة بين القطاعين الخاص والعام تحدّث هذا النظام وتطوّره وتؤمّن نجاعته التكوينية وخاصة التشغيلية، فمثل هذه الأولوية لا تنهض بها الدولة فقط وإنما أيضا شركاؤها في القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ولذلك فالقطاع الخاص محتاج إلى مزيد البرهنة على هذا الحرص على دعم النظام التعليمي والتربوي وعلى المساهمة في مده بالامكانيات الضرورية التي تضمن متانته من جهة وقدرته التشغيلية من جهة أخرى.

فقد تراجعت مستويات التكوين المدرسي والجامعي وتراجعت بفعل ذلك حظوظ الشباب الجامعي في الاندماج في سوق الشغل والبحث عن موقع عمل. فالتعليم المتين والمواكب للعصر ضرورة ملحة لضمان قدرة الخريجين على الاندراج في منطق سوق الشغل والقدرة على التأقلم مع تعقيداتها الجديدة.

فإذا لم يتحصل الخريج على مثل هذا التكوين المتين، فإنه يخشى أن يعزّز صفوف الشباب المهمش والعاطل عن العمل، فتختفي بذلك الفوارق بين المتعلم وغير المتعلم، بين الجامعي وغير الجامعي، في حين أن هذه التمايزات مهمة في جميع المجتمعات. ذلك أن المطلوب هو أن تحافظ المدرسة والجامعة على دوريهما في تحقيق التشغيل، - وهو أولوية قصوى- وفي ضمان الاندماج وخاصة المشاركة الاجتماعية والسياسية. فالكرامة مشروطة بالعمل والقدرة على تحقيق الذات والاحساس بالجدوى في صلب مجتمع الانتماء.

فهما مدخل المشاركة والاندماج والشعور بالانتماء للوطن الأمر الذي يقتضي المحافظة على نجاعتيهما التأطيرية. فقد كانت المدرسة، مثلما أسلفنا القول، أمل الأسر التونسية ورهانها وضمانتها الاجتماعية، ويجب أن تبقى كذلك. وتلك هي الوظيفة الأسمى التي يتوجب على المجتمع بأسره الحفاظ عليها.

فإذا كانت المشاركة السياسية محدودة وضئيلة ومراقبة في الفترة التي تلت الاستقلال سنة 1956، فإن المدرسة كانت وسيلة الشباب للإندماج وتحقيق الرقي الاجتماعي، وهو ما يعوّض نسبيا نقص المشاركة؛ إلا أنه بعد سنة 1987 تعطلت تدريجيا المشاركة السياسية، وتعطلت معها وظيفة المدرسة في الإبقاء على الأمل وعلى تحقيق الحراك والرقي الاجتماعيين المنتظرين من قبل الأسر التونسية. كما ترافق انسداد الأفاق مع حالة من تعميم الفساد ونهب المال العام وهتك مبدأ الشفافية والدوس على القوانين والمؤسسات.

فلماذا تراجعت الجامعة التونسية التي كانت تعتبر واحدة من أفضل الجامعات العربية والافريقية إلى مواقع متأخرة؟ ولماذا غابت عن التصنيفات الدولية الأخيرة؟

سؤلان يستحقان كل اهتمام ودراسة من أجل الحصول على تقويم موضوعي لواقع التعليم والتكوين في تونس.

لقد أقدمت السلطة في تونس منذ سنة 1987 على مراجعات عديدة في بنية النظام التربوي والتعليمي تم تقديمها على أنها أفضل ما يمكن أن نصل إليه. ولكنها في الواقع كانت دون المأمول ولم تساعد على مزيد تطوير المدرسة والجامعة، ولم توفر في الواقع، تكوينا يضمن للخريجين أي إشعاع فعلي أو مساعدة على الحصول على موقع عمل في سوق الشغل. فعلى النقيض من كل هذا، أنتجت المدرسة والجامعة في تونس أعدادا متزايدة من الشباب غير المؤهلين للعمل أو بعث مشروع استثماري خاص. فتراكمت بذلك البطالة مولّدة حالات الاحباط والقلق والتوتر وخاصة الشعور بانسداد الآفاق، هيّأت تدريجيا منذ أواخر التسعينيات من القرن العشرين لحالة الاحتجاج العارمة التي عشناها خلال شهري ديسمبر وجانفي الأخيرين. فمثل هذه الاحتجاجات الاجتماعية ليست وليدة أشهر قليلة وإنما هي محصلة سنوات طويلة من الاحتقان والتوتر والشعور بانسداد الآفاق والإحساس بالتهميش والاحتقار وعدم قيمة الشهائد المدرسية والجامعية في مجتمع اعتبر دوما المدرسة فضاء مقدسا منتجا للرقي الاجتماعي والرفاهية. ولذلك

حينما تلاشى هذا التمثّل التقديسي للمدرسة وتلاشت معه آمال الشباب والأجيال حصل صدام مباشر بين السلطة السياسية المركزية والجهوية وآلاف الشباب وتنامى تدريجيا الاحتجاج وتحول بفعل التراكم إلى مواجهة مباشرة في ظل غياب الوسائط السياسية والمدنية والجمعياتية الوطنية منها والمحلية. فمن اللافت للانتباه أن أغلب مدن الجمهورية التونسية وقراها لا تتوفر على أي نسيج جمعياتي ولا على حياة حزبية تؤطر التعبير الشبابي وتستثمره بشكل إيجابي يحول دون الصدام المباشر مع السلطة القائمة.

إن مجمل هذه النقائص، بل قل هذه الاختلالات البنيوية التي تراكمت على امتداد عقود من الزمن وانضافت إلى أزمة المدرسة والجامعة أدت، في النهاية، إلى اهتراء مشروعية السلطة وإلى تشكل فجوة عميقة بين الحاكم والمحكوم أساسها انعدام المصداقية والشعور بغياب الشفافية والاقتناع الراسخ بوجود حالات عميقة من الفساد ومن التلاعب بالمال العام. إذن فهي أزمة مجتمعية عميقة أنتجت هذه الاحتجاجات الراديكالية التي ذهبت إلى أقصى مدى ممكن في المطالبة بالتغيير. وهو أمر مشروع لا يمكن أن نجادل في مشروعيته، ولكنه يتطلب من أية نخبة سياسية جديدة أن تأخذه في الحسبان عند بناء الاستراتجيات الوطنية وعند مخاطبة الشباب في تونس الذي لم يعد قادرا على تقبل أي خطاب مخادع يروج الأوهام ولا ينجز أية مكتسبات فعلية. ولهذا يمكن القول إنها مرحلة جديدة لا يمكن التشكيك في مدى أهميتها ودقتها في الآن نفسه تنسحب على الحاضر، ولكنها تشمل، على وجه التحديد، مستقبل تونس الأمر الذي يستلزم عقدا سياسيا واجتماعيا جديدا ويفرض بناء علاقة تعاقدية جديدة بين الدولة والمجتمع تقطع تماما مع كل أنماط الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي السابق التي ميزت حوالي خمس وخمسين سنة من الاستقلال. فإذا لم يتم استيعاب كل هذه المعطيات السياسية والاجتماعية والثقافية، فإن الخطر ما يزال قائما، ولا يمكن تجنبه بحال من الأحوال بل إنه من المنتظر أن يعاود المجتمع الاصطدام من جديد بالسلطة القائمة.

ولعل هذا ما شجّعنا على التأكيد، منذ الفقرات الأولى من هذه الدراسة، على ضرورة إنجاز مراجعات هيكلية عميقة تلغي التراث السياسي السالب وتضع مرتكزات علاقة تعاقدية جديدة بين الدولة والمجتمع أساسها التحاور والتفاعل الديمقراطي والشفافية في التسيير وفي التصرف في المال العام. وأما إذا ما انعدمت هذه الشروط في المرحلة القادمة، فإنه يمكن للمجتمع أن يعاود الثورة دون التكهن بنتائج ذلك. وبناء على ما تقدم، يمكن أن نؤكد أن المرحلة القادمة هي مرحلة المراجعات الهيكلية العميقة لتقويم التراث السياسي السلبي والوقوف عند مستلزمات معاودة البناء. فالثورة الحاصلة في تونس هي بمثابة إستقلال ثان يتوجّب استثماره من أجل إعادة بناء الانسان التونسي ومعاودة البناء في مختلف مجالات الحياة. فلم يعد الشباب التونسي مثلما كان غير مكترث بالشأن العام بل هو اليوم حريص أكثر من أي وقت مضى على المشاركة فيه وعلى وجود حياة جمعياتية متطورة تلبي انتظاراته وعلى أن يكون مواكبا لعصره، سياسيا وثقافيا وعلميا.

الخاتمة:

إن مبعث الفعل والتقدم هو الإنسان وليست الموارد المادية فقط. فثمة حاجة اليوم إلى إعادة بناء الإنسان التونسي من خلال رد الاعتبار إليه وتوسيع دوائر المشاركة أمامه حتى يساهم في العصر مساهمة عقلانية وحداثية ويجسّد ما يمكن أن نسميه بالتجديد الحضاري الذي يرتكز على المستويات التالية:

1 ـ مراجعة بنية النظام السياسي والاجتماعي في تونس لتدعيم المشاركة السياسية وضمان الشفافية في الأداء السياسي والتصرف المالي والإداري.

2 ـ تجديد بناء الإنسان التونسي وتحديث وعيه وتفعيل مساهمته في العصر ذلك أننا نحتاج إلى مواجهة الأساليب العشوائية والاعتباطية بالاقتدار العلمي والعقلاني

والديمقراطي. وهو اختيار يمكن أن يبرر اعتمادا على أسباب عديدة. فالديمقراطية المتلائمة مع ظروف البلاد ومعطياتها تقتضي الرقابة على الأداء الاقتصادي والمالي ومقاومة الظواهر غير السوية والتأكيد على أن المستقبل يبني بالتكامل بين أصحاب القرار وقادة الرأي ومكونات المجتمع وفي مقدمتها الشباب.

إن مثل هذه الاستثمارات الخمس تمثل الحدّ الأدنى المطلوب في سبيل سياسة شبابية واجتماعية تطور الإحاطة بالشباب وتؤطره في الاتجاه السليم وتحول دون انخراطه في الفعل اليائس، فعل الانتحار حرقا. وأمّا دون ذلك، فيُخشى أن يكون مفهوم الشباب مجرد كلمة... (6).

الهوامش والإحالات

1) Emile Durkheim, De la division du travail social Paris , P .U.F., 2004, p. 57.

2) Charles Right Mills, L'imagination sociologique, Paris, la Découverte 1967, p.41 et 47.

3) أخذت الحكومة يوم 12 جانفي 2011 على عاتقها قبل رحيل الرئيس السابق مسؤولية خلق 300 ألف خطة عمل. وهو ما اعتبره الخبراء ضربا من الوهم المعتمد.

4) La Presse n°24.523 du 6 Février 2011 , p.1 et 10.

5) المنصف وناس، الشخصية التونسية : محاولة في فهم الشخصية العربية، تونس الدار المتوسطية للنشر، 2009، ص 210-240.

6) Pierre Bourdieu, « La Jeunesse n'est qu'un mot », in Questions de sociologie, Paris, Les éditions de Minuit, 1988, p.143-154.

من العالم المسطّح إلى العالم المكشوف
قراءة في الثّورة التّونسيّة والمصريّة

سامي الشايب / باحث، تونس

مقدمة :

لقد كانت أغلب النخب العربية تتحدث طويلا عن إستقالة الشباب من المشاركة في الحياة السياسية، وتبدي نفورها من هذا الغياب وانعدام التواصل مع هذه الفئة وانقطاعها التام عن الشأن العام. ولطالما صدّع هؤلاء المثقفين آذاننا بعدم قدرة الشباب على التفاعل مع رؤيتهم الخلاّقة واستشرافهم الثوري. ولطالما أبدوا تبرما من بقاء مشاريعهم وتصوراتهم العبقرية رهن الرفوف والأدراج. ووصل بعضهم لاتّهام هذا الشباب بالميوعة والإنحلال ودخل في متاهات جلد الذات، واليأس من التغيير والتحوّل الديمقراطي. بينما شن بقية المثقفين وأقطاب العمل الحزبي جام غضبهم على الكرة والسينما باعتبارها أدوات تلهي الشباب عن متابعة طروحاتهم ومسايرة أنشطتهم الحزبية المهجورة. وشنّت أطراف أخرى جام غضبها على الفن الهابط والبرامج التلفزية الرديئة محمّلة اياها مسؤولية غياب الشباب عن الحركية السياسية. بل وصل اليأس ببعض النخب العربية للتحالف مع النظم الدكتاتورية والدخول معها في صفقات مشبوهة.

أما النظم العربية فقد استهانت بهذا الشباب على اعتبار أنه مثال للسلبية والتعلق بالمظاهر الزائفة، وفي غفلة عن الإهتمام بالقضايا السياسية والمشاركة المجتمعية. ولكن هذا الشباب المستقيل كما صنّفه البعض إنتفض دفعة واحدة ليصنع "ربيع الشعوب"، وفي غفلة من الزمن هبّت موجة هادرة أزاحت عروش الماضي وخلقت حركية سياسية جديدة عجزت عنها أعتى الحركات والأحزاب العربية لعقود طويلة. وأعاد الشعوب العربية لجادّة التاريخ وواجهة الأحداث وليصنع ثورة متفرّدة في زخمها وحجمها وبأقل الخسائر. إنها ثورة تفتح أمام الشعوب العربية آفاقا رحبة من الشفافية والتحرر وتقطع مع أساليب الماضي لتعيش الأجيال الشابة في مجتمع ينعم بالحرية ويتطلّع للتنمية والمشاركة الفاعلة في القضايا الكونية.

وفي نفس الوقت تضع المجتمع الدولي أمام مسؤوليته، فالقوة الحقيقية اليوم هي بيد الشعوب والشباب المتحرّر وليست بيد النظم الإستبدادية، التي تحالف الغرب معها طويلا وسكت على جرائمها المروّعة وسلبها للحريات، "فربيع الشعوب" صنع معادلة جديدة قوامها الشفافية والتوازن في العلاقات الدولية.

I ـ العالم المسطّح

1 ـ نهاية الإيديولوجيا وثورة الإتصالات

الشباب والبحث عن الذات :

منذ بداية القرن الواحد والعشرين هبّت موجات العولمة هادرة لتطيح بالحواجز الإيديولوجية والنظم الشمولية في أوروبا وتعلن عن ميلاد العالم المسطّح (1)، عالم الحدود المفتوحة والتبادل الحر للسلع والبضائع وللأفكار والثقافات. وتتم عملية التبادل هذه خاصة عبر الثورة التقنية (الفضائيات، الأنترنيت، وسائل الإتصال الحديثة...) وتتميز بالمرونة والسرعة، فإن كانت التحوّلات الفكرية والاجتماعية في عصور العولمة القديمة تتم من قبل النخب الفكرية والعلمية ثم تنتشر ببطء ضمن المنظومة الاجتماعية والثقافية. فإن موجة التدفقات اليوم هي تدّفق ساحق يذيب كل الإختلافات ويسحق كل الخصوصيات، ولكنه لا يتسم بالنخبوية والبطء بل بالسرعة والجماهيرية والإنتشار السريع والجارف في صفوف الشباب.

إنّ التدّفق الإعلامي الكثيف جعل العالم قرية صغيرة تتفاعل فيما بينها ولكنه هدّد جذريا الهوية الوطنية لعدة مجتمعات في ظل التنميط والاستلاب، ليجد الشباب العربي نفسه في مواجهة التحولات العالمية التي تصله إلى عقر داره ويتفاعل معها جذريا. ولكن هذا الشباب المنفتح على عصره يشكو على امتداد الوطن العربي من التذبذب وغياب المكانة الاجتماعية، فالشباب يشعر بالتهميش وغياب ثقافة التواصل والإستماع، إذ تحاصره الوصاية والصور المسبقة التي يحملها الآخرون عنه. وأمام انغلاق فضاءات بلاده بمختلف أشكالها أمامه وجد ضالّته المنشودة في الشبكات الإعلامية المختلفة والتي أبعدت عنه الأوصياء والمحتكرين ليصدح صوت الشباب عاليا في المنابر والمدوّنات الإعلامية. فها قد حانت فرصته لإسماع كلمته ومناقشة مشاغله وقضاياه بحرية، والعودة لساحات المشاركة والفعالية بدل مخاطر اللامبالاة والسلبية التي راكمها بفعل ثقافة الوصاية والتهميش.

وهكذا صنع الشباب عالمه الخاص وانكفأ فيه ريثما يكتسب إعتراف الأخرين بمكانته وجدارته بالقيادة في ظل فشل "عالم الكبار" ووصولهم للعجز التام على كافة المستويات.

ـ إستقـالة النخب :

لقد عجز أغلب المثقفين العرب عن مواكبة العالم المسطّح، فقد بقوا سجناء الحواجز الإيديولوجية والتصنيفات الفكرية المتعالية، منشغلين بصراعاتهم ومماحكاتهم الجدلية العقيمة، أما من شذّ منهم فقد وجد نفسه إما في السجن ومنافي الغربة أو خارج السياق ضمن طروحات عفا عليها الزمن. وأمام تراجع صورتهم وابتعاد الشباب عنهم وتهاوي قيمهم، إنخرط الجميع تقريبا في مشروع السلطة بغية اللهث وراء المغانم والمناصب لينحدر بعضهم إلى مجرد مخبرين للأمن والبوليس السياسي. وقد تميزت السلطة في العالم العربي بقدرة عالية على تدجين المجتمع المدني والنخب، فهي تعتبر الثقافة ورقتها الرابحة في إضفاء مسحة جمالية وفكرية على نظامها القمعي. وكما يقول يقول عالم الإجتماع البريطاني ستيوارت هيل(Stuart Hall) «إنّ هدف الثقافة الأساسي والجوهري هو السياسة» (2)، فإن هدف هذه النخب ودورها الوحيد تحوّل إلى كيفية إضفاء هالة من القيم والحداثة على هذا النظام الإستبدادي لا تتناسب طبعا مع جرائمه المروّعة وتكميمه للأفواه. وبقيت النخب العربية تدور في حلقة مفرغة من إنتاج ثقافة التمجيد والمناشدة والتثمين والإشادة بالزعيم الملهم وإنجازاته الرائدة، حتى بنوا أسورا وحصونا بينهم وبين الجماهير العريضة التي انفصلت عنهم ونبذتهم. وزاد الهوّة اتساعا بإبتعادهم عن الشباب وأدوات الإتصال الحديثة، فعوض أن يعبّر المجتمع المدني العربي عن نبض الشارع وتطلّعاته صار

مزمارا للسلطة لنرى جهابذة أحزاب المعارضة في تونس مثلا، منهم من يكتب مجلّدا في حوالي 400 صفحة في مدح الرئيس، ومنهم من يناشده لسبع سنوات بدل خمس !!. أما في مصر فقد دخلت الأحزاب الكبرى في صراعات طويلة على الكراسي والمنافع، وتخلّطت أساليبهم وآليات عملهم، فحزب الوفد وهو أقدم حزب عربي يعاني من سيطرة أسماء بعينها على المواقع القيادية والتنفيذية، وهي مازالت تعتمد أساليب الباشوات الموروثة منذ العشرينات مع شباب العالم المسطّح(الإنترنيت، الفضائيات). أما حزب التجمع الذي يعاني من انحسار طروحاته الإيديولوجية، فعوض إدخال دماء جديدة وتنويع الخطاب وفسح المجال للشباب النشيط والمتفاعل مع عصره والمتحرر من سجن الإيديولوجيات والأفكار المسبقة، نرى الحزب تحتكره شخصية عشائرية من جيل الخمسينات ممثلة في خالد محي الدين ومفكرون كبار يدعون لدكتاتورية البروليتاريا، وتطبيق تعاليم لينين وماو مثل رفعت السعيد، هذا في زمن العولمة وتحديات القرن الحادي والعشرين !!. مما يثير نفور الشباب ويزيد من إبتعادهم من هذه الساحة المغلقة إلى فضاءات رحبة تفتح لهم الأبواب على مصراعيها، ولا يحتكرها باشوات العشرينات ولا رفاق الخمسينات !!. يقول الباحث يسري مصطفى: «إن الشباب غائب في مؤسسات المجتمع المدني وتتجسد الإشكالية في تمركز عناصر بعينها من شيوخ العمل السياسي على مستويات المشاركة من القاعدة للقمة» (3).

أما النسيج الجمعياتي في تونس فصار واجهة للسيدة الأولى، وأقاربها للنفاذ للمجتمع وتسويق حضورهم، فتزعمت أغلب الجمعيات النسائية بينما كان أصهار الرئيس في طليعة الجمعيات الرياضية لتتغنى بهم القنوات الفضائية وتصدح المنابر بأسمائهم ليل نهار. وإنحدرت بعض النخب ورؤساء الجامعات في التملق وثقافة المناشدة حدّ الربط بين الرئيس التونسي السابق وأغلب أبطال التاريخ السابقين بل والتفوّق عليهم جميعا برجاحة فكره وصواب إختياراته !!. أما النخب المصرية فعادت تبحث عن صراعات وهمية(الصراع مع غزة، ايران، الجزائر...) تعيد بها وزن مصر الإقليمي الذي تهاوى على يد الزعيم الفذّ لتتحول مصر من لاعب إقليمي مهم إلى ورقة في يد إسرائيل.

وهكذا سقطت النخبة المثقفة في عين الشباب وابتعدت عن قضايا المجتمع لتفقد دورها الريادي وتتحوّل تدريجيا إلى مجرد بوق دعاية يتلقى الأموال والهبات.

2 ـ النظام العربي وأدوات الشرعية

دولة المليشيات :

استغلت النظم العربية بمهارة فراغ الساحة السياسية في ظل إنسحاب الشباب من المشاركة السياسية وانخراط المثقفين اللامشروط في مشروعها لتعتمد بشكل كاسح على منظومة أمنية متغوّلة تتدخل في كل شئ وترصد الأنفاس، فالقبضة الأمنية الحديدية كانت سيفا مسلّطا على رقاب الجميع، لتصمت الأصوات الشعبية وتطفو على السطح جوقة التمجيد والتهليل والمناشدة التي ألفتها أذن الزعيم العربي.

ولتتحول الوزارات والمؤسسات الحكومية إلى مؤسسات بوليسية، هدفها ليس خدمة المواطن بل رصد تحركات وسكنات أعوانها علّهم يخرجون عن السرب وجوقة التصفيق .

وأمام انعدام المعارضة وتدجين المثقفين وانكفاء الشباب سعى النظام العربي لخلق شرعيته من خلال تكوين رصيد مالي ضخم من خلال صناعة رجال أعمال جدد ليس هدفهم تشغيل الشباب وتقوية الإقتصاد الوطني، انما إحكام سيطرة الرئيس وأعوانه على كافة مفاصل الإقتصاد ولو بالتفويت في المؤسسات الوطنية والقطاع العام بطرق غير شرعية. وإستشرت هذه الإنتهازية لتعم الرشوة والمحسوبية،

والفساد كافة أوصال المؤسسات والإدارات الحكومية، كل يبحث عن الثراء السريع وملء جيوبه الفارغة. هكذا ولد تحالف السلطة والمال الذي أفرز مليشيات فوق القانون تفعل ما تشاء وتعبث بمن تشاء، بحيث تم امتهان كرامة المواطن، فإن نجا من بطش المؤسسة الأمنية، تلقّفته مليشيات الفساد والنهب لتسرق عرقه وقوت أطفاله !!. وانهارت الطبقة الوسطى واستشرت البطالة في ظل التفويت في القطاع العام وهيمنة اقتصاد المضاربة والسوق السوداء.

وهكذا تحولت الدولة الوطنية التي ناضل آلاف العرب بدمائهم من أجل إستقلالها إلى زمرة من المليشيات، ولتنتهي مؤسسات الدولة تباعا وصولا إلى الجهاز القضائي الذي تحوّل إلى لعبة في يد هذه العصابات الإجرامية وورقة للتزييف والظلم بيد مؤسسات النهب والسرقة. ويوما بعد يوم كانت صورة الدولة الوطنية تنهار في عين المواطن العادي الذي أضحى فقيرا مهمّشا تمتهن كرامته يوميا على يد هذه العصابات الإجرامية والطغمة الفاسدة.

3 ـ التواطؤ الغربي :

منذ سقوط المعسكر الشرقي حدّد الغرب عدوا جديدا، هو الأصولية الإسلامية، يقول ساموئيل هنتنقتون (Samuel P. Huntington) «من أين سيأتي التهديد للغرب ؟ من العالم الإسلامي حتما الذي يمر بإعادة إحياء نشيطة ويزداد سكانه لاسيما الشباب منهم الذين يعيشون تحت طائلة الفقر والبطالة، ويتم تعبئتهم من طرف الأصوليين» (4).

وزادت هذه النزعة العدائية عقب أحداث 9 – 11، لتلتقف الأنظمة العربية الفرصة السانحة لتزيد من تدعيم شبكتها الأمنية. وأمام تفاني النظم العربية في محاربة العدو الجديد، وجدت الدول الغربية أنظمة تتولى طواعية زمام هذه الحرب المستعرة وتقوم بالمهام «القذرة» بدلا عنهم. خاصة ان هذه الحرب بدأت تلقى رفضا داخليا وتململا شعبيا نظرا لما إرتبط بها من ممارسات قمعية (قانون الوطنية في الولايات المتحدة، Patriot Act المنافي للحريات، التنّصت على المواطنين، المحاكمات العسكرية، سجن غوانتنامو، السجون السرية،...). وهنا أخذت الأنظمة العربية هذه الحرب على عاتقها فهي فرصة نادرة للتخلص من المعارضين بكافة أطيافهم ووصمهم بصفة الإرهاب. كما إنها فرصة نادرة للجم أصوات المنتقدين لسجلّها الحقوقي حيث اننا شركاء في المعركة ونقوم بنفس الممارسات، وورقة أيضا لابتزاز الغرب والظفر بغنائم مالية مجزية لقاء هذه الخدمات.

ومن جهة أخرى قدّمت النظم العربية للولايات المتحدة تعهدات وضمانات لمحاربة أعدائها في المنطقة، وفتحت أبوابها للقواعد العسكرية الأمريكية وصدّرت لها النفط بأسعار بخسة، وأثبتت ولاءها بتعاونها معها في عملية السلام والضغط على الشعب الفلسطيني، وإقامة علاقات مع اسرائيل وحراسة حدودها وإغلاق كافة المعابر في وجه الشعب الفلسطيني، لتصل الدناءة ببعض النظم لمحاصرة الشعب الفلسطيني وتجويعه، في حين قام البعض الأخر بسرقة أموال زوجة الرئيس الفلسطيني وأموال شعبها !!. يكتب د.حسن نافعة كخلاصة لتحالفات أمريكا مع هذه النظم: «إنّ الولايات المتحدة اختارت ان تقف مع قوى الرجعية في الوطن العربي ضد قوى التحديث، ومع النظم العسكرية والإستبدادية ضد النظم الليبرالية أو شبه الليبرالية» (5).

وهكذا دخل الغرب وخاصة إدارة بوش في صمت مطبق تجاه تجاوزات هذه النظم العربية المتحالفة معهم في هذه الحرب العالمية، وعوض مطالبتها بتحسين سجلّها الحقوقي وتعزيز الإنفتاح السياسي، كانت الإدارة الأمريكية تطلب من هذه النظم مزيد الحزم في تكميم الأفواه ولجم الحريات.

II ـ العالم المكشوف :

1 ـ الشباب والتمرّد على الخوف :

لقد انتهت معالم الولاء عند الشباب نظرا لما يراه من استشراء الفساد وتهاوي مؤسسات الدولة، وتعاظم دور المليشيات بينما يعاني هو من الخصاصة والتهميش، فهذا الشباب الذي يمثل أكثر من 50 بالمائة من المجتمعات العربية ،لا يلقى من هذه النظم الا الاستغلال الإنتخابي والمتاجرة بقضاياه بينما يرزح هو تحت شبح الفقر والبطالة، إذ رصدت المنظمات الدولية وجود حوالي 25 مليون عاطل سنة 2010، 60 بالمائة منهم دون سن 25 سنة مما يجعل البطالة في صفوف الشباب العربي الأعلى في العالم (6).

ومع إندلاع شرارة البوعزيزي خرج الشباب العربي مطالبا بحقه في الشغل والكرامة، وحقه في التعبير عن نفسه ومناقشة كافة مشاغله وقضاياه دون وصاية أو تهميش، متسلّحا بثقافته العالية وإمتلاكه لتقنيات العصر (الإنترنيت، الفايسبوك، تويتر، يوتيوب، الفضائيات...). ووجد النظام العربي نفسه في معضلة سياسية، فالوعود البرّاقة والإنجازات الرائدة والمناورات السياسية لم تعد على مستوى الحدث ولا تنطلي على الشباب الصغير، فلقد أثبتت التجارب الشمولية فشل التعتيم والتكميم، يقول برجنسكي: «إن الشباب يستعصي على السيطرة ..لقد نجحت (KGB) في حجب المثقفين عن التيارات الغربية، ولكنها فشلت إلى درجة كبيرة مع الشباب حتى شباب الكومسومول (komosmol)، رابطة الشباب الشيوعي، (7)». فالأفكار والمعلومات تنتشر اليوم بسرعة فائقة ولا يمكن إيقافها أو مصادرتها، فالأفكار كما يقول مارتن لوثر «لا تدفع رسوم جمارك» (8). بينما وجدت المؤسسة الأمنية العربية نفسها في حرج أكبر، فكل رصاصة ستطلقها سوف تجوب العالم (عبر الشبكة العنكبوتية) وتفضح الطبيعة القمعية لهذه النظم.

ولكن النظام العربي لم يستوعب الدرس فقد أطلق العنان لقواته لإطلاق الرصاص بشكل أعمى والتعامل مع التحركات الشبابية بكل حزم، ولكن الرصاص المتناثر عزّز ثقة الشباب وأثبت إفلاس هذه النظم التي ليس لها ما تقدّمه غير الرصاصات الطائشة والتهديدات الهستيرية. بينما استعان البعض الآخر بمليشياته وعصاباته الإجرامية لتهجم على الشباب بالجمال والسيوف. هل تنتمي هذه النظم لهذا العصر؟ أم تنتمي للقرون الوسطى وللعصور الهمجية. لقد عزلت هذه الممارسات القمعية النظام عن كل أصدقائه وحلفائه فمن سيدافع عن هذه الممارسات؟ وحتى جوقة المطبّلين وزمرة المنتفعين لم تجد ما تبرر به هذا القتل الأعمى لشباب أعزل مطلبه الوحيد هو الحرية والكرامة. أما في الجانب الآخر فكانت هذه التحركات القمعية فرصة للشباب لمزيد إثبات نفسه وكسب أنصار جدد، فكل رصاصة وكل شهيد كان يجلب الآلاف لهذه القضية العادلة. وسقط حاجز الخوف وانهارت صورة المؤسسة الأمنية في غمرة الزحف الشبابي العارم، وتعالي صيحات الحرية والكرامة.

2 – معركة الكرامة والحرّيات :

إن العامل الرئيسي في نجاح الشباب في معركته أنه لم يكن يناضل من أجل تطبيق نظريات إيديولوجية أو قضايا خارجية، إنما كان يناضل من أجل حريته هو، من أجل البحث عن مكانة لائقة وموقع متميز يحفظ له كرامته ويضمن له حقوقه. إنه رفض للتهميش وللواقع المتردي الذي انتهت إليه الدولة، ورفض للإحتقار وبحث عن مكانة حقيقية في الداخل والخارج. فالإحتجاجات العربية في العهود السابقة كانت تحمل في طيّاتها بالدرجة الأولى إما تلوينات إيديولوجية أو مطالب خارجية يمكن للنظام الإلتفاف عليها بسهولة تامة باستعمال مناورات سياسية أو بوعود إقتصادية وتنموية زائفة. غير أن الشباب خرج هذه المرة رافضا للإحتقار والتهميش عازما على افتكاك مكانته وكرامته من النظام نفسه، إنه صراع حقيقي هذه المرة، يقول فيلسوف الروح والجدلية جورج

فردريك هيقل دائما: «إن الصراع هو صراع من أجل المكانة والهيبة» (9).

وهو ما يؤكّده بوضوح عديد الدارسين للظاهرة الشبابية في العالم، يقول هيربرت ماركيز (Hurbert Marcuse) «انّ مراهنة ماركس على الطبقة العاملة انتهت إلى نتيجة خاوية، ولكننا نعوّل اليوم على فئات أكثر حيوية مثل الاحتجاجات الإجتماعية، الأقليات العرقية، الحركة النسائية وخاصة الشباب، فالشباب شعلة ثورية متقدّة تستعصي على النظم» (10). ذلك أن الشباب المثقف والحداثي لا يقبل بتهميشه لفترة طويلة، خاصة أنّه متفاعل مع عصره خالي من المكبّلات الايديولوجية والصراعات الوهمية، يعرف طريقه جيدا، وهو طريق التحرر والتنمية نابذا كل المعوّقات ورافضا للفشل العارم لهذه النظم التي أوصدت الأبواب في وجهه وأعدمت الأحلام المشروعة أمام مستقبله، إنها ردة فعل ضد الشعور بالإحتقار الداخلي والفشل الحضاري والدولي (11)، وفي ذلك يقول توماس فريدمان «لقد تعلمنا شيئا من درس 11/9، إنّ نقمة الشباب العرب ضدنا لا تعود للفقر المادي بل للفقر في الكرامة» (12).

فالتحليل المعمّق لحيوية الشباب، يخفي صراعا من أجل إثبات الذات، من أجل إثبات القيمة والشعور بالعزة والكرامة، يقول فوكوياما: «إن الصراع الأعظم في التاريخ، هو صراع من أجل «التيماوس» Thymos (13)، وهو يتمثل بالصراع من أجل الإعتراف والتقدير، من أجل الكرامة وتأكيد الذات، من أجل موقف ما.. «إننا لانستطيع أن نفهم كلية الظاهرة الثورية ما لم نقدّر دور الغضب النفسي المتعلق بالكرامة والمطالب بالإعتراف والتقدير» (14).

وهكذا اكتسح هذا الشباب المتقد عروش الماضي ونظمه البالية ليلج إلى العالم المكشوف مكتسبا اعتراف الداخل وإعجاب العالم أجمع. وليصيغ من الآن فصاعدا معادلة جديدة للعلاقات الدولية تحتّم على الغرب الإعتراف بمكانة هذا الشباب وحقه في التغيير وأخذ المكانة اللائقة به، يقول مستشار الأمن القومي زبنيو برجينسكي (Zbigniew Brzezinski) «إن سياستنا من الآن فصاعدا يجب أن تقوم على احترام التنّوع ودعم المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي السلمي» (15).

خـــاتمة :

إن الثّورة العربية المشتعلة تدّك حصون الدكتاتورية والحكم الفردي، وتفضح الممارسات القمعية للنظم العربية وتنزع عنهم آخر ورقات التوت، فأغلبهم كشف عن حقيقة نظامه بقتل شعبه وقصفه بالطائرات والصواريخ، إنها نهاية الأكاذيب الوطنية الزائفة والشعارات البرّاقة، فاليوم هو عصر الشباب والعالم المكشوف.

الهوامش والإحالات

1) ان المقصود بالعالم المسطّح هو حركة العولمة التي أسقطت الجدران الايديولوجية ليصبح العالم فضاء مسطحا لتبادل التدفقات والأفكار بين كافة الشعوب والأمم، وللمزيد انظر كتابات توماس فريدمان، والقسم الأول من كتاب سامي بن الشريف الشايب «بالمكشوف، الكرة والدولة والمجتمع»، وهذا القسم بعنوان «العالم المكوّر والعالم المسطّح» الذي يشرح هذه الظاهرة وعلاقتها بالثقافة الجماهيرية (كرة، اعلام، سينما) وينتقد فيه بشكل جزئ علاقة الكرة بالدولة في تونس والعالم.

2) Hall, (Stuart) Representation: Cultural Representations and Signifying Practices,Paperback,1997,p56
3) يسري (مصطفى)، المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي، دار ميريت، 2002، ص188
4) سعدي(محمد) حول صراع الحضارات حوارات ومقالات مختارة لهنتنقتون، افريقيا الشرق، 2006، ص39.
5) نافعة (حسن) المثقف العربي والأمير الأمريكي فؤاد عجمي نموذجا،المستقبل العربي عدد 289مارس 2003، ص49.
6) تقرير منظمة العمل الدولية لسنة 2010.
7) Brzezinski (Zbigniew), The Choice : Domination or Leadership, Basic Books, 2004, p.42.
8) ديبريه (ريجيس)، محاضرات في علم الإعلام العام، ترجمة فؤاد شاهين وجورجيت حداد، دار الطليعة 1996. ص214.
9) فوكوياما (فرنسيس)، نهاية التاريخ، ترجمة حسين الشيخ، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، 1999. ص167.
10) Kellner(Douglas) Hrebert Marcuse and The Crisis of Marxism,McMillan Publishers,London1984,p47.
11) «وهي الفكرة التي يرددها الباحث توماس فريدمان في كتابه» (Longitudes and Attitudes 11/9) « الذي ترجمه محمد طعم تحت عنوان «العالم في عصر الإرهاب».
12) فريدمان (توماس)، العالم في عصر الإرهاب، ترجمة محمد طعم، منشورات الجمل، 2006. ص197.
13) التيماوس (Thymos) هي كلمة يونانية تعني الكرامة والقيمة الإجتماعية، يراها فرنسيس فوكوياما في كتابه «الإنسان الأخير» السبب الرئيسي للتمرد والثورات في التاريخ، وانها المحرك الأساسي للثورات الشعبية وحتى للصراع بين الأمم.
14) عباس (فيصل)، العولمة والعنف المعاصر : جدلية الحق والقوة، دار المنهل اللبناني 2008. ص305.
15) Brzezinski (Z), The Choice : Domination or Leadership, op. cit. p. 88.

تأمّلات في الثّـورة التّونسيّـة

تونس والانتقال الدّيمقراطيّ، التّحديات والآفاق

رمضان بن رمضان / باحث،تونس

I ـ إرهاصات الثّورة :

للتحوّلات التاريخية الكبرى في تاريخ الشعوب، إرهاصاتها، المنذرة بحدوثها. وإنّ لفعل التراكم دوره في إحداث النقلة النوعيّة المرجوّة. لم تكن تونس، ومنذ ثلاث وعشرين سنة ساكنة، هادئة ووديعة كما كان يصوّرها الإعلام المجيّر لخدمة السلطة وكما كانت تروّجها السلطة نفسها عن نفسها، في مختلف المنابر المحليّة والدوليّة.

إن السطح لم يكن سوى ذاك المظهر الخلّب الذي كان يحتقن في باطنه اعتمالات ذات بعد اجتماعي وسياسي وثقافي محرّكها وقادحها شتى صنوف الظلم والقهر اللّذين لامسا كلّ جوانب الحياة. لم يكن منطق الإلغاء والإقصاء والتهميش في كلّ مظاهره، والذي مارسه النظام السابق على امتداد ما يزيد عن العقدين بخاف عن كلّ ذي بصيرة ولم تكن سياسة الترويع والتخويف الممارسة على كلّ أطياف المجتمع ولا سيما قواه الديمقراطية والإسلامية، غائبة عن كلّ من ألقى السمع وهو شهيد.

ما انفكّت منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدوليّة ترفع عقيرتها بالصياح حول ما يحدث في تونس من انتهاكات صارخة لكلّ القيم الإنسانية ولا سيما في وجه دول الإتحاد الأوروبي التي كانت تمنح النظام في تونس صفة الشريك الأفضل وهي تعلم جيدا ما كان يفعله، وكانت تصمّ آذانها وتخون مبادئها والأسس التي إنبنت عليها أنظمتها، أسس الديمقراطية وحرية التعبير والعدالة في مختلف تجلياتها. لقد استطاع النظام أن يرفع في وجهها فزّاعة الإسلاميين والتطرّف والإرهاب ويخوّفها بالمثال الجزائري وما آل إليه... إنّه النفاق بعينه وإنّه منطق المصالح الذي ساد كلّ منطق.

ـ إنّ الإرهاصات التي كانت تؤشر على ترهّل النظام وبلوغه مرحلة الوهن والضعف وانسداد الآفاق وتآكل طروحاته وانقطاع تواصله مع الشعب كثيرة ومتنوّعة، المؤشر الأوّل ظاهرة الهجرة السريّة أو ما يعرف بـ«الحرقان» وهي ظاهرة ما انفكت تتسّع، فالسنوات الأخيرة شهدت تزايدا في عدد العاطلين وانتشارا رهيبا للبطالة التي تفشت لدى فئات عديدة من المجتمع ولا سيما أصحاب الشهائد الجامعيّة. لقد

عجز النظام على معالجة الظاهرة وظلّ يخفي الأرقام الحقيقية لعدد العاطلين ويطرح بدائل واهية سرعان ما كشف الواقع زيفها.

- المؤشر الثاني هو ظاهرة العنف في الملاعب والتي استفحلت وأصبحت شرارة العنف تندلع لأتفه الأسباب، أضبح فضاء الملاعب متنفسّا للظلم والقهر المختزنين على امتداد ما يزيد عن عقدين من الزمن، إنه عنف مموّه لأنه احتجاج مقنّع ذو خلفية اجتماعية وسياسية، احتضنته الفضاءات الرياضية التي أصبحت بديلا عن الفضاء السياسي أي بديلا عن الشارع حيث من المفروض أن يمارس فيه الشعب حقّه في التظاهر وفي الاحتجاج وفي التعبير عن رأيه على أكمل وجه.

- المؤشر الثالث هو هروب الرياضيين الدوليين والتحاقهم بالبلدان المنظمة للتظاهرات الدوليّة. لقد كانت الظاهرة صادمة للرأي العام التونسي ولكنّها كشفت الوجه البائس للنظام الفاسد، فهؤلاء الرياضيون ولا سيما الذين يتنمون إلى النخبة في الرياضات الفردية كألعاب القوى والملاكمة والمصارعة... ورغم ما بذلوه في سبيل تحقيق نتائج تفخر بها تونس، استغلّها النظام لتلميع صورته، إلا أنهم قوبلوا بنكران الجميل فصدّت في وجوههم سبل العيش الكريم وكانت شهاداتهم تدمي القلوب لما تعرّضوا له من صنوف الإهمال والإقصاء، فهم يتنمون في أغلبهم إلى عائلات فقيرة، وكانوا يحلمون بأن انتمائهم إلى النخبة سيتيح لهم تحسين أوضاعهم الاجتماعية ولكن آمالهم تبخّرت وذهبت سدى.

- المؤشر الرابع هو أحداث الحوض المنجمي في مدينة الرديف من ولاية قفصة حيث تجلّى الفساد الذي ينخر أجهزة الدولة في أبشع صوره. إن هذه المنطقة المهمشة منذ العهد البورقيبي، ظلت مناجم الفسفاط فيها الملاذ الوحيد لمتساكنيها من حيث توفير مواطن الشغل، إلا أن النظام المخلوع القائم على المحسوبية والرشى، عمد كعادته إلى تشغيل أشخاص من خارج هذه الولاية مستفزا في ذلك مشاعر السكان ومفاقما من أوضاعهم الاجتماعية البائسة. لقد تمكن النظام من قمع تلك التحركات الاحتجاجية بقوة الرصاص فاستشهد أربعة شبان وزجّ بالعديد من المتساكنين في السجون وظلّ الوضع بالرديف محتقنا إلى حين اندلاع الثورة وحتى إلى ما بعد ذلك.

تلك بعض الإرهاصات وليست كلّها، التي توّجت بإقدام الشهيد محمد البوعزيزي على إحراق نفسه بتاريخ 17 ديسمبر 2010، فكان ذلك الحدث الفارق في تاريخ تونس الذي أعطى شرارة الثورة والتي امتد لهيبها أوّلا في المناطق الأشد فقرا والتي عانت على امتداد عقود من انعدام التنمية ومن التهميش والإقصاء، أعني بذلك سيدي بوزيد، القصرين، تالة،... ثمّ انتشرت جنوبا فوسطا ثمّ شمالا لتتوّج بانهيار النظام وفرار الرئيس المخلوع في يوم تاريخي خالد إنّه يوم 14 جانفي 2011.

لقد رفض محمد البوعزيزي أن يهان بتلك الطريقة التي نعرفها جميعا، فأضرم النار في جسده ليحترق ويحرق معه عهدا كاملا ونظاما دكتاتوريا. ولعلّ من الشعارات البليغة التي صاغتها الذائقة السياسية التونسيّة والتي راكمتها عبر سنوات من النضال، شعار **«بائع متجوّل يطيح بالتحوّل»**.

إنّ كلّ هذه المؤشرات مجتمعة ليس باستطاعتها أن تفسّر ما حدث لأن المعطيات الاقتصادية والاجتماعية توجهنا لحتمية وهمية وتضعنا أمام تصوّر ميكانيكي للمراكمة والانقطاع.

ثورة تونس مفاجأة، حتى لمن أطلقوا شرارتها، لقد اندلعت في زمن انسحب فيه مفهوم الثورة من فضاء تفكيرنا (1) لقد انطلقت شرارة الثورة من زاوية ميتة،

هي منطقة خارج مجال مراقبة النظام. والفجاءة التي تعني في اللغة «ما هجم عليك من أمر لم تحتسبه» فجاءة تستبدل كليا وفي مدة وجيزة ما كان يبدو من خضوع بعصيان واضح ومعمّم. سيكون لهذه الشرارة، من بعد اسم الفداء محمد البوعزيزي. يقول فتحي بن سلامة في مقاله: «فجأة كانت الثورة».

حين نصغي مليا إلى الكلمات التي يشرح الشارع التونسي هبته في علاقة بما صنعه البوعزيزي نتوقف عند دالّ يتردد لديه كاللازمة: القهر. إنه لفظ مرعب ينتمي إلى سجل القدرة في أعلى درجاتها، القدرة على إخضاع شخص مّا وإحالته إلى العجز التام، من جذر (ق،هـ،ر) اشتق اللفظ الذي يشير إلى الغالب الجبّار أو القهّار (وهو من أسماء الله) واشتق اسم القاهرة (بمعنى الحاضرة الظافرة) ومن الغريب أن مادة (قهر) في العربية الكلاسيكية تعني فيما تعنيه «اللّحم إذا أخذته النار فسال ماؤه (2)».

البوعزيزي هو انتفاض رجل ريفي فقير ينحدر من جهة معزولة على نرجسيّة «القهر» أطلق مسارا من «التذويت» الجماعي، يستند بلا ريب على شروط اقتصادية واجتماعية سابقة ولكن تلك الشروط كان من الممكن أن تبقى في حالة خمول، دون أن تتحول إلى مسار لا رجعة فيه. هو مسار الثورة.

II ـ في خصائص الثورة التونسيّـة :

الحركات الاجتماعية المولّدة للتغيير الجذري -ملامح تؤسس لخصوصياتها من ذلك حجمها- أي عدد المشاركين فيها ومداها هل هي حركة محليّة أم عالميّة، ومدّة بقائها أي هذا الزخم الذي تحمله في أحشائها وقدرته على إيصالها إلى أهدافها، ثمّ النظر في هذه الأهداف هل هي موجّهة نحو تغيير الأفراد أو الأنظمة، في تونس امتدّ الحراك الاجتماعي الثوري بنسق متسارع ولعلّ من أبرز خصوصيات ثورة الكرامة أنّها أسرع ثورة في التاريخ وهذه السرعة لها استتباعاتها واستحقاقاتها لأنّها ستفرض حتمية الاستجابة لمتطلباتها بنسق سريع يوازي سرعتها في تحقيق أكبر أهدافها وهي الإطاحة برأس النظام، إن الثورة في تمدّدها على ذلك النسق، انتقلت من الأطراف نحو المركز وتلك أيضا إحدى خاصياتها فهي في ذلك نقيض لما حصل في مصر حيث كان اندلاعها من العاصمة باتجاه باقي الأقاليم. لقد اكتسحت مدن الدّاخل المهمّش منذ عقود ثمّ تمدّدت باتجاه المدن الساحليّة، ورغم أن شعاراتها في البداية كانت ذات منزع مطلبيّ، إلا أنها وهي تراكم نضالاتها وتدفع في سبيل ذلك أرواحا طاهرة زكيّة كان عودها يشتدّ ويكتمل وعيها وتتضح الرؤية لديها فتدرك في لحظة ما أن حتمية تغيير النظام هو قدرها، وأن طموحاتها المشروعة تقتضي أسلوبا جديدا فكان شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» الذي ردّدت صداه كافة نواحي البلاد وكلّ ربوع الوطن يعني القطيعة مع الماضي وأنّ زمام الأمور أصبح بيدها لتكرّس بنفسها مطالبها المشروعة في الحرية والكرامة والديمقراطية. لا بدّ إذن من نظام سياسي واجتماعي وثقافي واقتصادي جديد، تصوغه النخب الثقافية والسياسية، بعد أن أتاحت لهم الثورة منعرجا تاريخيا ووضعتهم أمام مسؤولياتهم حتى يكونوا أوفياء لدماء الشهداء ولروح الثورة ولنزعتها التواقة في إحداث الطفرة النوعية المولّدة للمختلف والمغاير، تتفاعل مع العصر بمسؤولية وتسترجع ملامح هوية ضائعة وانتماء هلامي كرسته الأنظمة الدكتاتورية على امتداد عقود.

لقد كان للقمع والاضطهاد المسلّطين سواء على اليسار أو على الإسلاميين -وإن نالهم منهما القسط الأكبر- أو على الليبراليين وكذلك لسياسة تكميم الأفواه التي مورست على امتداد عقود من الزمن أثرها

البالغ في جعل جيل السبعينات والثمانينات ممن مرّوا بالجامعة التونسية وانخرطوا في ذلك النضال الطلابي وتشبعوا بمختلف الرؤى الإيديولوجية: قومية ويسارية وإسلامية مع كل تفرّعاتها من خلال حلقات النقّاش الملتهبة التي تصل إلى حدّ ممارسة العنف فيما بينها، إلاّ أنّها شكلت وعيا سياسيا راقيا كان هو صمّام الأمان لأغلبها وأكسبتها مناعة داخليّة استطاعت تلك الأجيال أن تنقّل إلى أبنائها ذاك الارث النضالي لتحصنهم ضدّ سياسات النظام القائمة على استقطاب الشباب ومحاولة تمييعه وذلك بتغييبه عن همومه الحقيقية وعن المشاكل التي تعاني منها البلاد.

لقد كرّست سياسة النظام حالة من الانفصام الحادّ بين الشعارات الخلاّبة المرفوعة والواقع البائس الذي عشناه. إنّ هذا الانفصام ساهم في كي الوعي لدى الفئة العظمى من الشباب أبناء جيلي السبعينات والثمانينات فراحت تبحث عن فضاءات بديلة لحالة الاختناق التي تعيشها -تعبّر من خلالها عن رؤاها وعن أحلامها وحتى عن هذيانها وجنونها فكان فضاء الاتصال الاجتماعي Facebook الحاضنة التي صاغت الوعي وبلورت الأهداف وحدّدت المصير، فإذا نحن أمام معادلة جديدة خلاّقة -لم تكن تخطر ببال النظام ولو لحظة واحدة- إنها معادلة العالم الافتراضي Le virtuel يحرّك الواقع Le réel ويؤثر فيه بل يغيّره تماما. هذا الفضاء / الرحم شكل نواة الثورة المباركة.

يصف البعض ثورة تونس بأنّها ثورة تاريخية ليست على شاكلة سابقة ولا هي مستنسخة عن تجربة سابقة وهي كذلك، ولكن أن نصفها بأنها ثورة ما بعد حداثية، صحيح فهي في مستوى التحقيب التاريخي الغربي تقع في مرحلة «ما بعد الحداثة» ولكن في واقعنا التونسي والعربي هل عرفنا الحداثة في بعديها الفلسفي والاجتماعي أم أنّ مجرّد إنجاز الثورة بوسائل ما بعد حداثية تبوّئه ليكون كذلك: إن المسألة في نظري تحتاج إلى تمعّن ونقاش. إلاّ أنّ ما حدث في تونس له خاصيّة أخرى وهو أنه ذو طابع ديمقراطي بامتياز، إنها ثورة بدون رأس - وهي من هذا المنظور تقع في صلب الثقافة الديمقراطية الحديثة. غاب «الزعيم» وغاب «الحزب الثوري»... عن قيادة الجماهير فاندفعت كالموج الهادر متسلّحة بإرادة قويّة ووعي بمقتضيات المرحلة. غابت «الكاريزما» والتي كانت في تجارب أخرى تحمل في جيناتها فرضية إمكانية استعادة المستبد المطلق أو حتى المستبد العادل. لئن كانت ميزة ثورات القرن العشرين أو التحوّلات السياسية الكبرى أنها أنجزت بزعامات كغاندي وديغول والخميني فإن ثورات القرن الواحد والعشرين على الأقل كما افتتحناها في تونس وكذلك الأمر في مصر كانت بدون زعامات ولا أحزاب.

إنّ ثورة تونس هي ثورة الكرامة، فليست انتفاضة جياع، فليس بالخبز وحده يعيش الإنسان، والإنسان إذا جاع كثيرا لا يثور بل يبحث عن أكل، ولكن الإذلال المصحوب بالحرمان المادي المتأتي من الفساد يجعلك تشعر حينئذ أن الفقر ظلم وليس قدرا فتنتفض على ذلك. ثورة تونس ثورة شعبية بامتياز بل هي ثورة مجيدة Une Glorieuse Révolution.

لقد كان لامتناع الجيش الوطني عن إطلاق النار على الجماهير والتحامه معها وكذلك انضمام الاتحاد العام التونسي للشغل مبكرا إلى الانتفاضة فدعمها وساندها وتبنى مطالبها. هذان العاملان كانا حاسمين في إنجاح الثورة وجعلها تحقق أبرز أهدافها وهي الإطاحة برأس النظام.

إنّ طبيعة المجتمع التونسي المتجانس، مجتمع عربي مسلم سني مالكي، لا توجد به طوائف ولا ملل ساهمت في التفاف الجماهير حول جملة من المطالب شكلّت إجماعا وطنيا. لقد تجلى هذا التجانس كذلك

في مجموعة من السلوكيات الحضارية قلّ نظيرها في ثورات سابقة، من ذلك الامتناع عن الانتقام بكلّ أشكاله، فكلّما مرّت الأيام انضبطت الجماهير أكثر واتضحت الرؤية لديها وعملت على تحقيق مطالبها بوسائل حضارية.

III- آليات الانتقال الديمقراطي :

إنّ ما وقع في تونس يمكن أن ننعته بثورة منقوصة «une révolution inachevée» لأنها استطاعت أن تطيح بالرئيس ولكنها كانت تفتقد إلى إيديولوجيا - للثورة تعريفات متعدّدة ولكن القاسم بينها ينطبق في جزء كبير منه على ما حدث في تونس.

الثورة هي تغيير مفاجئ وعنيف في البنية السياسية والإجتماعية للدولة يحدث عندما تثور مجموعة ضدّ السلطات القائمة وتمسك بزمام السلطة» (3).

إنّ ثورة تونس لم تستطع إلى حدّ الآن أن تمسك بمفاتيح إعادة رسم المشهد السياسي، مما فسح المجال للتصرّف بالوكالة عنها. فعلاقات الهيمنة الاقتصادية والسياسية مازالت قائمة ولربّما ستظل مفتوحة في المدى المنظور فلا أحد يستنقص ما تمّ تحقيقه وأساسا فيما يتعلق بالتخلص من نظام استبدادي (4).

إنّ هذا التوصيف للثورة في تونس يقتضي من قواها الحيّة أن تكون حذرة ومتنبهة إلى المخاطر التي تتهدّدها. فالثورة المضادة يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة وتلتحف بعباءة الثورة لتطعنها من الخلف، وذلك حتى تجهض أهدافها فتنتقد مبدأ الثورة وتشكك في وجاهتها. إن قوى الردة هذه ستعمل على سرقة الثورة من أصحابها وذلك بالدّفاع عن الشرعيّة القديمة التي قد تتقمص أدوارا جديدة مخاتلة.

فمسار الثورة ينبغي أن يظلّ مستمرا إلى حين الإمساك بالسلطة وصياغة نظام جديد قائم على دولة القانون والديمقراطية، مع إعلام حرّ وقضاء مستقل وإدارة نزيهة، لن يتسنى ذلك إلاّ حين يصرّ الثائرون على أن ثورتهم تعطيهم المشروعية للذهاب بأحلامهم حدّا قصيّا. فالثورة تستمد مشروعيتها من ذاتها لأنّها تؤسّس ذاتها بذاتها وكلّ ما تتخذه من إجراءات يكون شرعيا بمقتضى المنطق الذي يحكم الثورات عادة. من ذلك ممارسة نوع من العنف الرمزي بغاية حماية الثورة ومراقبة الأداء السياسي للحكومة الانتقالية، وقد يتخذ هذا العنف شكل مؤسسة تتولى احتضان الثورة وتكون ممثلة لكافة أطياف المشهد السياسي والمجتمع المدني والمنظمات الحقوقية وممثلين عن مختلف الجهات بالبلاد، ولا سيما تلك التي كانت الوقود لهذه الانتفاضة.

إنّ هذه السلطة المضادة le contre pouvoir تتجلى في الإعتصامات والمسيرات، وهي تعمل على تصحيح المسار وضبط البوصلة إزاء الضبابية التي تلفّ أداء الحكومة وقراراتها المرتبكة ومواقفها المتردّدة وإزاء جملة من القضايا تهمّ الشأن العام وسيادة الدولة.

لقد جاءت الثورة لتنتقد الدولة من احتكار النظام السابق لها وتعيد لها ألقها وبريقها. من أجل ذلك ستظل الثورة ساهرة تلاحق فلول النظام السابق التي قد تلبس لبوسا جديدا مخادعا. لقد أثبت شباب الثورة وعيا راقيا ويقظة متوثبة في متابعة مجريات الأحداث سواء في الدّاخل أو في الخارج. إنّ لتونس تراثًا عريقًا قائمًا على بيروقراطية عقلانية تسيّر الإدارة مؤسسات سياسية تشتغل في استقرار نسبي، مؤسسة الرئاسة والحكومة والبرلمان والإدارات المحليّة وأجهزة الأمن، وغير ذلك من المؤسسات التي تمثل صمّام الأمان إزاء أولئك الذين يهدّدوننا بين الفينة والأخرى بالفراغ وانهيار الدولة، والأهمّ من كل ذلك هو وجود كفاءات عالية في مختلف المجالات والميادين

القادرين على توفير استمرارية الدولة في ظلّ أي ظرف طارئ. هذه الكفاءات هي القادرة على إنجاز عملية الانتقال الديمقراطي والوصول بالثورة إلى برّ الأمان.

إنّ عملية تطهير ما تبقى من بقايا «النظام السابق» تستدعي اليقظة المستمرة، لأن أولئك قد بسطوا أذرعهم في كافة زوايا الدولة. إنّ الدولة الجديدة ينبغي أن تؤسس على الحقّ، وعلى أسس سليمة تضمن لها الاستمرار وتقيها شرّ الوقوع في الانحرافات والمزالق.

إنّ عملية الانتقال الديمقراطي تستوجب تاسيس شرعية دستورية جديدة. لا سيما وأنّ المختصين في القانون الدستوري يرون أن دستور سنة 1959 قد انتهت مفاعيله منذ 19/ 03/ 1975 أي عندما أصبحت الرئاسة مدى الحياة وهذا يتناقض مع أي دستور جمهوري لانه يلغي حق الترشح وحق الانتخاب. فالثورة اليوم مطالبة بالتاسيس للجمهورية الثانية وذلك بتكوين هيئة تأسيسية دستورية جديدة تقطع مع الدستور القديم وتنظم بصفة وقتية السلطة والحكم في البلاد. إنّ تمكين الشعب من تقرير مصيره هو الشرط الضروري للمرور إلى مرحلة جديدة فالشعب سيد نفسه وهذه السيادة تتجلى في انتخاب جمعية وطنية تأسيسية للخروج من المازق الدستوري الراهن، وتتولى هذه الجمعية تجسيد اختيارات الشعب في نص دستوري جديد .ولا سيما شكل النظام السياسي الذي سيحكم البلاد .كما يمكن للجنة الاصلاح السياسي أن تتوسع وتعمل مع بقية أطياف المشهد السياسي ومختلف مكونات المجتمع المدني لصياغة مقترحات تهدف الى تعديل بعض المجالات القانونية على غرار مجلة الصحافة والقانون الانتخابي وقانون الأحزاب.

إنّ مجلس حماية الثورة والذي يضم في مكوناته احزابا سياسية وجمعيات حقوقية وجمعيات مدنية وممثلين عن مختلف الجهات يمكنه ان يدافع على مطالب التونسين.

وقد جاء في البيان التأسيسي للمجلس الوطني لحماية الثورة أن المشاركين اتفقوا على أن يكون للمجلس سلطة تقريرية وذلك بأن تتولى السّهر على إعداد التشريعات المتعلقة بالفترة الانتقالية والمصادقة عليها، كما أنّ له الحق في مراقبة أعمال الحكومة المؤقتة التي تتولى تصريف الأعمال وإخضاع تسمية المسؤولين في الوظائف السامية لتزكية الهيئة. كما طالب البيان أيضا بإعادة النظر في اللجان التي تم تشكيلها من حيث صلاحياتها وتركيبتها حتى تكون حصيلة وفاق على أن يعرض آليا ما تطرحه من مشاريع على المجلس للتصديق عليها.

تلك أهم ملامح البيان التاسيسي للمجلس الوطني لحماية الثورة وتلك أهم المبادئ التي التقى حولها المشاركون فيه، وهي مبادئ اثارت جدلا كبيرا في الاوساط السياسية تلك ولاسيما تلك التي تشارك في الحكومة وكذلك لدى بعض أخصائيي القانون الدستوري الذين رحبوا بالمجلس ولكنهم أبدوا خشيتهم من أن يتحول إلى سلطة تشريعية على أنه بوسعه أن يكون سلطة مضادة (6).

إنّ المجلس السياسي الراهن يشهد حاليا حالة من التجاذب بين منطق الدولة ومنطق الثورة بطيئ بين نسق في اتخاذ المبادرات اللازمة وتذبذب واضح في القرارات، وبين نسق الثورة القائم على وضوح الرؤية وعلى امتلاكه خارطة طريق تفضي بها إلى تحقيق أهدافها. إن الخروج من هذا المأزق هو أن يجد المنطقان أرضية مشتركة، تكون فيه الدولة بما هي وعاء يجسد فيه النظام السياسي الجديد خير مجسّد لآمال الثورة وأحلامها.

الهوامش والإحالات

1) فتحي بن سلامة "فجأة كانت الثورة" مختار الخلفاوي، نشر على موقع الأوان بتاريخ 12/ 02/ 2011

2) المرجع نفسه

3) Une révolution «C'est un changement brusque et violent dans la structure politique et sociale d'un état qui se produit quand un groupe se révolte contre les autorités en place et prend le pouvoir ». Nouveau Larousse Encyclopédique, Dictionnaire en 2 volumes, Ed. Larousse, Paris 1994 vol2, page 1344.

4) حوار مع د. مهدي مبروك، جريدة الشروق التونسية، بتاريخ الأربعاء 02 فيفري 2011، ص 22.

5) Dominique Colas, Dictionnaire de la pensée politique, Larousse Paris 1997, P.237.

6) انظر جريدة الصباح عدد 19887 / السنة 61 تاريخ 26 فيفري 2011 ص 9



فلسفة الثّورة التونسيّة
الدّوافع والآليات والتّداعيات والتّحديات

زهير الخويلدي / باحث، تونس

«إنّ الثّورة هي الانتشال الاقليمي المطلق عندما تغدو دعوة إلى أرض جديدة أو شعب جديد.» (1)

استهلال :

ما نعترف به منذ الوهلة الأولى أن تجربة الثورة ليست مجرد فكرة طوباوية ولامن خطأ الفلاسفةبل اختصاصهم المميز وشغلهم الشاغل وحلمهم الدائم، يزيدون في لهيبها كلما واتت الظروف ويسمحون لها بالانتقال من وضع منكمش إلى آخر متفجر، على الرغم من أنهم لا يقودونها بصفة ميدانية ولا يقفون وراء اندلاعها بشكل مباشر وإنما يكتفون فقط بالتنظير لها بشكل مسبق والمشاركة فيها بطريقة معينة. وعلاوة على ذلك يعتبرون أحداثها ومجريات أمورها ومآلها المادة المفضلة للتفلسف واستخلاص العبر والدروس.

غير أن ما يثير الدهشة ويدعو إلى الاستغراب هو أن القاموس السياسي التونسي تراجع عن مقولة الثورة وأسقطها من حساباته منذ انهيار المعسكر الاشتراكي وانتكاسة المشروع القومي وحالة التخويف من التيار الاسلامي وبعد إلقاء تراث الثورات الفرنسية والأمريكية في الأرشيف والمتحف وتم استبدالها بمفاهيم الاصلاح والتحديث والمقاومة والصمود والممانعة، ولكن ما يلفت النظر مؤخرا هو تزايد التفاؤل لدى البعض من الناشطين والمثقفين المستقلين وتبني بعض التيارات شعارات راديكالية وأفكارًا قصووية ومطالبتهم بالتعددية ومناداتهم بالتغيير الجذري والعصيان المدني والتمرد السلمي والقطع مع الماضي.

إذا كان العنوان هو "فلسفة الثورة التونسية" فإن صياغته بهذه الكيفية تطرح العديد من المحاذير والصعوبات التي يجب على الفكر الحاذق الانتباه إليها واستنطاقها واستكشاف مسلماتها الضمنية، وأولها هو الحديث عن وجود ثقافة فلسفيةللثورة التونسيةغذتها ورافقتها وأفضت اليها واستناد رجال الانتفاضة على مخزون فكري ثوري، أما الصعوبة الثانية فتبرز في الدعوى بإمكانية فهمها واستنباطها وتحديد مجموعة أفكارها والقبض على جملة المبادئ التي وجهتها، والصعوبة الثالثة هي الزعم بالاستفادة من هذه الفلسفة

الثورية على الصعيد المجتمعي والحقوقي في احداث القطيعة التامة والعود على بدء.

يمكن هاهنا تذكر ما قاله نجيب محفوظ في روايته ثرثرة فوق النيل من كون الثورة يخطط لها الدهاة وينجزها الشجعان ويغنمها الجبناء، واذا كان العنصر الثاني من القولة ينطبق على الثورة التونسية وخاصة الشجاعة التي تحلى بها الثوار والارادة الصلبة التي تسلح بها الشعب في التعامل مع التطورات فإن العنصر الأول الخاص بالتخطيط والدهاء غير متأكد لأنها ثورة مفاجئة ولم يتوقع بها أحد وذلك لقوة القبضة الأمنية وضعف المعارضة وتشتتها، في حين أن القسم الثالث مازال محل أخذ ورد ومن أمور المستقبل ويقتضي الانتظار والتدخل والتدبير وتحقيق الوثبة الجدلية بين النظر والعمل.

عندئذ تطرح ثورة الأحرار الاشكاليات الآتية: كيف اندلعت الثورة في الرقعة الجغرافية المغاربية المسماة في الماضي بإفريقية؟ وأي سر أخفته عن الأنظار وحققت به المفاجأة؟ وماهي العوامل والظروف التي ساهمت في تفجر الثورة؟ ولماذا الآن وليس بالأمس أو غدا؟ وماهي القوى المساهمة والمؤثرة فيها؟ وهل توجد وسائل مميزة وآليات خاصة ساعدت على انجاحها؟ وماهي الاستتباعات التي سيجنيها الشعب والمجتمع منها؟ وكيف يجوز لنا الحديث عن تداعيات هذه الثورة على المنطقة المجاورة العربية والاسلامية؟ وهل يفترض أن تتعرض للالتفاف من الداخل عن طريق القوى المحافظة؟ وماهي التحديات التي تواجهها من الخارج؟ وهل يمكن التفاؤل بمستقبل لهذه الثورة وبوجه مختلف لتونس الخضراء؟

ما نراهن عليه هو تفادي الحكم المسبق والقراءة المسقطة والمقارنة الخاطئة لهذه الثورة مع غيرها من الثورات التي حدثت في الماضي وفي سياقات اجتماعية مختلفة وما نعمل على تحقيقه هو محاولة فهم ما حدث من هبة شعبية وانتفاضة اجتماعية وزلزال سياسي أحدث منعطفا في التاريخ سوف يؤرخ لما قبله وما بعده بالنسبة إلى الفضاء الجيو- سياسي للمنطقة وما نحرص عليه هو التفكير في شروط مساهمتها في صناعة مستقبل أفضل للوطن والفكر.

1 ـ دوافع الثورة :

«لا يكمن مفهوم الثورة ... في الطريقة التي تنجز بها... وإنما في الحماس الذي تم فيه التفكير فيها على مسطح محايثة مطلق» (2).

من كان يتابع الأوضاع في الوطن خاصة وفي العالم العربي عامة ينتابه الغثيان ويشعر بالحسرة واستحالة نقلة شيء من مكان إلى آخر واستبدال فكرة واحدة بغيرها ولم يكن يدري ما آلت إليه الأمور بسرعة ومباغتة شرارة الثورة للجميع، على الرغم من أن هذه الحقيقة التاريخية مثلت حلم أجيال عديدة منذ الاستقلال ومطلب السياسيين والمثقفين عند حدوث الأزمات الاجتماعية والاقتصادية بل ان هناك من الطبقة السياسية من غادر الدنيا دون أن يرى هذا الحلم يتحقق بعد إيمانه الشديد بأن ذلك ممكن في الديار التونسية وتشبّث بهذه القناعة وذلك لتوفر مناخ ملائم وبيئة ثورية وحراك كثيف.

ان عوامل الثورة وأسبابها كثيرة وتتراوح بين الخصوصي والكوني وبين الذاتي والموضوعي وبين الرمزي والمادي وبين المعرفي والايديولوجي، وهي عوامل موجودة في كل الدول التي تعاني من نير الطغيان وغياب المؤسسات حيث يتم إقصاء الناس من المشاركة الفعلية فيها ويحرمون من التدخل الايجابي في الشأن العام وتفشي البروباغندا والدعاية المضللة والإشهار الممول للعائلة المالكة.

إن كل ثورة تتطلب الافتراض العقلي والحلم الفردي والتطلع الجماهيري والانتظار على مستوى الخيال والتوق إليها في الوجدان والقيادة السياسية الجاهزة والنخبة الثقافية الملتزمة والقاعدة الاجتماعية اللازمة، ولكنها تقتضي الحماس والشجاعة والجسارة والهيبة والممارسة والنشاط والدافعية والفاعلية والحركية

والبراكسيس والضغط والاصرار واستثمار قوة المجموعة ووحدة الأفراد وعزمهم وإجماعهم وتصميمهم على الإنجاز وإرادتهم العامة على التغيير حتى تتحول من عالم الممكن إلى عالم التحقيق.

ليست الظروف الاقتصادية السيئة من فقر وبطالة وتضخم وعجز في الميزانية وارتفاع المديونية وتدهور المقدرة الشرائية وتراجع التغطية الصحية والحماية الاجتماعية واحتكار فئة قليلة للثروة في مقابل بقاء شرائح واسعة على حالة من الإفلاس الدائم هي العوامل الوحيدة التي ساعدت على اندلاع الثورة في تونس على الرغم من أهميتها، وإنما هناك عوامل سياسية تتمثل في انغلاق الحياة السياسية واحتكار الحزب الحاكم للشأن العام وهيمنته على دواليب الدولة وسيطرة المجتمع السياسي على مؤسسات المجتمع المدني ومحاصرتها والنمط العائلي في الحكم واحتكار منظومة الاتصالات والمجال الإعلامي.

بيد أن العوامل الحاسمة ليست اقتصادية مادية ولا تتوقف على تحسين الظروف الحياتية من نوع توفير الشغل والغذاء والدواء والمسكن وتطوير البنية التحتية، ولا على المعاناة من الأزمة الاقتصادية الخانقة نتيجة اتباع اقتصاد السوق وخوصصة القطاع العام وإنما هي أيضا عوامل روحية أخلاقية وثقافية وتتعلق بقيم الكرامة والعزة والحرية والاعتراف والمساواة والعدالة التي تم تدنيسها واستبدالها بقيم معولمة تستمد من السوق وخاصة بعد انتشار الظلم والغطرسة والتفاوت والفوقية والإذلال الذي تعرضت له فئات شعبية.

كما أن المخيال الاجتماعي قد خضع إلى عملية تعنيف وتعرضت الثقافة الوطنية إلى التخريب من طرف أجهزة الإعلام الرسمية التي نشرت ثقافة مبتذلة يغلب عليها التهريج والتفاهة والضبابية تقدس المتع الدنيوية ومفاهيم التسلية والاستهلاك ووقع الاعتداء على مخزونها الرمزي والتربوي وتم التخطيط لنوع من الميوعة والتسيب أفضت إلى جنوح غريب نحو العنف ورد الفعل من شعب مسالم ومتحضر.

علاوة على ذلك تم إفراغ النظام التعليمي بشكل تدريجي ومبرمج من مضمونه وإجراء إصلاحات تعسفية ومسقطة ركزت على الجانب الشكلي وشوهت المكاسب الحضارية التي تحققت وأرست طرقا غير بيداغوجية في العلاقة بين الباث والمتقبل وجنحت نحو سلعنة التربية وذلك بربط الاختصاصات الجامعية بحاجيات سوق الشغل مما ولد شعبًا وهمية غير ناجعة اقتصاديا والاعتداء على شعب كلاسيكية وتهميش العلوم الانسانية والآداب والحقوق.

زد على ذلك التعامل البراغماتي الذي انتهجته الدولة مع الدين والتشدد مع المتدينين وإقصائهم من المناصب الحساسة والوظائف المهمة والربط بين الاعتزاز بالإسلام والارهاب وخلق حالة من التضييق على حرية المعتقد والاستيلاء على تصريف شؤون المقدس بشكل يخدم السائد، وكذلك تم توظيف العامل الديني في المحافظة على نظام الحكم وخدمة السائد وذلك بالتشجيع على فهم مسالم وسلبي للدين.

لكن العامل الأبرز هو الاعتداء الصارخ على القيم التربوية وتغذية التناقض التام بين النسق المعياري الذي تروج له الدولة والمنظومة الأخلاقية المتجذرة في الشعب والمنقولة عبر الذاكرة الاجتماعية والمخيال الجمعي، والشروع في ترويج نمط من الحياة خال من المعنى يشجع على النجاح الفردي والانتفاع بكل الوسائل والمصلحة الفردية والأنانية وذلك على حساب قيم الكرامة والعفة والقناعة والمصلحة المشتركة وحب الخير للغير والإيثار.

على هذا النحو كان العامل الفكري والثقافي هو المحفز البارز والمنتج لهذه الثورة وذلك لأن "نمو الدماغ وإعادة تنظيمه التي بدأت بالإنسان الفضولي وانتهت بالإنسان المفكر شاهدان على ثورة عقلية تؤثر في جميع أبعاد الثالوث (الفرد- المجتمع- النوع) ولهما دور فيها" (3).

لكن ماهي الوسائل التي استخدمها الشعب من أجل إذكاء نار ثورته وتوسيع لهيبها؟

2 ـ آليـات الثـورة :

«نطرح الثورة كحركة لا متناهية، كتحليق مطلق، ونعتبر أن هذه الخصائص تترابط مع ماهو واقعي هنا والآن في الصراع ضد الرأسمالية، وتعطي الانطلاقة لصراعات جديدة كلما تمت خيانة الصراع السابق» (4).

إن الثورة تعرف بكونها حركة سياسية تسعى إلى إحداث تغيير جوهري يمس أعماق البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لدولة معينة، وتنجزها جماعة من الأفراد بالتمرد على السلطة السائدة. وكل ثورة تندلع وتتواصل لفترة طويلة هي في الحقيقة تشتعل على نار هادئة وتتهيأ لها من جملة من الظروف والوضعيات وتعتمد في ذلك على جملة من الآليات والوسائط وثورة تونس الخضراء التي كانت بلا قيادة مركزية ورأس مدبر ارتكزت بالأساس على العناصر التالية:

ـ حماس الشعب الشديد وبلوغ حالة الاحتقان والغضب لديه درجة قصوى من الغليان واستعداده الكبير الاتباع كل الوسائل المؤدية للتخلص من الحكم السائد بما في ذلك الوسائل غير المعقولة والانفعالية التي تتنافي مع المحظورات الاجتماعية والدينية.

ـ يأس الشعب من الزعامات وأخذه زمام المبادرة بنفسه وتمرد الشباب على القيادات الحزبية وتعويلهم على ذواتهم في قيادة الشارع وابتكارهم لأشكال نضالية سلمية راقية ومعايشتهم لحالة ابداعية عجيبة على مستوى الشعار والتنظيم والعطاء والمثابرة والمضي قدما في الاحتجاج.

ـ تبني ثقافة مستنيرة وتوظيف مخزون ثري من الروافد الفكرية ومواكبة شرائح كبيرة من السكان روح الحداثة والعصرنة عن طريق الإعلام والانخراط في العولمة من جهة الانتاج والتوزيع والاستهلاك.

ـ حدوث الطفرة الديمغرافية وتوفر الموارد البشرية الهائلة ونضج الطبقة الصاعدة وتشكل شريحة شبابية هائلة شكلت الدعامة الرئيسة والعصب الحيوي للانتفاضة.

ـ الانخراط في منظومة الاتصالات الحديثة واستعمال الوسائط الرقمية باقتدار وخاصة المنتديات الاجتماعية مثل الفايسبوك والتويتر واليوتوب والاحتجاج عن طريق أغاني الراب الملتزمة وتأثيث منظومة من الاتصال الجماعي والاعلام الشعبي الموازي.

ـ تزايد التطرق إلى الشأن السياسي في الحياة اليومية من طرف شرائح عريضة من السكان وتشكل ايديولوجيا سياسية رافضة للمنظومة الحاكمة وارتقاء الوعي لدى الانسان العامي إلى درجة عالية من اليقظة والحذر والاقدام.

ـ الدور التأطيري الكبير للنقابة الجامعية واستعداد الطلاب للتضحية والدور الطليعي للحركة الطلابية واستحضارها الميداني لذاكرتها النضالية وتوظيفها لجملة من الأدبيات السياسية المتوارثة في فعلها الميداني.

ـ تأثير الحركة النقابية العريضة وانتشارها في كامل الوطن والحالة الراديكالية التي كانت عليها الهياكل الوسطى والأساسية والحزام القاعدي.

ـ بروز خطاب جاد ورافع للسقف داخل المعارضة السياسية القانونية وهتك أرض المحظور السياسي في العديد من المرات وعدم قدرة القيادات على التعاطي مع الخطاب الجديد وعجزهم عن السيطرة التنظيمية على هذه الجرأة القاعدية.

ـ ظهور نزعة الاستقلالية في الفضاء الثقافي والنقابي والحقوقي والسياسي وتكريس التعددية الفعلية في الشارع والفضاء الافتراضي وتكاثر الحراك الموازي للهيئات الرسمية ونشأة كيانات جديدة موازية للهيئات القديمة المتكلسة.

ـ تحالف عجيب بين المتناقضات وهي الحس الوطني والشعور القومي والانتماء الطبقي والالتزام الديني والمطالبة بالحريات الفردية والانعتاق الجماعي

وقيم الانسانية التقدمية والحقوق التنموية الجهوية والمحلية.

- الدور الهام الذي مثله البعد الديني في تغذية روح الثورة لدى الناس وذلك بتشغيل رمزية بعض المفاهيم مثل الشهادة وفارس الايمان والعروة الوثقى والاعتصام والتكبير والجماعة والأخوة والتعاون على البر والانتصار للحق ومحاربة الباطل والخروج على الظالمين ومحاربة الفاسدين والتوكل على الله والانتصار للكائن الآدمي.

كل هذه العوامل هي العناصر التي ساهمت في إشعال نار الانتفاضة المباركة ومثلت وقود الثورة الشعبية التي جعلت من أهدافها القطع الجذري مع الماضي التعيس وإعادة توزيع القوى المتنافسة على الساحة الاجتماعية وخلق قواعد لعبة سياسية جديدة قد لا يكون للنظام القديم مكان له فيها، وتتميز بحق الاختلاف واحترام التعددية الفعلية. ومكنت الشبيبة من إطلاق ملكة التخيل والحلم واستعادة الأمل والعافية وأحدثت تحولا في الضمائر نحو الفضائل الحسنة والقيم الرفيعة وأقامت جسما اجتماعيا جديدا يتميز بالشباب والحيوية والتحفز والانطلاق وشرعت إمكانية إيجاد المشروع المستقبلي الحقيق بتحطيم القوانين المتحجرة.

هكذا كانت المبادئ الفلسفية التي قامت عليها الثورة التونسية هي الحسم مع القرارات المرتجلة والخيارات المضطربة والتصدي للتضليل والخزعبلات الفارغة وفضح كل أشكال الاغتراب والاستغلال والتدرج في القدرة المطلبية من الاجتماعي التنموي إلى الاقتصادي الحقوقي ولتصل إلى السياسي الديمقراطي.

من هذا المنطلق هل يمكن أن تفيض الثورة التونسية بخيراتها على الشعوب المجاورة وتساهم في دخول العرب فعليا إلى عصر التنوير والفضاء الديمقراطي التشاوري؟

3 - تداعيات الثورة :

«المواطنون ،وهم أناس أحرار، مسؤولون عن مصير الحاضرة التي يتناقشون بشأنها في الساحة العامة من خلال حجج متعارضة، وتمنح الأغلبية سلطاتها إلى المنتخبين" (5).

لقد كان الإعصار الشعبي الذي تفجر في جميع المدن والقرى التونسية نوعا من الحسم التاريخي مع التردد والارتباك، وكانت تداعياته قد أفضت إلى انهيار الأجهزة القمعية والنظام الأمني واحداث قطيعة مع الارث الاستبدادي وإرجاع الحكم إلى الناس والسيادة إلى الشعب وتمتع الأفراد بنعمة الحرية وتمكينهم من حقوقهم المسلوبة وذلك بإلغاء كل أشكال الوصاية والارتفاع بهم عن حالة القصور والإمساك بزمام المبادرة والتعبيرعن القدرة الفعلية على الفعل وتفجر المهارات والطاقات الابداعية عند الشباب وإطلاق ملكة الحلم والتصور لدى الشعب لامكانيات رحبة من الوجود.

إن المسألة الحاسمة التي طرحت بجدية على طاولة التشريح في خضم الثورة هي محرار المعركة بين الجديد والقديم والطريقة التي سيتم فيها الانتقال من سطوة الاستبداد إلى رحاب الديمقراطية والفرز الذي حصل كان مثيرا إلى درجة انقلاب التحالفات وتحول الأحزاب من المعارضة الكلية للنظام البائد إلى التحالف والدفاع المستميت عن بقاء بعض من وجوهه بغية تأمين الانتقال والمحافظة على مكاسب الثورة ولكن إرادة الشعب ظلت قوية وتصميم الشارع الذي يحتضن الثائرين ظل رافعا للسقف واختار الرحيل والكنس لكل المتواطئين.

لقد كانت للثورة التونسية أصداء مدوية في الجوار العربي ومثلت المحك الذي تقاس عليه حال الشعوب ومدى احترام الأنظمة الغربية لمنظومة حقوق الانسان واختيار الشعوب لمصيرها وتقريرها لمستقبلها

بنفسها ولذلك نشب الخلاف بين هذه الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني مما أدى بالبعض إلى التنصل من النظام التونسي السابق ورفض استقباله والحجز على ممتلكاته وأرصدته البنكية والشروع في تقديم مذكرة تحقيق من أجل محاكمته على جرائمه وتتبعه والانتصار لإرادة الجماهير والتفاعل الايجابي مع الثورة الشعبية.

تداعيات الثورة التونسية في المحيط العربي بدأت بتقليد الأيقونة محمدالبوعزيزي وشروع الشباب في عدة دول في حرق أنفسهم أمام مقرات السيادة احتجاجا على الأوضاع المزرية وعلى استمرار الاستبداد والانغلاق، ولتفادي ذلك سارعت العديد من الأنظمة بالقيام بجملة من الإجراءات الوقائية حتى لا تنتشر العدوى وخفضت من الأسعار ودعمت بعض القطاعات الحيوية التي تنتفع بها الشرائح الشعبية وبدأت بتخصيص ميزانيات مُعتَبَرة للحماية الاجتماعية ومساعدة العاطلين على إيجاد فرص شغل.

لكن كل هذه الترقيعات والإصلاحات العاجلة لم تمنع من الاستبشار والفرح من طرف الطيف السياسي العربي والتعبير عن المساندة وعن النية في تقوية جبهة المعارضة ضد الحكم المطلق والشروع في التظاهر السلمي والعصيان المدني والتصدي لكل مشاريع التطويق والاحتواء. المهم هو أن الثورة قد أدت إلى تبني المجتمع لنوع من الديمقراطية الجذرية وسرّعت في إرساء قواعد للمراقبة والمحاسبة وميلاد المواطن الحر وفصل السلط وأسست لسلطة نبض الشارع والاحتكام إلى الاجماع ومطالب الرأي العام.

فهل يمكن أن تتحول ثورة الصبار بكل ما فيه من صبر وشوك جارح للباطل ومنفعة للصالح إلى نموذج في المنطقة العربية؟ والى أي مدى تكون الشرارة التي اندلعت الآن وهنا قادرة على الاشتعال في كل مجتمع مظلوم والانتقال إلى الهناك؟

4 – تحديات الثورة :

«انتباه، افتحوا أعينكم، ينبغي أن تكون ثاقبة حتى ترى الأفق. وتلزم الأيادي لتقبض على طوق النجاة. علينا إدارة الظهر إلى الليل، وألا ننتظر الظهيرة لنعتقد في وجود الشمس" (6).

ها قد تحققت الثورة إذن بفضل كبرياء الشعب وشجاعته، وها قد تحول الخروج في المسيرات والمظاهرات من أجل الاحتجاج الغذاء الروحي والخبز اليومي للجماهير، وكانت الولادة عسيرة وسقط رأس النظام وتزعزعت أركان الحزب الحاكم وبدأت تطوى صفحة مملكة القهر والنهب والجباية والضرائب المشطة، وها قد تكاثرت الاستقالات والانسحابات وبدأ فك الارتباط بين العديد من الهيئات والمنظمات التي كانت مترابطة بشكل بنيوي وعضوي في العهد السابق ومؤلفة قلوبهم على الفساد والاستيلاء والافتكاك والباطل، وها قد أنجز الشعب نهوضه المنتظر وقام بقومته الشهيرة وها قد تفجّرت الجماهير في الشوارع وعادت للمواطن هيبته وزال الخوف وأصبح للرأي العام كلمة عليا وتأثير مباشر في صناعة القرار، وأطلقت الحريات ووقع الاعتراف بجميع الأحزاب والهيئات الحقوقية ورفع الظلم والغبن عن كل المهمشين والمضطهدين وكفّ النظام الانتقالي التضييق على العديد من الجمعيات والنقابات والاتحادات.

ها نحن نرى أيام الانتفاضة تتحول إلى أيام مقدسة وأعياد دائمة وهاهم الثوار يحوّلون الشوارع الرئيسية والساحات العامة إلى فضاء للنقاش العمومي حول مستقبل الوطن والتحديات القادمة وهاهي صور الشهداء تتصدر الواجهات والقنوات الفضائية والمجلات والجرائد العالميةوتكتب أسماءهم في كل مكان من التاريخ الحي وتصبح عائلاتهم ومقرات سكناهم عناوين بارزة وقبلة كل منتفض وثائر، وها قد انتشر اسم تونس في أركان المعمورةوانتقلت البلاد من تونس الشهيدة زمن الاستعمار إلى تونس السجينة زمن الاستقلال غير

التام إلى تونس الحرة بعد الثورة المباركة والانتصار على التبعية والاستبداد.

غير أن التاريخ البشري قد علمنا بأن الثورات تكتب بالدماء ولكنها كثيرا ما تسرق وتغدر من طرف أبنائها وتتعرض للخيانة والمحاصرة والتضييق للتقليل من إشعاعها وإخماد لهيبها وكثيرا ما تأكل الثورة أبناءها وتصفي مناضليها وتستهلك ما تبقى من توهجها وتقضم ذيلها.

من هذا المنطلق تظل الشكوك تساورنا حتى بعد حدوث الثورة خاصة حول الخواتيم وذلك لأن "قولنا بأن الثورة هي بدورها طوباوية المحايثة ألا يعني تماما أنها حلم وأنها شيء ما، لا يتحقق إلا بخيانة ذاته" (7).

لعل التحديات التي تواجهها هذه الثورة الشعبية هو بروز عدة هواجس وارتدادات على سطح الأحداث وخاصة تلك التي تصدر من الداخل وتخطط لها بعض الشخصيات الانتهازية والقوى الرجعية والمجموعات المحافظة وتحاول عبثا إيقاف تدحرج وتفكك النسيج السابق ومنع النسيج الجديد من التشكل وتحول دون أن تنجب الثورة العديد من المكاسب الشرعية.

إن التخوفات تبرز من إمكانية استئثار طرف سياسي أو اثني أو جهوي بثمار الثورة والقفز على المستجدات واحتكار التكلم باسم الشعب وتهميش شرائحه ومكوناته وحساسياته وإعادة انتاج المنطق القديم في الإقصاء والاحتكار والتمركز وتسلل جوقة المناشدة والتطبيل للوجوه الصاعدة وركوب الانتهازيين على الأحداث والبحث عن احتلال المواقع. كما أن الخشية تبدو كبيرة من البقاء على حالة الانفعال والغضب والتمرد والفوضى وعدم الانتقال إلى وضعية العقل والرشد والتصويب وما يترتب عن ذلك من ميل إلى الانتقام والاجتثاث وإهمال المكاسب الحقيقية للثورة وهي البناء والتعمير والنهوض من جديد.

أضف إلى ذلك يبرز التوجس من أن تدفع الثورة مستبدين جددًا على سطح الأحداث ويعود الاصطفاف الايديولوجي المغلق والتصادم بين المجموعات وتظهر الحيطة من تدخل دول الجوار العربي ودوائر الرأسمال العاملي من أجل المحافظة على المصالح الأجنبية في المنطقة ومحاولة البحث عن وسائط من أجل بسط النفوذ وترتيب العلاقة مع عناصر الحكم الجديد وهو ما يفسد فرحة التونسيين بثورتهم ويعيد الأوضاع إلى سالف حالها من المسايرة والرضوخ ويفرط عليهم تمتعهم بالحرية والمساواة والعدل والاعتزاز بالوطن والكرامة والاعتراف بضخامة التضحيات والوفاء للشهداء.

لقد بدأ عصر الثورات في حضارة اقرأ في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بشكل فجائي وإفريقية خطّت الملحمة الأولى وفتحت بذلك الباب على مصراعيه للشعوب الأخرى كي تنجز ثوراتها ولا أحد بإمكانه إيقاف التيار الجارف ومعاندة مسار الاستئناف الحضاري ومغالبة حركة التاريخ. فكيف يحافظ أبناء تونس على مزايا ثورتهم ويتصدون لكل المؤامرات؟ وكيف يعمل الشعب على أن يكون صمّام أمان الثورة؟ وهل تحدث فلسفة الثورة تحولات عميقة في الإيمان والاقتصاد والتربية والسياسة؟

خـــاتمة :

«إن التاريخ الانساني الحق يبدأ بتنمية تضامنية ولا يحقق وحدة امبريالية للعالم يطلق عليها اسم العولمة وإنما وحدة سيمفونية يقدم فيها كل شعب مساهمة ثقافته الخاصة وتاريخه وعمله يستبدل اقتصاد السوق باقتصاد تبادلي» (8).

صفوة القول إن الثورة التونسية كانت مغايرة ومختلفة عن بقية الثورات وأكدت مقولة أنه توجد ثورات، ولكن لا توجد نظرية واحدة في الثورة، وإنما هناك عدة إمكانيات وكثيرا ما تأتي الثورة من بعيد وعلى حين غرة. ولذلك مثلت هذه الانتفاضة منطقة مضاءة في كهوف المسلمين الدامسة وبارقة الأمل في صحراء

العرب القاحلة. وسيشع بريقها على الأمم الأخرى في العاجل والآجل وتعمل على إعادة الثقافة العربية إلى قلب الأحداث ونبض الزمن وحركة التاريخ وتعتمد التنوير الأصيل والديمقراطية الجذرية، وتحقق الهوية السردية التي تجمع بين الوحدة والتعدد، وتتبنى سياسة حيوية تعتني بتحسين حياة السكان من جهة التعليم والشغل والمسكن وتصون الأرض وتوفر منظومة صحية وغذائية متوازنة وبيئة نظيفة وتجري التنمية العادلة بين الأقاليم.

كما أن الدروس التي يمكن استخلاصها من هذا الحدث الجلل أن التدين ليس عائقا أمام الثورة بل محفزا له وعاملا مساعدا وأنه لا يوجد تناقض بين الاسلام والثورة، خاصة إذا ما تغلبت العناصر العقلانية التقدمية على العناصر المحافظة والتقليدية، طالما أن الشعب العظيم الذي أنجز ثورة الصبار هو شعب عربي ومسلم ولكنه متجذر في وطنيته وله ذاكرة نضالية عمالية مجيدة وحركة نقابية وسياسية مواكبة للحداثة والثقافة العصرية ومنفتحة على العالم.

من هذا المنطلق تمتلك الثورة جملة من العلامات والإشارات منها الابداع الخالص واختفاء تام للتقليد والاستنساخ وإنجاز الاستقلال التام من كل تبعية والتحرر من الضغوطات الخارجية وامتلاك السيادة المطلقة في القرار وإحداث عملية انقلاب وجودي ومنعطف معرفي مع الماضي.

في الواقع تحتاج الشعوب إلى الثورات من أجل الاستمرار والتطور مثلما يحتاج الانسان إلى الهواء والغذاء من أجل المحافظة على البقاء والنمو، وذلك لأن الانكسارات والقطائع ليست عناصر لإحداث الفوضى في النظام بل كثيرا ما تحرك السواكن وتدفع المياه الآسنة نحو الحركة والتدفق وتسمح بجريان نهر الحياة في عروق الشعب وهبوب رياح الحرية وقدوم مياه صافية وجيدة تساعد على تحقيق الاستفاقة العقلية وصحوة الضمير لدي المواطنين.

هكذا ينتج عن الثورات تغيير في تراتبية المجتمع ويقلل من الفوارق الطبقية والاختلالات بين الفئات ويخضع الشعب لنوع من التطهير الذاتي ويقلب سلّم القيم رأسا على عقب، وتختفي الأخلاق المغلقة التي تتميز بالانتظار والتواكل والخضوع؛ وتهلّ الأخلاق المفتوحة التي تشجع على الخلق والابداع والفعل والمحبة والصداقة كنمط من العلاقة بين الناس.

إن الثورة تنادي الشعب بالمجيء إلى الرقيّ والتقدم والمطلوب هو أن تعمر الثورة فوق مسطح المحايثة الخاص به وأن تحافظ على مكتسباتها وأن تنصت لروح العصر وتستثمر منجزاتها في تهيئة مناخ ملائم لاستقبال الزمن القادم بروح التفاؤل والأمل

ما تلبث الثورة أن تتناسل وتتوالد وتنتقل من الوحدة الصماء إلى اغتناء الكثرة وتتحول إلى ثورات ميكروفيزيائية عند المجتمع الذي يعيش الحالة الثورية وتمزق التنظيم الهرمي وتقيم نوعًا من التنظم الأفقي بين الأفراد والقوى، وتحدث نوعًا من الفعل التواصلي بين المدارات.

ألم يتدبر الناس عندنا ويفعلوا على أحسن وجه هذه الآية الكريمة: " إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم" (9)؟ وكيف يتم السماح للشعب بأن يشارك في بناءمؤسسات مدنية تمنع من سرقة ثمار الثورة؟ وماهي الآثار القريبة والبعيدة لهذه الثورة الميمونة؟ وهل يكتب التاريخ سردية الثورة التونسية بأمانة وشفافية وصدقية وينصف الثوار والمناضلين؟ وما الضامن من استيلاء المنتصرين على هذا التاريخ وتنضيد فصوله بما يخدم مصالحهم؟ ومتى نرى بالعيان الثورة العربية الكبرى التي توحد الأمة وتعيد الفعل الحضاري على نحو جديد؟ وهل يمكن أن نعتبر ثورة الأحرار في تونس هي حلقتها الأولى ومبادئها الفلسفية وأحد طرقها الممكنة؟ والى أي مدى عكست هذه الأفكار حقيقة فلسفة الثورة التونسية؟ ثمّ ألا تمثل هذه الورقة مجرد محاولة تقتضي مناقشة معمقة؟

المصادر والمراجع

أدغارموران، النهج، إنسانية البشرية، الهوية البشرية، ترجمة هناء صبحي، منشورات كلمة، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2009،
جيل دولوز- فليكس غتاري، ماهي الفلسفة، ترجمة مركز الانماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، 1997.
روجيه غارودي، كيف نصنع المستقبل؟، ترجمة منى طلبة وأنور مغيث، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2002.

الهوامش والإحالات

1) جيل دولوز- فليكس غتاري، ماهي الفلسفة، ترجمة مركز الانماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، 1997. ص.113.
2) جيل دولوز- فليكس غتاري، ماهي الفلسفة، ص.113.
3) أدغارموران، النهج، إنسانية البشرية، الهوية البشرية. ترجمة هناء صبحي، منشورات كلمة، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2009، .ص.49.
4) جيل دولوز- فليكس غتاري، ماهي الفلسفة، ص.113.
5) أدغارموران، النهج، إنسانية البشرية، الهوية البشرية، ص.215.
6) روجيه غارودي، كيف نصنع المستقبل؟، ترجمة منى طلبة وأنور مغيث، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2002، ص.14.
7) جيل دولوز- فليكس غتاري، ماهي الفلسفة، ص.113.
8) روجيه غارودي، كيف نصنع المستقبل؟، ص.50.
9) سورة الرعد، الآية 11.

الفتيــة الـمغـرورون...

نور الدين العلوي/ جامعي، تونس

حرارة الحدث وبرودة التّحليل :

في درس قديم علمناه صغارا أن فتية في مقتبل العمر، غرّهم العمر وأغراهم البحر، فركبوا غربا من أرض الأندلس. ولم يعودوا. قيل عبروا بحر الظلمات إلى أرض جديدة. قيل ماتوا وقيل وصلوا. وقيل وجدت آثارهم. ولكن الخبر اليقين لم يكتب في الكتب. سماهم من عرفهم بالفتية المغرورين. في أندلس آخر حزين وصامت وبلا زرياب. نهض فتية آخرون غرّهم العمر وأغراهم الأمل فركبوا رؤوسهم و أطاحوا بحاكم مستبد غاشم. ثم نشروا الفكرة في هشيم الطغاة وهو ينظرون الآن النار تلتهم الحصر القديمة.

هل يمكن فهم ما فعلوا؟هل يمكن التنبؤ بما قد يصلون إليه؟ هل يمكن وضع قواعد علمية لفعلهم وتنظيره؟. هذا احتمال بعيد في العلم وفي الزمن، فبين حرارة الحدث وبرودة التحليل مسافة سيقطعها الفكر أما الآن فنكتب بروح الفتية المغرورين. . . .

هذه هي اللحظات الحرجة للثورة التي تغير وجه الأرض قاطبة. نفيق على حقيقة رائعة الجمال معتقدين أنها لجمالها حلم فعلي. فقد نقلنا السعادة و الجمال إلى الأحلام كعزاء أخير من حقيقة لا تسعد من يعيشها. حتى إذا تيسر لنا فرح صغير نما لنستعيده. ولكننا نكتشف فعلا أن أعيننا مفتوحة وإننا يقظون وأن الحقيقة ساطعة. لقد عشنا ثورة ورأينا نظاما سياسيا يسقط. ثم ها نحن ننظر فنرى مفردات النظام الساقط تتعدد فيترك كراس الحساب مفتوحا لنضيف. فالحبل وضع على جرار سليم وسيكر بهم فردا، فردا.

في حرارة هذا الحدث الذي يحمل كل مواصفات الحدث التاريخي لا تزال مفردات التحليل باردة وغير مواكبة فالنصر كبير والعواطف جياشة والشارع مفتوح لألف مظاهرة تصحح وتدعم وتزيد من حرارة الفرح بتغيير النظام وغرس بذور الأمل في ما بعد الثورة.

لذلك فإن ما يكتب الآن يفتقد المرجعيات السوسيولوجية الباردة التي تنظر هدوء العواطف والعواصف لتصل قلب الفكرة وتدلل عليها بالحجة الواقعية. ولذلك سيحمل قولي هذا الكثير من العواطف والقليل من الفكر الصامدة لتغير معطيات اللحظة الثورية. وهل بقي لتلك المرجعيات من صدقية؟.

أيّ حدث هو ؟

لقد ثار الشارع ثورة وردت في الكتب الواعدة، وفي بعض الأغاني الحالمة. الجماهير كما لم تتعدد في تاريخها أبدا. تهدر على قلب رجل واحد وبصوت رجل واحد

الشعب يريد. نحت الشعار في لحظة يفوق جنونها كل عقل عقال يعرفه الفلاسفة. «الشعب يريد». ثم تنوع المقام بتعدد المطالب وها نحن نكتب في اليوم الذي تحل فيه أجهزة أمن الدولة في تونس ومصر استجابة للشعب الذي يريد.

شعب يثور ولا يتراجع بل يتقدم كلما استقوت آلة القمع حتى أظهرها في أسخف صورها وأشدها بؤسا ومهانة. ارتعاشة اليد الخائفة المرعوبة، لم تعد تصدق وعودها الكاذبة. والوجوه المتجهمة الحزينة على مباهج السلطة تضيع إلى الأبد، والأكاذيب الملفقة والتهم الجزاف والعمالة للخارج، كلها سقطت في الحضيض. لم يرث الأبناء شيئا. سيموتون في غربة أبدية ولن تجد جثثهم مقابر تليق. فالشعب في هذه الحالة لا يريد.

ما هو الدّافع الحقيقي لما حدث؟

يمكن العودة إلى حادثة الاحتراق العظيمة، ولكنها رغم عظمتها التي لا تضاهى لا تكفي للتفسير. يمكن العودة إلى سنوات الظلم والقهر والحقرة التي مورست على الناس، فحرمتهم الحد الأدنى من الكرامة وحولت المحظوظ منهم إلى خروف سمين يخاف على علفه. أما من لم يسعفه الحظ بالعلف، فقد مات حارقا أو محروقا. يمكن الرجوع إلى أسباب أبعد في التاريخ، فالاستقلال السياسي الذي تم عن الاستعمار المباشر في أواسط القرن الماضي، والذي دفع الناس من أجله الدم والأرواح لم يأت إلا بدولة مسخ. انتهت إلى عصابة من اللصوص المستعدين إلى بيع الوطن بناسه من أجل سلطة بلا رادع و إثراء غير محدود. يمكن الرجوع إلى أبعد من ذلك فمشروع التحديث الذي عمل من أجله مصلحون كثر وطيلة قرنين من الزمان سواء بتقليد الغرب كلية أو الأخذ بأسباب نهضته فقط، لم ينتج مجتمعات متقدمة بقدر ما مسخت القديم ولم تؤسس لجديد مقنع ومرض، لمن يتمناه ويعمل من أجله. فأسباب هذه الثورة تتراكم ولا تنقض بعضها بعضا. فإذا كانت كل هذه الأسباب صالحة للتفسير فكيف يمكن أن نستغرب ما حصل أو نفسره بعامل واحد أو نهون من شأنه إلى احتجاج اجتماعي مرتفع اللهجة ومتعدد المطالب.

يمكن إذن إجمال الأسباب في وازع اجتماعي مباشر فجّر كوامن كثيرة ومتراكمة من أزمنة قديمة. مطالب متخلدة بذمة السلطة التي أفشلت الاستقلال وبناء مشروع تحديث أصيل ومنتم إلى هوية واضحة تملك مفردات ثابتة وقابلة للتطور. وانتظرت وخاب ظنها ولكنها لم تيأس. أخذتها بعض تصاريف الدهر وانشغلت بكثير من الهوامش، ولكنها لم تفقد بوصلتها نحو التحديث والديمقراطية والعدالة الاجتماعية في صورها الأكثر حفاظا على الذات البشرية. وستكشف المطالب التي ترفع كل يوم في شارع تونسي و عربي متعطش لكل شيء، التوجهات التي تنطلق من هذه الكوامن والأسباب. كلما رفع مطلب ظهر فيه المكبوت السابق. والمكبوت يكشف تاريخ الكبت وأسبابه. وقد نجد أسباب هذه الثورة تعود إلى المُلْكِ العَضُوضِ الذي أرساه معاوية ذات يوم بدمشق.

نحيط بالأسباب ظنا وبعض يقين، ونعتقد أن هدوء الحدث سيسمح بالمزيد من التأكيد على أسباب دون أخرى ولكن التراكمات لا شك فيها ولا مناص من أخذها بعين التقدير عند التحليل النهائي إن كان هناك من سيجرؤ على وضع خلاصات دقيقة. لكن رغم حرارة الحدث والعجز أمام كثافته وجماله الأخّاذ وروحه المتدفقة في مرح غامر ودم دفّاق إلا أن هناك خيوط تحليل أولى. يمكن تبينها الآن والإمساك بها في زمن هادئ وقد تحول الشعار إلى رصانة الفكر.

من الذي سقط وما الذي سقط ؟

أكثر من الفرح بسقوط الاستبداد واستعادة الأمل في إرساء الديمقراطية. فإن فكرة أولى تتبلور الآن وتتراكم حولها الحجج المادية الظاهرة هي سقوط المرجعيات

القديمة في نشأة الثورات وتحليل مساراتها ووضع نبوءات حكيمة عن نتائجها. وقد يطول هذا السقوط حتى شكل الديمقراطية الذي تعارف عليه الناس منذ النهضة الأوربية الغربية في القرون الماضية. إذ يؤدي كل سقوط إلى بلورة بدائل أمتن وأدوم.

وننطلق في هذا الظن اليقيني، من أن ثورة تونس غيَّرت شكل الثورات. هذه ثورة لا تشبه ما قبلها. وقد تقود ما بعدها في الآني وفي البعيد المدى. يأتي اختلافها من سرعة دفقها في الزمن ومن سرعة انتشارها في المكان ووحدة شعاراتها ووحدة مسيرتها وتوافق الناس فيها على مطلب دقيق. لم تقم بها طبقة واحدة حسب التصنيف الاجتماعي للطبقات. لم يخطط لها في كراسات نظرية ولم توضع لها مراحل تنفيذ. ثورة خارج الأحزاب والجمعيات ولكنها ضمتها بسرعة وأدمجتها بلا فوراق ولا إقصاءات. لم يكن فيها ترتيب دقيق ومنهجي بين مطالب الخبز للفقراء والحرية للبرجوازية والطبقات الوسطى من المثقفين والموظفين الكبار وأصحاب الأعمال الصغار. كل المطالب وكل الفئات في شارع واحد تحت شعار واحد: الشعب يريد.

لقد سمحت هذه الثورة قبل اكتمالها بعد الأسئلة عن تلك التنظيرات التي اعتمدت طيلة قرن خاصة بعد الثورة الروسية على نموذج الثورة العمالية التي يقودها حزب الطبقة العاملة من أجل إرساء نموذج مجتمع طبقا لمخطط احتواه الكراس النظري بشكل مسبق؟

كما شككت في تلك التنظيرات عن قوة الشعب المسلح الذي يبدأ المشوار ويكمله ببناء الدولة القومية ذات الرسالة الخالدة؟ كانت شعارات الثورة خليطا من كل هذا، ولكن كان معها الشعار الديني أي التكبير الجماعي مفصولا عمن يدعي ملكيته الخاصة.

إذن، إذا كانت هذه الشعارات تبين قوى سياسية وعن خطط ثورية موضوعة من قديم في كراسات أيديولوجية فإنها تبين في ذات الوقت أن اختلاطها وخفوتها في خضم شعارات تنحت في لحظتها وترفع تثبت أن مرجعيات الثورة القديمة وتكتيكاتها قد اختفت وفي أحسن أحوالها خفتت بما سمح للشارع بالتعبير عن نفسه كما تيسر له دون أن يفقد بوصلته الثورية حتى حقق أكبر الأهداف الآنية. ويخطط للمزيد فالشعار هو دائما «الشعب يريد». هل كانت الشعارات القديمة بكل مدارسها وكراساتها القديمة جزءا من السلطة؟ وهل تجاوزها هو من قبيل تجاوز السلطة الحاكمة أو النظام الذي نودي بإسقاطه؟

إن إجابتي في هذه اللحظة المليئة بالحماس والقليل من الإسناد السوسيولوجي، هي أن هذه الشعارات كانت تمارس نفس الدور الخانق الذي تمارسه السلطة/النظام. لقد كانت جزءا من النظام يقف على هامشه ويتظاهر بمعارضته. أو يزعم ذلك وقد يعارضه فعلا، ولكن ليس من أجل البديل المطلوب شعبيا وكما ظهر في هذه الثورة بل يقوم بنفس العمل الخانق للحريات والمطفئ للتطلعات والمستلم لسلامته النظرية التي لم يختبرها الواقع الحارق. لقد استحكمت المنظومات الأيديولوجية التي نتجت عن قراءات معادة وغير نقدية أي غير سوسيولوجية، لم تُحيِّن معطياتها الواقعية ولا راجعت المسلمات الأساسية التي قامت عليها في الكراسات الأولى. وفي مجتمعات ومرجعيات ثقافية مختلفة كلية. وبذلك صارت جزءا من النظام القائم وسواء كانت تعارضه صراحة وتفسد عليه راحته، وهو يسرق الأموال والأرواح. أو تهادنه من أجل لحظة قد تواتي، فإنها قامت بنفس الدور الخانق. وانتهت إلى نفس الموضع مع النظام.

بل هي في جوهرها نظام داخل النظام مع فارق في التسميات والمعلقات الاشهارية. ولذلك فإن الشارع يسقطها وإن لم يصرخ في وجهها بعد. إلا أن تلحق الركب وتطور نفسها بلا نفاق للشارع الثائر. وأول خطوات تطوير نفسها أن تسأل نفسها لماذا ثار الشارع دون أن يعود إليها؟ وأن يستفتيها فيما يجب أن يكون وكيف يكون.

وهي ليست الوحيدة الملزمة بطرح السؤال عما كان

وما سيكون؟ فالسؤال مطروح على الجميع ممن شكل هامش النظام وممن بقي خارجه. وخاصة على مخابر البحث وعلى من يتصدى للمعرفة العلمية الاجتماعية ودون انتظار طويل لبرود الشعار وهدوء غبار المعارك.

هل القول بسقوط المرجعيات الثابتة يعني الفوضى أو الدعوة إليها؟

إن كان المقصود بالفوضى أثناء الحركة فإنا رأينا كمّا قليلا لم يعمر طويلا. وسريعا ما كشفت أسبابه الواضحة وفاعلوه البيّنين. حتى إنه سهل إنهاء حركتهم في أقل القليل من الوقت. وبأقل القليل من الخسائر المادية مما يعني أن الفوضى ليست من الفعل الثوري بل على هامشه ككل ثورة مضادة ولكنها ثورة مضادة فاقدة للإمكانيات. وسارعت فوضاها إلى إنهاء الفوضى العفوية التي صاحبت ثورات سابقة في أماكن أخرى. وإذا كان المقصود بالفوضى ما سيأتي لاحقا للثورة من سياسيات ومن تدبير أمور الحكم ومن تأسيس لنظام جديد. فإنا نميل إلى القول بأمرين متلازمين.

أولهما أن المخوّفين بالفوضى بعد الثورة لا يختلفون عن المخوفين من الثورة قبل حدوثها. إنهم قوم يفقدون مكاسب خلال الثورة أو لا يجدون مكانهم في المرحلة الموالية، بما يعني أن الحديث أيديولوجي غير علمي وغير استشرافي، بل يميل إلى الحفاظ على وضع راهن لأنه يحمل ضمانات غنيمة مكتسبة أو محتملة.

وثانيهما أن المخوّفين من الفوضى غير قادرين على تخيل مسار الشارع والتنبؤ به وتأطيره لأنهم لا يقدرون على ذلك من وجوه كثيرة منها العجز المادي ومنها العجز الجماهيري. ومنها بالأخص العجز عن ابتكار الحلول التي يريد الشارع في المستويات التنفيذية وفي المستويات الثقافية البعيدة المدى. إنه عجز عن القيادة. وهذا العجز ناتج في تقديرنا عن الاستماتة في العودة إلى كراس قديم يحوى حلولا مختلفة لواقع مختلف في زمن مختلف، يزعم الارتكاز على العلمية وقوانين التاريخ. بعد الثورة ينتظر الشارع حلولا لمشاكل اليومي الملح ويحتاج إلى مشروع ثقافي يلبي الصرخة الجبارة «الشعب يريد تغيير النظام». وغني عن القول أن من يعتقد أن النظام المقصود هو النظام السياسي والأمني والاقتصادي القائم هو حتما قاصر النظر قصيره.

هل رؤية عيوب الآخرين تعني امتلاك الحقيقة ؟

ليس المقصود في الفقرة السابقة معاينة أصحاب الكراسات الأيدولوجية الجاهزة، على اليمين وعلى اليسار أو في الوسط. بقدر ما كان الإشارة إلى أن الثورة ستخترع نخبتها من خضم الحركة نفسها. أول خطوات خلق (اختراع) نخبة أو تخلقها في رحم الثورة، أن تتجاوز الفكر القديم وشعاراته وثوابته التي تحولت من مرجعيات إلى عناصر تكلس وجمود. وإذ تقوم الثورة بإسقاط الكلس النظري القديم فإنها تفتح الطريق إلى الأفكار الجديدة وإلى المفكرين الجدد. ومن علامات هذه الثورة أن المفكرين الجدد قد لا يكونون ذوي مرجعية أكاديمية ولا يمتلكون تلك المصطلحات الكبيرة التي ترجمت في غالبها عن معاجم العلوم الإنسانية التي بنيت على البحث في واقع مختلف في زمن مختلف.

لقد بينت هذه الثورة أن العامة والدهماء تعرف الصواب. فأسقطت بضربة واحدة تلك النظرة الماسونية التصفوية القائمة على أن النظام الأمثل يقوم على نخبة تفكر، وعامة تقتدي صامتة وتشكر الله لوجود النخبة. الصواب لا ينزل من الخاصة ومن خاصة الخاصة إلى عامة من الدهماء الغبية ذات الروح القطيع(رغم الإحالة إلى الماسونية فاني يمكن أن أحيل أيضا إلى فكر الاعتزال و توابعه حيث يتم الاستعانة بالسلطان لتوجيه العامة وحكمها). بل اعتقد أن الثورة قد قلبت المسار وعلى النخبة الآن أن تتبع مسارات تطور فكر الشارع في الشارع. وليس في المنابر الأكاديمية المغلقة دون أولاد الشوارع الذين يصنعون الثورات ولا يستشيرون الأكاديميات. غنيّ عن القول هنا أن منابر الاتصال الحديثة

قد تحولت إلى أكاديميات للثورات على النخبة القديمة وأعجزتها. فمن طريف الوقائع أن أغلب الجامعيين لا يملكون وسائط للاتصال بمواقع المحادثة الاجتماعية بدعوى المحافظة. وفي الغالب بفعل الجهل المطلق في التعامل مع الحاسوب.

كم سيدوم انقلاب الشارع على النخب؟ وهل القول بانتظار برود الحماس للعودة إلى العقل يعني التلطف مع الدهماء حتى تهدأ ليستعيد المفكرون دورهم التقليدي في قيادة الفكر والناس وإنتاج الأطروحات المستنيرة؟ هذه الثورة جعلت هذا الاحتمال ضعيف جدا. فالثورة تصنع الآن نخبتها.

لكن ما ملامح هذه النخب الجديدة:

ليس لهذه النخب التي تتشكل في الشارع وفي معسكرات التطوع وفي المظاهرات وفي الجمعيات المدينة والسياسية، ملامح محددة الآن فهي في مخاض قوي وسريع. ولكنها تتراوح بين مغني راب من غير حملة الشهادات ومن طلبة في طريق الشهادة العلمية ومن عملة ريفيين تدربوا سريعا على الحركة بحرية في الحقل وفي المظاهرة. وعرفوا دون كبير عناء أن المطالبة المتخلية بالصبر وطول النفس تنتصر وتفرح بتحقق مطالبها. فيها من كل الاتجاهات الفكرية القديمة ولكن بحماس أقل للفكرة وبفيض من الحماس للوعي الآني الذي يتشكل في الشارع. ملامحها غائمة ولكن إجماعها واضح حول إسقاط النظام.

وهي تعرف أن النظام ليس السلطة التي كانت بل كل سلطة تريد أن تكون وتحتال في الحصول على الأبدية. لقد كان الدرس السياسي الذي قدمته ثلاثة أشهر من الثورة كثيفا إلى درجة تعويض نصف قرن من التجهيل السياسي لشعب كامل وبدقة أكبر. لقد سيست هذه الثورة في ثلاثة أشهر جيلا كاملا أريد له أن يكون خارج الفعل السياسي والتفكير في الشأن العام وفي الشأن الثقافي. فاختار أن يطرد الزعامات من الاعتصامات وأن ينبه إلى الحس الوطني غير الجهوي وأن لا يستنكف من جمع كل الشعارات دون أفضلية ودون انحيازات وتمترس.

هل ستكون نخبة منقطعة عما سلفها ؟

لا يتعلق الأمر هنا بصراع أجيال تقليدي مما دأب بعض علماء التربية والنفس على تقديمه كمسلمات تنتهي بنصائح عن ضرورة توسيع البال لفهم الشباب. بل هو نظام من التفكير ينتهي ليحل محله نظام بديل لم تتبين لي ملامحه بعد. إنه صراع مرجعيات، أمسك منه بعض الخيوط الأولية (تحت حرارة الحدث العظيم) التي أطورها فيما يلي على أمل أن يكون هذا فاتحة نقاش في مستقبل الثقافة العربية بعد ثورات 2011 في أقطار الوطن العربي الذي سيقترب من الكيان السياسي الموحد الذي يصارع في ساحة دولية تبحث عن الأقوى وتخشاه أو تهادنه ولا تمتهنه.

هذا المشروع سينتج رؤية جديدة للعالم أوسع مما يقوله لوسيان قولدمان. وستبدأ هذه الرؤية بوضع حد للمناحة الأدبية والفكرية (الثقافية) التي عمرت دفتر النكسة وهوامشه. ستنهي هذه الثورة القصيدة الطللية القديمة والمتجددة بعد كل هزيمة يعيشها المثقف الذي أبدع في النواح والتفجُّع أكثر مما أبدع في النشيد والفرحة (وهذه جملة حزينة).

تفرض نفسها الآن على القول موجة من الفرح الناتج عن لحظة عزة. ستكبر هذه الموجة وتعلو. إذا لم ترتد هذه الثورات على نفسها بالمسارعة إلى الاستعانة بأجنبي لا يمكن أن يكون إلا استعماريا بغيضا وهو في اعتقادي احتمال ضعيف رغم أننا نكتب تحت وقع الثورة الليبية. ولأنه لم يكن لدى جيل الثورة ماض مجيد يبكونه غير أيام الدكتاتور وأزلامه في كل قطر، فإنهم سينظرون فقط إلى الأمام والى ما يشحنون به مستقبلهم من مشاريع فردية وعامة تؤدي إلى المزيد من القوة الذاتية. وهكذا ينسون الوراء ليروا الأمام فقط. إذن لا شيء ماض نندم عليه ولا طلل في الأفق.

سيعود الآن إلى السطح ولكن ليس بمعنى الردة الفكرية اشتباك ثقافي عميق حول نموذج المجتمع الذي نريد. ولكن العودة ستكون أخيرا عملا على حل نهائي وقطعا مع التردد والحلول الجاهزة.

الاشتباك الثقافي المستجد سيكون هنا ومرة أخرى ولكني اعتقدها الأخيرة بين دعاة الأصالة و التحديث لأن هذا الملف، المعضلة لم يعالج طبقا لطموحات الأجيال التي طرحته. فبقي مثيرا للشحناء الأيديولوجية، من هذا الملف الإشكالي ولدت التيارات الدينية المتطرف منها والمعتدل التقدمي منها والأصولي. المجد للقرن الأول للهجرة والداعي إلى قراءة العصر قراءة إسلامية لا يقدم لها أدوات تحليل غير التمسك بالنص المقدس.

فيه وقع اليسار بكل مرجعياته الفكرية الأيديولوجية فبقدر ما كنت مسألة العدالة الاجتماعية مغرية ومحفزة للانتماء فإن مسألة الهوية والانتماء القومي أو الأممي ظلت ضبابية مرتبكة فضلا على أن الموقف من الدين والتدين عامة ظل منطبعا بموقف المرجعيات اليسارية المؤسسة من الكنيسة الغربية دون أن ينتبه إلى فروق في التجربة التاريخية للتدين في العربية وخارج أوروبا عامة. فلم يقبل ولم يستوعب فلم ينتج لاهوت تحرر محلي.

ومنه سارعت الليبراليات العجولة إلى الحسم باستيراد مشوه للنموذج الغربي وتبنيه على علاته وتحويله لاحقا إلى أيديولوجيا سلطة قهرية لبيرالية اقتصادية بدون الحد الأدنى من الحريات العامة والخاصة.

لقد حصلت في هذه الفوضى التي دامت نصف قرن أو يزيد، خطوات تحديث كبيرة كان أغلبها أهليا مثل إنجاح مشروع التعليم وتشريك المرأة في النشاط الاجتماعي. كان جهدا أهليا غير رسمي في معظمه جيرته السلطة الحاكمة لمصلحتها وادعته كإنجازها الجبار. ولكنه لم يرتق إلى تفكيك معضلة التأصيل والتحديث. لذلك فإن المعضلة الأساسية لا تزال مطروحة وستعود وسيكون الاصطفاف السياسي والفكري حولها وضدها منطلقا دائما من نفس السؤال المبدئي. من نحن وماذا نريد وكيف نريد أن نكون قياسا إلى تاريخينا وإلى جيراننا المزمنين.

كيف سيحصل هذا الاصطفاف وما إمكانيات نجاحه وعدم ردته إلى تحزب كلاسيكي أو حرب أهلية؟

الثورة ستبلور حلولها مثلما تخترع نخبتها الجديدة ، وستكون الحلول اختبارا حقيقا لكل من يزعم الانتماء إلى النخبة المفكرة في المستوى الأكاديمي والحركي. ليس من حل جاهز وكل من يزعم امتلاك ذلك ما يزال يفكر بآليات ما قبل الثورة ويعتقد أنه يملك حقيقة وبالتالي فهو ينتج أيديولوجيا قهرية غير ديمقراطية وغير حداثية.

أول خطوات الحلول هي التنسيب على الجهتين، اليسار واليمين (هذا التصنيف مما قبل الثورة ونستعمله بشكل إجرائي حتى تنتج الثورة مفاهيم جديدة في التصنيف السياسي والفكري) فات أوان إعادة اختراع العجلة ، ولا أحد قادر على أن يستوعب الجميع. لأن لا أحد ينتج الحقيقة ويملكها. إذن التعدد العضوي وليس العرضي المؤقت هو مصباح الطريق. نعني بالتنسيب هنا تنسيب المرجعيات الإطلاقية. سواء منها المرجعيات الدينية أو المرجعيات الايديولوجية وخاصة اليسارية منها. الحقيقة المطلقة فكرة أصولية قاتلة لحاملها ولمن أهديت له. ولا دليل على فشلها المزمن أكبر من فشلها حتى الساعة في العمل وحدها والوصول إلى نتائج مقبولة من الجميع.

التنسيب يؤدي إلى التعدد والتعايش معه وبه. والتعايش يعني التنازل عن الأطراف القصية من الفكرة بحثا عن نقطة وسط. والسؤال الذي يحل في هذا المحل ماذا يوجد في الوسط. وهل الالتقاء في منتصف الطريق يعني التلفيق والتخلي عن وضوح الرؤية. أو هل سيكون إعادة إنتاج للنموذج الغربي للديمقراطية؟

في الوسط يوجد القبول بالآخر الشريك المختلف.

الذي لا يمكن إقصاؤه ولا يمكن إلا مقاسمته خيرات المكان الآنية ومستقبل المكان كشرط لازم للبقاء المشترك. يمكن هنا استذكار مثال السفينة التي توجب على الجميع عدم خرقها ولكن ليس المطلوب هنا الحفاظ على سلامتها حتى تنجو من الغرق بحكم الأمواج والرياح التي تهب من خارجها وتدفعها في غير ما يريد راكبوها، بل الاتفاق على قيادتها نحو ميناء يجد فيه الجميع بغيتهم. ميناء يجب اختراعه إن لم يوجد بعد.

ما هي البغية المشتركة؟ الرفاه المادي للجميع. العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص المادية والرمزية. الحريات الشخصية المكفولة في إطار من الحريات العامة الثابتة. الانتماء إلى هوية ثابتة ذات معالم ثقافية متميزة لا تستنسخ أي نموذج ماضوي شرقا وغربا. وهذه هي المكرمة والمعضلة. عناصر كثيرة للاتفاق وأخرى للاختلاف. حيث إن التجربة الغربية في البناء الديمقراطي تمت بعد التخلص من المؤسسة الدينية وعزلت التدين في صيغته الفردية. وهو ما لا يمكن أن يحصل في التجربة العربية مهما دعا الناس إلى اللائكية بمعناها الذي يفصل الدين عن الدولة.

في هذا المربع يمكن أن يخترع الناس عجلة جديدة للديمقراطية أو أن يفشلوا وتذهب ريحهم في انتظار ثورة أخرى قد لا تأتي أبدا. هنا سيكون مربع الإبداع أو مربع الخيبة. وهنا تفشل التنبؤات والقراءات العلمية. هنا مكان فقط للتبشير بضرورة اختراع حل يبدأ أولا بالقول أن التجربة الغربية عامة والفرنسية منها بالخصوص (ذات التأثير الخاص في المغرب العربي) ليست مثالا يحتذى.

هل يبدو الأمر هنا مرة أخرى كتوليفة حزبية صغيرة مليئة بالنوايا الحسنة، ذات المدى المحدود. الفكرة لم تنضج بعد وليس لمثلي أن ينضجها في خطة متكاملة (قد أكون من ضمن المثقفين الذين تتجاوزتهم الثورة). بل الشارع والثورة هي التي ستفعل ذلك. الثورة وشبابها من منجزيها ومن سيفتح عينيه على نتائجها. ستقود النخب الحزبية والفكرية الكلاسيكية إلى تقديم تنازلات في طريق الوصول إلى الميناء المشترك والنقطة الوسطية. عما سيتنازل كل تيار فكري وحزبي؟ وماذا سيترك بين يديه؟. هذه أوامر سيصدرها الشارع في فوضاه الثورية وأول خطوات التواضع من كل من يفكر هو أن يلتقط خيط المطالبات الثقافية والفكرية لا لينافقها ويجيّرها لأطروحاته القديمة. بل لينسجم معها ويفكر معها ويستوعب آلياتها ويحولها إلى أداة تفكير خاصة به ويتوقف عن إدِّعاء قيادتها والتنظير لها. فيتطور معها بالنتيجة. وهو ما يقودنا إلى القول بأن التفكير مع الشارع في لحظة ثورته ينتج المثقف العضوي بمعناه الجديد.

ما هي ملامح هذا المثقف؟

أولا إنه ليس أكاديميا بياقة بيضاء يعرف المناهج ويحدد طرق التفكير لغيره.

إنه ليس مثقفا وسيطا بين المعرفة والناس يقودهم إلى ما يجب أن يعرفوا على اعتبار أنهم أميون مزمنون غير قادرين على الرقي الفكري إلى المثقف.

إنه ليس من يصبغ قداسة على النصوص(مهما كان مأتاها) وليس مفسرا لنصوص مقدسة.

قد يكون واحدا من العامة يعرف ما يريد ويذهب إليه بلا قيادة غير إيمانه بالصواب المشترك.

قد يكون ذلك النقابي الذي يتلقط خيط المطالبة الاجتماعية فيخرجه من المطلبية الخاصة إلى المطلبية العامة ويقنع به.

قد يكون المسؤول المحلي المنتخب الذي يحسن الاستماع ويجتهد قبل تلقي الأوامر من قيادة منعزلة عن واقعها المحلي.

هو هؤلاء معا وتزيدهم التجربة مرانا ومعرفة بما ينبغي أن يكون، بالرجوع فقط إلى التجربة اليومية لا إلى كراس فكري قديم.

الثورة في تقديري تغير الآن صفة المثقف العضوي وتعيد تحديد منشه و موقعه الاجتماعي. وتفتح إمكانية للجميع في المشاركة و القيادة وتحصيل الفائدة المادية. الثورة تنهي

النبؤات والمرجعيات الجاهزة. بما يجعلني استنتج بهدوء أن هذه الثورة وضعت حدا لأصولية المثقف.

لذلك فان المطالبات الثورية التي تتبلور الآن بالقول بالنظام البرلماني وبالقول بتوزيع السلطة التنفيذية على المحليات أي بمعني إرساء الحكم المحلي غير المركزي هي مطالبات نخبة جديدة تعرف أهدافها وتملك أن تتصرف في ما تملك وتصنع بنفسها ما تريد. هذه المطالبة ليست في تقديري الأولي مجرد رغبة في امتلاك سلطة والمشاركة مع المركز العارف بكل شيء وهي طلب مشروع في حد ذاته. بل هي أفق حكم جديد مختلف. يجعل المحلي بيد أصحابه بما يؤدي إلى إنهاء التحكم الفوقي. ويسبق النخبة المحلية في القيادة والتفكير على النخبة القديمة المتمترسة في تعاليها (أبناء العائلات الارستقراطية الحضرية خاصة، أو أبناء الجامعات الأجنبية أو حتى المحلية المغرمون بالمصطلحات الكبيرة التي تشكل بالنسبة إليهم هوية مهنية قبل أن تكون مرجعيات علمية مفهومة وقابلة للتطبيق).

إنه قلب كامل لآليات التفكير والحكم. وإنهاء أخير لترسيمة النخبة المتعالية الحضرية بالخصوص التي تقود الأرياف الأمية. هنا في تقدير مليء بالحماس والتفاؤل والقليل من التنظير، سيجد الناس النقطة الوسط/ اللقاء. أي التفكير و القيادة. لأن المدار الأساسي لكلا الفعلين، سيكون التصرف في الحياة اليومية. حيث تسقط الأيدولوجيا وتنتهي التنظيرات غير العارفة بما يجري وبما يتفق عليه الناس من تدبير أمرهم. دون التفكير في ما سيكون عليه الأمر لو إنهم اتبعوا فكرة غير فكرتهم مما أنتج فكرًا آخر في مكان آخر في بيئة أخرى. الثورة وبعد فشل دولة النخب ستنتج براقماتيتها الخاصة والتي ستقترب كثيرا من نظام التسيير الذاتي الذي ظهرت بواكيره ونجح نسبيا في المجتمعات الاسكندينافية حيث للفرد مكانة في التسيير سواء داخل مكان العمل أو مكان السكن. أي في مواضع العيش المشترك وسياقاته.

لا نحتاج هنا إلى الدفاع عن الحكم المركزي والتفكير المركزي والمثقف المركزي. لن يتلاشي الحكم المركزي أو الحكومة، ولكن ستتحول بالتدريج إلى رموز دستورية تسهل العلاقات الخارجية أكثر مما تنظم الداخل اليومي أو المحلي المعيش. الإدارة المحلية هي بيئة الديمقراطية والحوار الفكري الحقيقي. بيئة قتل التناقضات القديمة المتخلفة كالقبيلة والحزب. بيئة التحاور في التدين والتكفير وبيئة البحث المشترك عن العدالة الاجتماعية. ستحل تناقضات أخرى ولكن على أسس جديدة بين براقماتية الثورات وتوجهها العملي لتطوير اليومي القائم على التشريك الكامل للفاعلين وبين الأصولية الفكرية ذات المرجعيات المتسامية. لن تكون في تقديري تناقضات طبقية (بروليتاريا ضد برجوازية) أو عقائدية إيمانية(إيمان ضد كفر) بالله أو بالمفكر العبقري (القائد الفكري مؤسس المدارس الذي يزعم النبوة). ولكن الصراع سيكون على مقدرا النجاعة في تطوير الواقع المحلي ليحقق أكبر قدر من المطلب الجماعي في الحرية والعدالة الاجتماعية أي التمكين الاقتصادي للفرد. بهذا المعنى يدخل الكلام في التبشير أكثر ما يبقى في التحليل ولكن.

هل هذا تبشير أم بشائر ظهرت علاماتها؟

كثيرة هي العلامات التي يمكن التقاطها على التوجه نحو الاتفاق النهائي على إنهاء النّبوءات الفكرية والدينية. بما في ذلك الأزمنة السابقة للثورة. لقد اكتشفت الطوائف الدينية التي جمعت بينها أوطان واحدة أن الأفضل هو التعايش واقتسام اليومي دون الاتكاء على المراجع الفكرية والروحية التي كلّما فقدت سلطتها على أتباعها أيقظت التناقض لتعيش منه. ولأن منجزي هذه الثورات ليسوا إلا الشعوب نفسها فإنها اكتسبت و ستكتسب من الوعي اليومي ما يجعلها تنهي عملية العبث بالسلم الأهلي التي يصل إليها الناس بقطع النظر عن القبلة التي يصلون لها.(التعايش السني الشيعي والعربي الكردي في العراق وسوريا والمسلم القبطي في مصر والأمثلة كثيرة).

نعم إن الكتابة تحت وهج الثورة الجائشة الآن يخلط بين التمني والتحليل فالمسافة بين الأحلام والحقيقة

تذوب. ولكن مسارات التطور والتحديث في الشرق كما في الغرب بينت أنه في غياب الأنبياء المزيفين ينتج الناس عقلا فعالا ومفيدا. عقلا عمليا.

لقد رأينا الثوار في عملهم السلمي الواعي يقصون من منابر الخطاب كل متزعم خارج من مخبئه في الداخل والخارج الذي لم يسمح له بإنجاز الثورة وحده أو مع الآخرين. كان في ذلك بتقديري رد جلي على الزعامات الكلاسيكية. ورد على فكرها الجاهز يمينا ويسارا. ودعوة إلى النخب الجديدة التي بينت ملامحها أعلاه أن تتقدم وتقود معركتها بنفسها. معركة تحررها من أكاذيب الحاكم ومن أكاذيب الزعماء الذين لا يختلفون عنه إلا في التسميات. وكما أسلفنا أعلاه فإن هذه الثورات لم تقم ضد الحكام فقط ممن أفحشوا في استعمال السلطات المادية بل أيضا ضد النخب المفكرة والجالسة والتي أفحشت في العبث بأحلام الناس وطموحاتهم دون أن تقدم لهم خيارات عملية فعالة. ولقد اكتشف الكثير في مسار الثورة أن بعض هذه النخب كانت تقاول مع السلطة على الشعب المغيب في الأرياف والمداشر الصغيرة خاصة، وتأخذ ما يكفي لتظل به في المعارضات التي لا تتحول أبدا إلى ثورات.

ولكن رغم الخلط بين الأحلام والواقع، فإن هذه الأفكار الأولية لن تكون أبدا تبشيرا من مثقف(نبي جديد) إلى شعب أقل ثقافة أو رغبة في قيادة العامة تحت مسمى المثقف العضوي المقتدر بحكم التكوين الأكاديمي. نعم في هذا الخطاب الكثير من الفوقية وفيها زعم بالتواضع ولكن مؤشرات كثيرة تدل على واقعيّتها وتحولها إلى أفق تفكير وعمل يغير مسار الثورات والأمم. وهنا الثورة الثقافية الحقيقة.

لن نعود بمفهوم الثورة الثقافية إلى التجربة الصينية والتي اعتقد أنها قابلة للتسميات إلا تسمية الثورة الثقافية الحقيقية. فقد كانت ببساطة أمرا من قائد يزعم الثقافة بتصفية أعدائه دون سماع دفاعهم (صورة معادة للقائد النبي والشعب الغبي). ولكن هذه الثورة تفتح بابا كبيرا للنقاش الفكري حول من هو المثقف الحقيقي وما هي الثقافة الحقيقية وما هي الرموز الجديدة التي تشحن نصا ثقافية وتعطيه المعنى المقبول.

ولكي لا نثقل على قارئ يستعجل نشرة الأخبار الأخيرة فإن هذه الثورة الثقافية تتميز بما يلي ولقد بدأت بعد في :

- قتل المثقف النبي وإنهاء دوره، وتحطيم أقلامه وتقطيع كراساته الأيديولوجية.

- قتل الزعيم السياسي الفذ ذي القدرات الخارقة أو نصف الإله.

- قتل الانتماء الحزبي الضيق وفتح باب الانتماء للذات الفردية المؤمنة بالتعايش داخل أنانيتها.

- وضع حد للرسالات الأصولية التمامية في اليسار واليمين.

- دحض الزعم بان العامة جاهلة أبدا وغوغائية.

- دحض أسبقية المدن وأهل الحضر على أهل المدر وإلحاقهم بمركز ما بصفته عاصمة أو محطة أساسية في مسار تقدمهم. ودحض الزعم بوجود صراع أزلي بينهما.

- قتل البرامج المسبقة المخططة بعيدا عن حاجة الناس في انتظار حملهم إليها بقوة الدعاية أو بقوة العصا.

- إنهاء المناحة الثقافية التي لم يفلح المثقفون في الخروج منها خاصة بعد هزيمة 67 والتي بثت روحا محبطة بين الناس، زاد المثقفون في تكريسها نتيجة لفقدانهم أدوارهم واحتمالات المشاركة السياسية التي كانوا ينتظرونها.

هل ينتهي الحديث في الثورات الخارقة؟

لقد أنتجت الثورات دائما موجة من الفرح والتفاؤل بين الناس. وغيرت أنظمة التفكير السابقة لها وعسى أن يكون هذا الكلام قراءة في هذا الاتجاه. لقد كتب في الثورة ما تنوء به الجبال ولكن لم تتم الثورة بقراءة الكتب. لم تخرج من الجهل ولكن كان يلزمها شيء من

العزيمة التي لا تتعلم في الكتب. هذه العزيمة هي الأمل في استمرار الثورة في إنجاز مشاريعها الصغيرة والكبيرة. التمكين للإنسان على الأرض الآن. الفتية المغرورون أنجزوا الثورة وتجاوزوا بحر الظلمات ويدخلون ميناء الديمقراطية ظافرين. فما الذي يلزمهم ليرسوا؟

أن يتوقف المثقفون عن تعليمهم إدارة الدفة.

لقد أعادوا اختراع العجلة. ووضعوا شروط ابستيمولوجيا الفرح. وهي أن الغد في متناول اليد بلا نواح على طلل قديم ولا جنة في الغيب تغنينا عن جنة الأرض الجميلة. وهي أن الأصولية الفكرية في اليمين واليسار لا تختلف عن الدكتاتورية. والتقدم يقتضي الحرية. وقد وضعت شروطها من الأحرار للأحرار فقط.



ماذا حدث في تونس، انتفاضة أم ثورة ؟ محاولة لقراءة وتحليل

معز السالمي / باحث، تونس

إنّ المتبع للأحداث التي جرت في تونس منذ ديسمبر 2010 إلى يوم 14 جانفي 2011 ليبقى في حيرة من أمره. كيف أمكن الإطاحة بدكتاتور بقي جاثما على البلاد والعباد لمدة 23 سنة بدون منازع؟ كيف أمكن التخلص من طاغية في غضون 4 أسابيع من الاحتجاجات وحصيلة من الموتى والجرحى لا تتجاوز الألف شخص؟ لو أن هذا المتبع قيل له قبل هذه الأحداث أن هذه ضريبة التغيير، لما كان أخذ هذه الفرضية على محمل الجد ولآعتبرها ضربا من الخيال أو المزاح، لأنه عقلانيا لم يكن هناك مؤشر يدل بأن تغييرا ما يمكن أن يحدث.

صحيح أنه كان هناك تذمرا لا يكاد يتوقف من الفساد والرشوة وغياب الحريات والبطالة والعنف (خاصة في ملاعب كرة القدم) وأنه كانت هنالك بعض الإحتجاجات العمالية في بعض الأماكن (مثلا في الحوض المنجمي وسط البلاد) لكن لا شئ كان ينبئ بأن الأوضاع ستنفجر بصفة دراماتيكية. فظاهريا الأمن مستتب، والإقتصاد يواصل نموه المعتاد، والإستثمار لا يتراجع، وشهادات التكبير والإعجاب لا تكاد تتوقف تقريبا من كل دول العالم ومن الداخل للتنويه بالمستوى الراقي الذي وصلت إليه تونس - حداثة مرموقة، تحرر للمرأة واندماجها في الدورة الإقتصادية، شباب متعلم ولا يكاد يتوقف عن الحراك، ليس هناك مشاكل طائفية ولا دينية، إلخ.

إذن كيف يمكن لنا أن نفهم هذا التغيير المفاجئ واستخلاص الدروس حتى لا نفاجأ بهذه الصيغة؟ وحتى نكون منصفين ومتواضعين، ولأننا فوجئنا بإمكانيات الشعب وبقدراته وبقلة فهمنا للأوضاع قبل تفجّرها، فيجب أن نقر بـأن فهمنا واستخلاصاتنا لما حدث في تونس في مستهل سنة 2011 لا يمكن تقييمه إلا بصفة بعدية. مما سيجعل هذه القراءات ممرّا لقفزة نوعية لدراسات جديدة ومقاربات ثرية. فَفَهْمُنا وقراءاتنا يجب أن تدرس الواقع مع الأخذ في الإعتبار المسافة اللازمة للموضوعية والنقد. فغياب هذه المبادئ العلمية هو الذي كرس الرؤية الوردية للأوضاع في تونس وجعل أكثر المفكرين والسياسيين غير قادرين على مجاراة الواقع وفهمه. فمثلا، تقريبا كل ما كان يصدر من أدبيات في الوطن العربي والذي كان يحظى بالمتابعة والدراسة يدخل في خانة علاقة الدين بالسياسة والمجتمع (كيف يجب على الفكر الديني التأقلم مع الحداثة للقضاء على الإرهاب) أو أنه يتعرض للتغيير

الفوقي بل ينشده (كيف يجب على الدكتاتورية في الوطن العربي فتح مجال للحريات حتى تقلل من الإحتقان الإجتماعي). إن ما يجمع بين هذه القراءات إهمالها أو تناسيها للعنصر الأهم في التغيير: الإنسان أو الشعب. بعبارة أخرى لم يكن هنالك إقتناع بقدرة الإنسان على التغيير وتجاوز وضعه المزري لابتكار وضع مغاير. فالتصور السائد في هذه البقعة من الأرض والذي يجمع كل القوى الفاعلة في الواقع - بتصوراتها الفكرية السياسية والدينية والإقتصادية والإجتماعية والحزبية - لم تكنْ تُكنُ أي قيمة للتغيير المتأتي من تحت والذي أساسه الإنسان- وحتى التي كانت تؤمن بالإنسان كانت تراه ملهما، خارقا للعادة ومنقذا للأمة. ومما يدعم هذه التصورات الشواهد التاريخية والتي لم تحتو إلا على الانقلابات العسكرية والتدخلات الأجنبية والائتلافات والمناورات الحزبية كنماذج للتغيير.

إذا وفي خضم هذه الوضعية الفكرية المبنية على رؤية محددة للتاريخ وللواقع وللإنسان، وجدلية هذه العناصر مع تصوراتنا لآليات التغيير المفهومة أساسا كديناميكية فوقية بالضرورة، يمكن لنا أن نعي مدى دهشة المحللين والخبراء من كل حدب عند إندلاع شرارة "الثورة" في تونس وعدم قدرتهم على فهم ما يجري حقيقة في الواقع، ناهيك عن تفسيره عقلانيا وعلميا. فالمدهش حقا أنه لما كانت الأحداث تتسارع بوتيرة جنونية وحتى بعدها، كان أكثرية المحللين والمتمكنين من شؤون "الأمة العربية" يختزلون ما يحدث في شابّ حرق نفسه أمام مقرللولاية (لتعدي عون من أعوان النظام الدكتاتوري عليه) عند منعه من العمل وإهانته، ومن ثم انطلاق المظاهرات المطالبة بالتشغيل والطعام وعدم تهميش مناطق وشريحة من الشباب وحرمانهم من ثمرات الطفرة الإقتصادية إنتهاء بتوسع مناطق الإحتجاجات وعدم القدرة للسيطرة عليها، مع تحول نوعي في المطالب لتصبح سياسية بالأساس ومتلخصة في مطلب أوحد: رحيل الطاغية.

فالذي حصل في تونس فرض على الدارسين للشأن العربي توسيع نماذجهم ونظرياتهم في التغيير ليستوعبوا النموذج التونسي الذي فتح بذلك مكانة للتغيير الحقيقي المبني على الإنسان وقدراته اللامحدودة. لكن إلى حد الآن هذا النموذج يشكو من الإختزال وعدم الفهم (مما يفسر ما نراه من محاولة نسخه في أماكن متعددة من الوطن العربي بافتعال الشرارة التي من المفروض لها توليد التغيير بإحراق عدد من الشباب أنفسهم في الساحات العامة). فالذي يجب إدراكه في أي نـمـوذج للتغيير -والذي لم يُستوعب في الحالة التونسية ولا يمكن اختزاله- حتى نتمكن من فهم ما حصل وإستنتاج ما هو خاص بتونس وما يمكن تعميمه على كثيرمن الدول في الوطن العربي هو كل تلك الديناميكيات المتداخلة والصيرورات المتفاعلة والتي أدت بتفاعلها من جهة مع الواقع - مع الأحداث التي كان مصدرها الفعل الإنساني قبل رحيل الطاغية - ومن جهة أخرى مع مكونات المجتمع البنيوية - الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والنفسية والدينية والأخلاقية إلخ - السابقة على الفعل الإنساني والتي تحدده وتعطيه طابعا خاصا به. فهذا التفاعل على أرض الواقع بين الإنساني والبنيوي والذي كان يتفاقم تدريجيا وبصفة خفية محدثا تناقضات وشروخات طفيفة ولكنها في كل مرة تتعمق هو الذي أدى في آخر المطاف إلى الإنفجار في تونس.

إذن ومن هذا التصور، ما هو كنه وصيغة هذا التفاعل بين الإنساني والبنيوي والذى أدى إلى التغيير في تونس ولم يؤدّ إليه في أماكن أخرى من الوطن العربي؟ أيكفي أن نقول بالتفاعل بين الإنساني والبنيوي حتى نكون قد وضعنا أيدينا على سر تركيبة التغيير وستكشفنا مكوناته الأساسية وعناصره الفاعلة. إن الذي يهمنا من هذا التفاعل هو نوعه ومداه وسعته إذ في ظروف معينة ومحددة أعطى النتائج التي نراها اليوم. فلو أن أحد الفاعلين الأساسيين أخذ قرارا مغايرا للذي أخذه في الواقع - مثلا لو كان المسؤول الأول عن الجيش قرر دعم الطاغية - لكان التفاعل على هذا

المدى بين هذا القرار الإنساني والعناصر البنيوية - هنا المكون السياسي وأداته الأمنية - أدى إلى نتائج مغايرة. وإذن يصبح مهما جدا الأخذ بعين الإعتبار والتركيز على مدى التفاعلات الإنسانية والبنيوية المنبثقة في الصيرورة التاريخية وآليات تغيرها في الواقع حسب الظروف والمستجدات.

المنظومة الدكتاتورية لنظام بن علي :

تتصف المنظومة الدكتاتورية لنظام بن علي في آخر سنين وجودها بخاصيتين: ديناميكية "الإتحاد والإقصاء" وديناميكية "الأستئثار" وتفاعلهما معا. فميدان السياسة كان حكرا على نظام بن علي ولهذا كانت كل مؤسسات الدولة في خدمة ديناميكية "الإتحاد والإقصاء" وذلك منذ السنين الأولى من توليه الحكم. هذه الديناميكية حتمت تكتلا عضويا بين الحزب الحاكم والأجهزة الأمنية والقضاء والإعلام وشريحة معتبرة من الشعب - رغم أن هذا العنصر كانت أكثريته محايدة لأنه لم يكن يشكل معارضة فعلية للنظام. فهذا التكتل أو الإتحاد كان لابد منه، في تصورات بن علي، حتى يترسخ نظامه وحتى يتسنى خلق أرضية مواتية للإستثمار ولإقتصاد متنام. ومن جهة ثانية كان هنالك توجه قوي ومواز للأول لإقصاء كل من لا يمكن أو لا يستطيع إحتواءه وموافقته لتصوره للسياسة والمجتمع ككل. *فميدانيا، استطاع بن علي عبرتسخير تكتله* العضوي تشريد أو احتواء أو نفي (أو حتى القضاء عليهم جسديا) أكثر معارضيه من السياسيين والمفكرين والناشطين في حقوق الإنسان.

فالقرارات السياسية كانت حكرا على بن علي وكانت متنزلة من فوق إلى هياكل النظام - الحزب بأجهزته المختلفة وممثلي السلطة في الجهات ومن ثم إلى كافة الشعب. فغياب الهياكل الفعلية والنزيهة لتتبع مدى تفعيل تلك القرارات والنظر في نتائجها في الواقع وتقييمها لتغييرها أو تعديلها لم تكن لتقلق السلطة بما أن السلط الحزبية ومؤسسات الدولة كانت تسهر على تلك القرارات وتطبيقاتها. إذ فقد تم تكريس طبقة من البيروقراطيين ومن المنتمين إلى الحزب الحاكم بين محتكر الميدان السياسي وبين بقية الشعب مما منع من وصول تذمرات وشكاوى المواطنين إلى أعلى هرم السلطة.

فديناميكية "الإتحاد والإقصاء" لم تتوقف على الأشخاص والأحزاب والمعارضين بل طبقت على جهات ومناطق بأسرها مع كل ما تحتويه من شرائح مجتمعية مختلفة وخاصة من الشباب المتعلم والعاطل عن العمل. فالجهات التي كانت منضوية في صلب الإتحاد هي المدن الشاطئية السياحية والمناطق الصناعية والفلاحية التي لم تكن تمثل عبءًا على النظام والتي كانت تشارك بصفة فعلية في النمو الإقتصادي. أما المناطق المقصية من منظور السلطة والتي تمثل عائقا لارتفاع مؤشرات النمو الإقتصادي فهي المناطق الداخلية والتي لا حظ لها من التشغيل وحتى من ذكرها في الإعلام الرسمي. فهي حقا يمكن اعتبارها مناطق منكوبة ومحاصرة خاصة بعد تضييق التجارة مع ليبيا وتقليص فرص النزوح إلى أوروبا.

فهذه الديناميكية سببت أضرارا جسيمة على كل الجوانب: السياسية والإجتماعية والإقتصادية والأخلاقية. فالمجتمع التونسي وإثر عقود من نشر التعليم بين كل شرائحه كأداة للخروج من التخلف وتوفير فرص متكافئة للجميع للعمل ولتحسين حياتهم المادية والإجتماعية، يجد نفسه بفضل هذه الديناميكية متخلّيا عن قطاع لا بأس به من مواطنيه ومن مناطقه. ولكن لا يجب أن يُفهم هذا التقسيم على أنه راديكالي ونهائي لكل المواطنين وفي كل تلك المناطق. فعلى مستوى الواقع، هنالك شريحة صغيرة ومناطق محددة مربوطة مصلحيا بالمركز والتي لها حق التمتع بالحياة والأمن، والتي لها إرتباطات مباشرة أو غير مباشرة بالحزب الحاكم أو بالسلطة السياسية أو الإقتصادية. نفس الشيئ ينطبق على ما يعبر عنه بالمناطق الشعبية المحاذية للمناطق المتحدة مع بعضها إقتصاديا وسياسيا.

يجب أيضا أن ننوّه أن هنالك إمكانية المرور من مناطق الاتحاد إلى مناطق الإقصاء في أي لحظة والعكس بالعكس. ولكن السقوط في مناطق الإقصاء أصبح السمة الطاغية في السنين الأخيرة من نظام بن علي وهو ما يعبر عنه سوسيولوجيا بتقلص جلي للطبقة المتوسطة. فهذا التكريس الفعلي لنوعين من المواطنين ومن المناطق هو الذي سهل لتفشي مفهومي "الجهوية" و"اللامبالاة" وخاصة لدى الشباب.

نتيجة لديناميكية "الإتحاد والإقصاء"، وخاصة عبر وسائل الإعلام الرسمية، تكرست فكرة الزعيم "المنقذ" و"الملهم" الذي إستطاع أن ينقذ البلاد من براثن التطرف والإرهاب والمحافظة على مكتسبات المجتمع الحداثوي أو على طريق الحداثة. في الحقيقة، هذه الفكرة كانت متفشية منذ عهد بورقيبة وكانت متأصلة في خطاب إيديولوجي يُشَرْعَن لها بأن هذا الأخير هو محرر البلاد من الإستعمار، وأنه مؤسس الدولة التونسية الحديثة وصانع الإنسان الجديد المتحرر من التخلف والرجعية والمتعلم لمواجهة الصعاب ومجتمع متوازن وفاعل لبناء اقتصاد متطور. بغض النظر عما كان يحمله هذا الخطاب من مبالغة وتناقضات مع الواقع إلا أن حقبة بورقيبة حققت نقلة نوعية من مجتمع متخلف على كل الأصعدة إلى مجتمع متطور على عدة أصعدة مما سهل لتكُون فكرة "المنقذ" مقبولة لشريحة كبيرة من المجتمع (ولكنها أصبحت تدريجيا وفي آخر عهده غير مقبولة خاصة من الشباب). ولكن في عهد بن علي فإن هذه الفكرة أخذت مكانة كبيرة في تركيبة نظامه كإيديولوجيا وتم استعمالها بصفة آلية ومكثفة كصورة لها شرعية في ذاتها. لذلك كان يجب أن يكون الرئيس ناصعا، على مستوى المظهر واللباس، ليست له أي تجاعيد أو تلون، مما يوحي أنه لا تنطبق عليه نواميس الكون وخاصة التقادم الزماني.

وبموازة لفكرة "المنقذ"، تم أيضا ترسيخ فكرة "المعصوم". فالمتَحد معه لا يجب أن يخطىء، مما يُزعزع الثقة فيه وربما يقضي على وهم التوافق الروحي والكلي بين الحاكم والمحكوم. فإرادة بن علي لـ«تصريف كل شيء» بنفسه جعله يعول على وزراء تكنوقراط يمكن تعويضهم بسهولة، حُشروا في وضعية "الشيخ والمريد" تربطهم برئيسهم علاقة أداتية لِمَدِه بما آلت إليه قراراته الأخيرة وانتظار التعليمات الجديدة. فلا يُسمح لهم بأخذ القرارات المهمة أو المصيرية، فهذه حكر على الرئيس، حتى وإن كان مبعثها أحد وزرائه. وإن كان هنالك أخطاء أو تجاوزات فحتما الرئيس لم يعلم بها، ومأتاها عدم تطبيق التعليمات والقرارات كما يجب. فالأنزلاقات والتناقضات والتجاوزات ليس "المعصوم" مسؤولا عنها بل هي منبثقة من المسافة التي توجد بين الأمر والواقع أو عدم فهم لِكُنْهِ تلكم القرارات والتهاون في تفعيلها أو أيضا الشق المقصيّ والمناوئ لنظام بن علي. فهذا الشق هو المسؤول مثلا عن الصورة السلبية التي تتداولها بعض وسائل الإعلام الخارجية والمؤسسات الحقوقية.

إنّ هذه الديناميكية الأفقية المبنية على الاتحاد العضوي بين النظام وأجهزته ومؤسساته وبين شريحة من الشعب في مقابل الإقصاء لمناطق كاملة وشرائح من المجتمع، لم تمنع من وجود ديناميكية عمودية مبنية على التنافس والخوف والريبة بين عدد من أجهزة السلطة حتى يتسنى من جهة تكريس أقوى لفكرة "المنقذ" وربط كل جهاز مصيره بمصير الرئيس عبر التفنن في خدمته والولاء إليه أكثر من الأجهزة الأخرى، ومن جهة أخرى السيطرة على كل جهاز عبر تفشي فكرة أنه عليه عمل المزيد حتى يتسنى ردم الهوة بين الأمر والواقع وتكريس أكبر لفكرة "المعصوم". فنجد مثلا أجهزة أمنية تتنافس بينها (جزء منهم تحت إمرة وزير الداخلية وجزء آخر تحت إمرة الرئيس) وأجهزة في الحزب الحاكم تتنافس بينها في خدمة الزعيم، وهي تتنافس في عدة ميادين مع عدة أجهزة من الأمن (خاصة في نبض حس الشارع ومحاصرة المقصيين والسهر على إرساء وتطبيق العقاب الإداري عليهم). إن هذا التداخل والتنافس في خدمة رأس السلطة بين عدد من أجهزة النظام مع فرض

وتعميم منطق التماثل التام بين الحاكم والمحكوم باسم الإتحاد من أجل حماية مكاسب الوطن خلق أرضية خانقة لم يكن لحرية الإنسان مكان فيها حتى يتسنى له تفجير طاقاته من دون قيد أو وصاية أو توظيف واستيعاب له في بؤرة النظام وآلياته.

و مع هذا الاختناق المقنّن والساهرة عليه الدولة بكل أجهزتها وسلطاتها، تولدت ديناميكية جديدة في السنين الأخيرة من حكم بن علي، تمثلت في وجود وحماية ما يعبر عنه بـ"العائلة" وهو تكتل عضوي صغير العدد ولكنه قوي النفوذ والسلطة يمثل "عصبية" مبدؤها الأساس هو السطو على ثروات البلاد في أسرع وقت ممكن وبكل الطرق الممكنة. ومفهوم العائلة هنا يحتوي على كل من أفراد العائلة الموسعة لزوجة بن علي وأفراد العائلة الموسعة للزعيم وأصهاره (عبر زيجات بناته من عدد من العائلات ذات السلطة والجاه في البلاد) وبعض المقربين منهم والحائمين حولهم. فهو مفهوم مطاطي ومتغير في تشكيلته نظرا لأن إسم عائلة زوجة الرئيس متداول جدا في تونس وأن المقربين منهم عددهم كان يتغير حسب المصالح وقوة الجذب المتبلورة في المكان وفي الزمان.

فبتداخل جميع الديناميكيات، "الإتحاد والإقصاء" و"الأستئثار"، بدأ نظام بن علي تدريجيا يعيش تناقضات واحتجاجات أكبر وأعمق، تمكن في الأول من السيطرة عليها ومجاراتها، ولكن مع تفاقمها والاستهتار والتهاون بعدد من جوانبها ونتائجها، رجعت على نظامه بعواقب وخيمة لم تكن في الحسبان فعجّلت برحيله.

مع تواصل أجهزة بن علي في التمكن والتحكم في معظم جوانب الحياة في تونس وتوظيف ديناميكية "الاتحاد والإقصاء"، حصل تراجع شيئا فشيئا لهذه السيطرة المطلقة في الميدان الاقتصادي لصالح العائلة. فالاقتصاد التونسي يعتبرعامة مثالا للنمو في المنطقة لبلد ليس له موارد طبيعية ويعتمد في الأساس على طبقة من الشباب المتعلم والمتكون في العديد من الميادين. فتقريبا منذ خمسة عشرة سنة يشهد النمو الاقتصادي 5 في المائة كل سنة بصفة منتظمة (4،3 في المائة العام الماضي). وهو تاريخيا مربوط بالزراعة وبالموارد المستخرجة من المناجم (الفسفاط والهيدروكربور) والسياحة (ما بين 6 و7 ملايين سائح في سنة) والصناعات التحويلية (النسيج والتصنيع الغذائي والكهروميكانيكية) مع توجه مدعم نحو التصدير. والمؤشرات الإقتصادية تنحو نحو الحسن: العجز والعملة تم السيطرة عليهما، الاحتياطي في وضعية مريحة، قيمة التضخم المالي مقبولة، ومدى الاستدانة خير من مثيلاته في أروبا. ولكن التحدي الذي كان يؤرق الحكومة هي مشكلة البطالة والتي تتراوح بين 30 و35 بالمائة في صفوف الشباب المتحصل على شهائد جامعية.

و لكن ومنذ اندماج تونس في منظومة العالمية واقتناع الحكومة بأنها "نظام طبيعي" وفتح أسواقها للمنافسة تم المحافظة تقريبا على نفس مستوى المؤشرات الإقتصادية ولكن في نفس الوقت ساهم في زعزعة ركائز البنية الإقتصادية وتقسيمها بين قطاعات تنافسية ومفتوحة على الخارج، وقطاعات أصبحت ضعيفة لأنها لم تستطع مجاراة القدرة التنافسية على الأسواق العالمية (كصناعات النسيج مثلا) مما عزى بالحكومة إلى التشجيع والتعويل أكثر على الصناعات الميكانيكية والتقنيات الحديثة حيث أن المهندسين التونسيين تكوينهم يُضاهي تكوين المهندسين الأروبيين ولكن أجورهم لا تتضاهى (أجر مهندس أروبي أكثر من مرتين إلى أربع مرات أجر مهندس تونسي) ولكن دون السيطرة على مستويات البطالة وخفضها إلى أرقام مقبولة. حسب البنك العالمي، وحتى يتسنى استيعاب عدد كبير من صاحبي الشهائد الجامعية في الدورة الإقتصادية، كان يجب على النمو الإقتصادي السنوي أن يكون بين 7 و8 بالمائة، وهو ما كان ممكنا نظريا.

كان هنالك عائقان وراء عدم القدرة على بلوغ هذا المستوى من النمو الاقتصادي، وهذان العائقان لهما علاقة ببعضهما البعض. فمن جهة كان الإستثمار

الداخلي الوطني في حدود 23 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يعتبر غير كاف لاستيعاب الشباب المتعلم بكيفية كبيرة، خاصة وأن أكثرية هذا الاستثمار الداخلي هو في مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تؤسس على النموذج العائلي\التقشفي بحيث تشتغل بصفة خاصة في الإنتاج القليل الكلفة والموجه للتصدير. ومن جهة أخرى فإن هذا العزوف عن الإستثمار في مشاريع كبيرة مأتاه الخوف من تصرفات "العائلة" التي تتصف بالنهب والسطو، والتي لها سلطة لا متناهية لاستدراج أصحاب المشاريع وسلبهم أموالهم بدون حسيب ولا رقيب. فكل قطاعات الإقتصاد ذات الدخل العالي أصبحت بصفة أو بأخرى مشرفة عليها أو مباشرة تحت إمرتها. أكثر من ذلك، وبفضل تواجد أعوان لها في أماكن مهمة في شرايين الإقتصاد، أصبحت لهم منافذ متعددة ومتشعبة إلى المعلومات المهمة التي تخول لها كسب أسبقية وأفضلية في الوصول إلى المشاريع والبرامج المتواجدة والمستقبلية.

إذن بعلم وبموافقة بن علي، تم تفعيل ديناميكية "آستئثار" "العائلة" بقسط كبير من الإقتصاد تحت حماية القطب السياسي والأمني وبتغاظي وفي أحيان أخرى بمساعدة مؤسسات الدولة كالديوانة ووزارة أملاك الدولة ومصلحة الأداءات وغيرهم. ولكن ما تختص به هذه الديناميكية هي أنها تسهل تجميع والإستحواذ على قدر ضخم من الأموال عن طريق النهب وبحماية من رأس النظام من دون أي إلزام لتوظيفها أو تشغيلها في البلاد. فـ"العائلة" كانت تفرض نفسها في كثير من المشاريع ذات الربح الكبير والسريع من دون أي إمكانية للخسارة أو للآستثمار الذي يحمل دائما في ثناياه المخاطرة.

إذن بتداخل ديناميكية "الإتحاد والإقصاء" مع ديناميكية "الإستئثار" تعمقت تناقضات كانت موجودة في المجتمع مع خلق وتكريس تناقضات وهزات أخرى مما وضع ضغطا شديدًا على مكونات النظام ككل وفي أهبة للانفجار. فالتواجد في نفس الوقت لأشكال جدّ حديثة للنمو الإجتماعي والإقتصادي وللإتصالات وللتكنولوجيا وللإستهلاك (تقريبا حصريا على المناطق المدمجة إقتصاديا) في جو تزايد فيه الفساد والنهب والإستثراء المهول والسريع خارج الأطر الطبيعية المتعارف عليها كان يعطي الإنطباع بالرجوع بالمجتمع إلى الوراء، حيث قانون الغاب وحيث القوي يحسم الأمور لصالحه. زد على ذلك أن إمكانية النهي عن الفساد والسرقة وتحويل موارد الدولة من الملك العام إلى الملك الخاص (وهو مشروع الخوصصة والذي كان أكبر المستفيد منه "العائلة" وبعض الشركات الأروبية) كرس فكرة أن المؤسسات الحديثة للدولة وخاصة الساهرة على تطبيق القانون تخلت عن جل مبادئها ومن أهمها أن كل المواطنين سواسية أمام القانون ومبدأ العدالة في استغلال الموارد العامة للدولة.

والآن كيف لنا أن نفهم هاته الحماية السياسية للـ"عائلة" والتي كانت أحد أهم الأسباب الفعلية في تفعيل تناقضات النظام والوصول به إلى مداه حتى الإنفجار الشعبي ورحيله. كل ذلك نلخصه بما يلي:

1 - عدم قدرة بن علي / عدم رغبته في منع "العائلة" من الإثراء الفاحش لقيمة العائلة لديه وضرورة حمايتها في كل الأحوال.

2 - لقناعته أنه رغم كل المزاعم والمؤشرات التي تقول بوجود أزمة إقتصادية في تونس، فهنالك من يقوم بأعمال مثمرة ويشارك فعليا في دوران عجلة الإقتصاد.

3 - لتصوره أن الإثراء الفاحش والعلني وغير العادل لا يتناقض مع المنظومة الليب والرأسمالية المستفحشة في العالم.

4 - لقناعته أن عدم أخذ أي إجراء قانوني ورَدْعي ضد الفساد المستشري في المجتمع لم يكن ليغير موقف الغرب من نظامه والدعم الذي يحظى به كحامي مصالحهم وكمانع لظهور الإرهاب والتطرف الإسلامي.

5 - لأنه ربما كان منقطعا كليا عن الواقع ولم يكن فعلا يعلم بمدى الفساد الذي وصلت إليه الأوضاع

وأن بعض المستشارين الذين كانوا يحيطون به والموالين لزوجته استطاعوا أن يلونوا له الواقع حسب هواهم.

مهما تكن الفرضية الفرضيات التي جعلت بن علي لا يتدخل لوضع حد للفساد، فإن الذي يُستنتج من تسلسل الأوضاع منذ عدة سنين أنه تمت قطيعة بين المسؤول الأول عن الشق السياسي والفاعل الأول في الشق الإقتصادي. تدريجيا، تقلصت سلطات بن علي وقبضته على الآقتصاد، الذي اعتبر عبر كل مرحلة حكمه كشهادة على نجاح النظام وحكمته في إدارة الأمور. شيئا فشيئا ما كان يمثل قوة النظام، كل الموارد التي وظفها من كل الأشكال (إستثمارات داخلية وخارجية، تكاليف التعليم، إلخ) لبناء اقتصاد من أحسن إنتاجية وأكثر تنافسية في إفريقيا، وبعد أن تم التفريط في قسط كبير منه إلى "العائلة"، أصبح يُعتبر نقطة ضعف النظام. من هنا تقهقر إيديولوجية النظام التي تقول بالتضحية بالحريات من أجل إقتصاد قوي. من هنا أيضا ارتفاع ضغط المتناقضات على النظام.

يُعتبر الحزب الحاكم (ما عدا عدد قليل من كبار مسيريه والذين لهم إرتباط بـ«العائلة») أحد المتضررين من التفريط في قسم كبير من الإقتصاد ومن ديناميكية "الاستئثار" والتي سببت له خسائر جوهرية. فالموارد المالية المتأتية من المنافذ إلى السلطة ومن المشاريع ذات المرابيح الكبيرة أصبحت أهمها في يد "العائلة" مما قلص، من جهة، موارد ونفوذ وثراء شريحة كبيرة من النافذين في الحزب الحاكم، ومن جهة أخرى، جعلهم يطبقون أكثر فأكثر على متوسطي وضعاف الحال وهو ما يفسر تفشي الابتزاز المالي والتسامح معه. فانتشار الرشوة والفساد على كل الأصعدة وتقريبا في كل الميادين يمكن فهمه كإعادة تموضع الحزب الحاكم في المنظومة الجديدة لتقسيم الموارد والمرابيح المالية وإستدراك ما يمكن استدراكه من الخسائر التي إنجرت على دخول لاعب مهم وكبير في تقسيم الموارد. هذه الإستراتيجية أرهقت القدرة المالية للمواطنين وأحدثت "تغيرا بنيويا عميقا" في مكونات الشرائح المجتمعية والمرتبطة أساسا بتقسيم الثروة الوطنية، وجعل بعضها يمر بطريقة بطيئة والبعض الآخر بسرعة من الطبقات المتوسطة إلى الطبقات ذات الدخل المحدود.

تزامن وتماشى هذا التغيير البنيوي مع نتائج سياسة التحرر الإقتصادي وخصخصة منشآت الدولة المتبعة منذ أواخر عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية القرن الحالي. صحيح أن تونس أصبحت أغنى من ذي قبل، فالناتج الداخلي الخام مر من 254،21 مليار من الدينارات في سنة 1999 إلى 972،48 مليار من الدينارات سنة 2009. ولكن هذه الأرقام لا تحكي بقية القصة، وهو أن إعادة توزيع الثروات لم تكن عادلة، وأن النمو في الأجور لم يكن يتماشى مع الزيادة في الأسعار مما عمق مشكل غلاء المعيشة، وأن شريحة كبيرة من المواطنين أصبحت مديونة بصفة كبيرة حتى توفر كل أساسيات المجتمع الإستهلاكي، وأن 10 بالمائة من الأكثر غنى في تونس يستحوذون على 30 بالمائة من الناتج الداخلي الخام بينما 30 بالمائة من الأكثر فقرا ليس لهم إلا 10 بالمائة من الناتج الداخلي الخام. زد على هذا أن الضرائب تعمق هذا التباين عوض أن تصححه وأن حصيلة الآداءات متأتية أساسا من المستهلكين والطبقة الشغيلة متناسية أصحاب الثروات الكبيرة و"العائلة".

ومع كل ما وضحناه من تناقضات وديناميكيات كانت تنخر منظومة بن علي وتنحو بها نحو حتفها، لماذا لم يتحرك الرئيس ويصحح المسار ولو جزئيا حتى يتسنى تخطي الصعوبات والسيطرة على الوضع؟ إلى أي مدى كان يمكن لبن علي أن يحرك أو يؤثر في الحوادث التي كانت تحصل في آخر فترة حكمه أو أن يغير "المكونات البنيوية" أو "الشروط الموضوعية" التي كانت تحدد حرية حركته؟ هل كل ما صورناه عن الحالة التونسية والذي حصل فيها يفسره أساسا شخصية وتصورات بن علي للحكم وتكوينه الأمني، أم أن الدكتاتور كان هو أيضا، ولو نسبيا، سجين مُتَقَبِل للقوى والديناميكيات التي كانت تتفاعل بين بعضها

والذي كان هو آلياتها عوض أن يكون هو مولدها والتي حملته في تمخضاتها وقذفت به خارج سدة الحكم؟

الأكيد أن بن علي كانت له إرادة قوية لرفض أي رقابة مؤسستية أو شرعية لهيبته، والتي لا يجب أن تعرف أي حدود أو عقبات، والتي هي نظريا مطلقة وكليا مجتمعة في شخصه. لهذا كان مرتابًا من كل أشكال السلطة والإستقلالية المؤسستية، فكان يشرف بنفسه على كل المجالس الوزارية المضيقة أو الموسعة (و ليس رئيس وزرائه) والتي تحدد الإختيارات الكبرى للبلاد، ويستقبل بنفسه تقريبا كل الشخصيات التي تزور البلاد مع تضخيم لتلك النشاطات في كل وسائل الإعلام. إن هذا الإرتياب من السلطة المؤسستية وتكوينه الأمني كانت لهما لازمة متأتية منهما وهو ثقته في الولاءات الشخصية والمخلصة له كأساس للعلاقات مع معاونيه. فهذا الولاء التام كركيزة ومكونة منتظمة لحكم بن علي كانت تعزز وتقوي ديناميكية "الإتحاد والإقصاء" لتجعل منها مكونة بنيوية، والتي بنفسها تكرس الإتحاد العضوي مع الرئيس وتجعل من الإقصاء عقابا مخزيا يتربص بكل من يتهاون في دعمه وولائه التام للزعيم.

ثم إن ديناميكية "الآستئثار" كانت تخضع لمنطق تجاوز محددات ومبادئ المؤسسات التي تسهر على الحق العام وعلى العدل بين المواطنين. فبحماية "العائلة" والفساد الذي أصبح مؤسسة في حد ذاته، ولكن مؤسسة فوق وعبر كل المؤسسات، لم يعد للنظام أي وازع أخلاقي، بل تكرست السياسة كأداة فظة لحلحلة المشاكل أو ربما لتعفنها. من هنا أصبح واضحا أن النظام بمحاربته للحركات الدينية ومن ثم الأخلاقيات المبنية على التصورات الدينية ولمدة عقود (باسم محاربة التطرف والمد الإسلامي) وعدم قدرته على تعويضها بأخلاقيات مدنية راقية كان يحضر في نفس الوقت للتآكل الأخلاقي الداخلي للنظام ككل. وحتى محاولة بعث إذاعة ذات طابع ديني (إذاعة الزيتونة للقرآن الكريم) كانت محاولة بائسة لتدارك ذلك التآكل الأخلاقي بعدما تفشت ديناميكية "الإستئثار" وبلغ الفساد مبلغه.

إذن وبناء على ما ذكرناه، يصبح من نافل القول التأكيد على أنه منذ أن توطّدت هاتان الديناميكيتان في صلب مكونات نظام بن علي وتأصّلت في لبه، أصبحت كل الأفعال التي يأتي بها وكل القرارات تأخذ بعين الإعتبار أو تصب في خانة هاته المكونات. ومن نفس المنظور، ولكن ليس بنفس الحدة وليس بصفة مستقرة في الزمان، حددت هاته المكونات كيفية التعامل مع الأحداث ومدى الأفعال والقرارات التي يمكن أن يتخذها الدكتاتور. حيث، بتَمَكنِها أكثر فأكثر كبنية أساسية في صلب نظامه، قلصت من إمكانيات مناوراته وفهم الإشكاليات والتعامل معها بكيفية متوازنة ومتلائمة. وحتى محاولته، ليلة قبل رحيله، المساس بإحدى هاتين الديناميكيتين (حيث وعد بالحريات وبالديموقراطية وبتعدد الأحزاب وغيرها) وإذا بالتخلي عن ديناميكية "الإتحاد والإقصاء" لم تجد نفعا، لأن هذا التنازل جاء متأخرا مقارنة بتسارع الأحداث وعدم إستطاعة فهمها والتعامل معها في الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة. لربما كان يتطلب الموقف في تلك الليلة أكثر شجاعة والكثير من الجرأة، فكان يجب التخلي عن الديناميكيتين في نفس الوقت، بما معناه أيضا التخلي عن "العائلة" بمحاسبتها والإطاحة بديناميكية "الإستئثار"، والتي بالتمسك بها إلى النهاية، قصمت ظهر بن علي و"العائلة".

إذن لا يجب التقليل من الدور الذي لعبه الدكتاتور من جهة، أو الديناميكيات التي تعرضنا لها بالتحليل من جهة أخرى والتي أدت إلى بقائه في سدة الحكم لمدة 23 سنة ثم انهياره بصفة مذهلة وهروبه من البلاد. وأيضا لا يجب أن نقلل من الدور والإشتراك الفعلي للنخب وللحزب الحاكم التي آزرته منذ الأول، بتواطؤ مع الكثير من الجهات كالعديد من القضاة ونواب المجتمع (الذين فصّلوا له الدستور على مقاسه ورموا الكثير من الأبرياء في السجون) ورجال الدين (الذين تغاضوا

عما كان يقوم به الطاغية ونسوا أن يقولوا كلمة حق عند سلطان جائر)، والتي سهلت له البقاء في السلطة وساعدته على تقوية النظام وتلميع صورته واستفادت من وجوده والتي ساهمت مساهمة نشيطة من جهة أخرى في تثبيت "المكونات البنيوية الموضوعية" التي كانت تبدو أزلية لمن لم يدرس التاريخ وتلاعبه بتلك المكونات واستجابته لكل "شعب يوما أراد الحياة".

بعض الإستنتاجات والملاحظات :

وفي الختام نود أن نطرح عدة خواطر وأسئلة وملاحظات حتى نساهم، حتى ولو بقدر يسير، في قراءة وفهم ما حدث في شكل نقاط سريعة، ربما يتم بلورتها بصفة معمقة في وقت لاحق.

1ـ هل الذي حدث في تونس هو إنتفاضة أو ثورة شعبية؟ إن التغيير الذي حصل منذ 14 جانفي 2011 وحتى كتابة هذا المقال هو أكثر من إنتفاضة وأقل من ثورة وهو ما يفسر تردد الكثير من المحللين في نعته أو توصيفه. فهي حركة أساسها الشباب للتغيير وليس للإصلاح، لم تطالب بتوفير الطعام للجائعين والعمل للعاطلين وبتوسيع جانب الحريات لاحتواء بعض الأحزاب والقوى السياسية مع المحافظة على أسس النظام وفلسفته. ولكن هي حركة أرادت التخلص كليا من هذا النظام السياسي وديناميكيات "الاتحاد والاقصاء" و"الاستئثار" لإرساء مبادئ جديدة وديناميكيات مغايرة (التي لا يمكننا الحديث عنها لأنها في طور التشكل) تكون أساسها الحريات للجميع والكرامة للجميع والعدالة للجميع وليس مأتاها من شخص واحد يمن بها على الجميع مهما كان "ملهما" أو "معصوما". ولكن هي ليست ثورة بالمفهوم الكلاسيكي لأنها لم ترد أن تهدم كل شيء وتبني كل شيء من جديد. بل إلى حد الآن ركزت أساسا على التغيير السياسي الذي أساسه الفعلي الإنسان ولم تعر كبير إهتمام إلى تغيير أساسيات الإقتصاد والمجتمع والدين والثقافة وغيره. ربما كل هذا سيأتي بعد حين، ولكن هذا الجانب بقي غامضا، كيف سيتم التعامل معه. فلا ندري كيف ستواجه الأسس الليبرالية الموجهة من الدولة كالخصخصة التي كانت سببا في تكريس الفوارق الإجتماعية والفساد وكذلك موقع الدين من الحداثة وتفاعله مع السياسة وإشكاليات عديدة أخرى هي في آخر المطاف ستحدد الحدث وتعطيه تلونه الإنتفاضي أو الثوري.

2 ـ إن الإنتفاضة/الثورة التي حدثت في تونس بسرعة مذهلة والتي فاجأت كل المحللين والمتتبعين للشأن العربي بصفة عامة والتونسي بصفة خاصة هي أنها أول انتفاضة ثورة شعبية في التاريخ لم ينظر لها قبليا ولم يسبقها مفكرون لِيُنَظِّرُوا لها أساليب وآليات حدوثها. بالعكس، فتحدي هذه الانتفاضة الثورة هو بعث مفكرين لقراءتها بعديا والنظر في ديناميكياتها واستكشاف القوى والمراكز التي سببت وسهلت حدوثها، ومن ثم إعتبارها نوعا ونموذجا جديدا من أنواع التغيير، من خاصياته السرعة والفجئية والإعتماد على الانسان / الشعب وخاصة مكونه الشبابي عوضا عن القوى السياسية أو أصحاب المصالح أو الجيش، وعدم إعتمادها على قائد ملهم لقيادة التغيير والتحدث بإسمه. إذن فهي في تحركها السريع تجاوزت كل نمط كلاسيكي في التغيير وكل القوى التي كانت تطمح في أحسن الحالات أن تشارك، ولو بمقدار صغير، بن علي في الحكم. وبراديكليتها التي طالبت برحيل الدكتاتور تجاوزت الذين كانت تُرْضِيهم أنصاف الحلول.

3 ـ إن مطالب المتظاهرين كانت تهدف بالأساس إلى ردم الهوة بين الإنغلاق السياسي والإنفتاح الإقتصادي، بين المناطق المنضوية تحت منطق "الاتحاد" وتلك التي تعاني من "الاقصاء". فالشباب المتعلم والمهمش، والذي كان يعيش مشاكل عدة لم تستطع السياسة مواجهتها والتخفيض من حدتها (بطالة مرتفعة، عنوسة متفشية، معدلات الجريمة في إرتفاع مطرد، إنسداد تحسن الأفق في المستقبل، إلخ) حدت بهذا الشباب

إلى الأخذ بزمام الأمور وتصحيح مسار وتعميم فوائد النمو الإقتصادي وفي نفس الوقت تنمية الشق السياسي وتعميم فوائده لكل المواطنين.

4 ـ التكنولوجيا الحديثة والتي استعملت بكثافة للإسراع بالتغيير خاصة في الشهر الأخير قبل سقوط الطاغية سهلت من جهة خلق تكتل شبابي لم يعد فيه مكان للإقصاءات من أي نوع، ومن جهة أخرى جعلت هذا الشباب يرى نفسه عبر هذه التكنولوجيا وبفضلها "آنيا" مقتضبا الزمان إلى أقصى مداه مما سهل له التفاعل وتعديل تحركاته في سرعة فائقة. فهذه السرعة أربكت النظام وأدخلته في تناقضات جمة وجعلته في كل مرة يقترح مخرجا لحلحلة المشاكل وإيقاف الإحتجاجات إلا أنه على مستوى الواقع كان يتمّ فعليا تجاوزها بسرعة وتيرة الأحداث. وهذه الإستفادة من مساهمات التكنولوجيا الحديثة سهلت رفع سقف الوعي لدى الشباب بمشروعية مطالبهم والمثابرة عليها.

5 ـ إن القدرة العالية في التحكم في الذات التي كانت لدى الشباب لعدم مبادلة عنف السلطة بعنف مضاد عبّر عن نضجه في التعامل مع الأحداث وإدراكه الفائق لما كان يريده (رحيل بن علي والتخلص من نظامه الدكتاتوري) وجعله يدرك أن كل حركة كان يأتي بها يُشاهدها الناس في كل مكان من العالم وتقريبا بصفة "آنية". وأن الدعم لحركته لا يتأتى من العنف وعبره بل من قوة إرادته في التغيير مما سحب البساط من تحت ساقي السلطة وقتل كل شرعية عنيفة لحل مشاكل وتناقضات تتطلب كل شيء إلا العنف.

6 ـ يجب الإعتراف أن موقف الجيش من الحركة الشعبية وعدم تورطه في قمع المتظاهرين وسحب الدعم لنظام بن علي في آخر أيامه من طرف الحكومة الأمريكية، وكذلك الموقف التاريخي الذي إتخذه الإتحاد العام التونسي للشغل للوقوف بجانب المحتجين ساهم كل بمقداره ومن خلفيته في إنجاح التغيير ورحيل بن علي عن السلطة. فالجيش، وبعد عقود من التهميش وتقليص قدراته وعدده وعتاده، وكذلك غياب إهتمامه وإنخراطه في الشأن السياسي لم يكن قادرا أو راغبا في الإتيان بأفعال تلوث الصيت الذي يتمتع به كحامي الوطن وخاصة، وهذا الأهم، لم يُرِد أن يُحسب على أنه ناصر الدكتاتور عند وقوعه، خاصة أن هذا الأخير قام بتحجيم الجيش وإيثار رجال الأمن عليه وتقريبهم منه. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد إرتأت إستراتيجيا عدم دعم بن علي ونظامه علنا لحصول قناعة مؤخرا لدى مفكريها وسياسييها بأن دعم الدكتاتوريات في المنطقة العربية هو الذي سهل استقواء "التطرف والإرهاب الإسلامي" وأن دعم الأنتفاضات الشعبية المنادية بالديموقراطية لا يكلفها شيئا، خاصة أن التغيير في تونس لا يهدم مصالح حليفها الأول في المنطقة (إسرائيل) وأن الحركة الإسلامية هي حركة معتدلة لا تمثل تهديدا للمصالح حتى وإن وصلت إلى سدة الحكم. أما الإتحاد العام التونسي للشغل فلم يقرر دعم مطالب المحتجين إلا في الأيام القليلة الأخيرة لما أخذت تتعمم في أرجاء البلاد وذلك تحت ضغط قواعده وحتى تيسنى له إسترجاع الشرعية التي تخلى عن جزء كبير منها كل السنين التي كان مواليا فيها للنظام بتسريحاته أو سياساته التي لم تكن في لتدعم قضايا منخرطيه والطبقة الشغيلة.

7 ـ أخيرا، نود الإشارة إلى أن التغيير الذي تم في تونس أصبح نموذجا يحتذى لدى الشعوب العربية التي رأت فيه خير مثال للتخلص من الدكتاتوريات الفاسدة والجاثمة على رقاب المواطنين العرب، والذي يؤكد أن التغيير السياسي ممكن بأساليب سلمية عندما يكون كنهه الشعب وبواسطة الشعب ولخير الشعب. ولكن حذاري أن يصبح وصفة آلية يُتبع بحذافره من دون مراعاة خاصياته وديناميكياته الذاتية ومكوناته البنيوية والظروفية التي سهلت له النجاح والتخلص من الدكتاتورية دون رجعة.

المصادر والمراجع

- سعد البازعي، قلق المعرفة إشكاليات فكرية وثقافية، ط 1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2010، 255 ص.
- المنصف وناس، الشخصية التونسية محاولة في فهم الشخصية العربية، ط 1، الدار المتوسطية للنشر، أريانة، تونس، 2011، 323 ص.
- محمود الذاودي، المقدمة في علم الاجتماع الثقافي برؤية عربية إسلامية، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، 295 ص.
- الطيب تيزيني، فصول في الفكر السياسي العربي، ط 2، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2004، 195 ص.
- مصطفى خلال، الحداثة ونقد الأدلوجة الأصولية، ط 1، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، 410 ص.
- عبد الله العروي، العرب والفكر التاريخي، المركز الثقافي العربي، ط 3، الدار البيضاء، المغرب، 1992، 231 ص.
- عبد الله العروي، السنة والإصلاح، المركز الثقافي العربي، ط 1، الدار البيضاء، المغرب، 2008، 222 ص.
حقائق تونس والعالم العربي، عدد 129، من 24 إلى 30 جانفي 2011.
- Ian Kershaw, Qu'est-ce que le nazisme ? Problèmes et perspectives d'interprétation, traduit de l'anglais par Jacqueline Carnaud, folio, Editions Gallimard, 1992, 414 p.
- Mohamed Kerrou, Hijâb, nouveaux voiles et espaces publics, Cérès Editions, 2010, 203 p.
- Jeune Afrique, Tunisie: les secrets d'une révolution, special 30 pages, N 2611, du 23 au 29 janvier 2011.
Réalités, N 1307, du 13 au 19 janvier 2011, Tunis.
Réalités, N 1308, du 20 au 26 janvier 2011, Tunis.

تحدّيات التّحوّل من الاستبداد إلى الدّيمقراطيّة في تونس أو قراءة تاريخيّة في مسار الحرّيات وحقوق الإنسان

الهادي غيلوفي / باحث، تونس

مقدمة :

بعد أن استقر في الوعي الكوني أنّ الشمولية كنظام سياسي، يقوم على انفراد حزب واحد بالسلطة، وإلغاء الحريات السياسية وتهميش المجتمع المدني، قد سقطت إلى الأبد، افتتحت ثورة الحرية والكرامة في تونس الموجة الرابعة للتحول من الاستبداد إلى الديمقراطية، وبذلك وضعت التونسيين أمام تحديات جديدة، تتمثل على الخصوص في إنجاز مهام التحول الديمقراطي والوصول إلى عقد اجتماعي جديد. مما يثير تساؤلات عديدة: هل تتوافر شروط حقيقية لإنجاز مهام المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي في تونس، بعد إنجاز المرحلة الأولى المتمثلة بإسقاط النظام الدكتاتوري، والوصول إلى المرحلة الثالثة بالاستناد إلى الشرعية الدستورية؟ وما هي القوى المؤهلة لإنجاز هذا التحول، وما هي أدواتها؟

في الواقع يختلف المحللون في تقييمهم للثورة التونسية على صعيد التحول الديمقراطي، خاصة على ضوء ديمومة الاستبداد لعدة عقود من الزمن: فبين مشكك في جدية ومستقبل 'المشهد الديمقراطي'، ومتفائل بما يمكن أن يفرزه هذا المشهد من آثار مجتمعية إيجابية، حتى وإن كانت بطيئة، على المدى المنظور.

ولكن تظل هناك بعض الظواهر المهمة التي يمكن الاتفاق عليها والتي تؤثر بشكل كبير على إمكانيات نجاح مسار التحول الديمقراطي في تونس. إذ أنّ الظاهرة اللافتة للانتباه هي اتفاق الفاعلين السياسيين والاجتماعيين على الوصول إلى المرحلة الثالثة من التحول الديمقراطي كهدف استراتيجي، مع عدم اتفاق هؤلاء الفاعلين حول وسائل تحقيق هذا الهدف وطرق تعزيز أهداف هذا التحول. كما أنّ اهتمام الأطراف الخارجية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، بالدفع بأجندة الثورة ودعم التحول الديمقراطي، أثار جدلاً كبيراً وشكوكاً كثيرةً، إذ يبدو أنّ الغرب ما يزال متردداً في تبنّي الخيار الديمقراطي في المنطقة، لما قد يفرزه من وضعية جديدة غير موآتية للمصالح الغربية.

وفي كل الأحوال فإنّ الديمقراطية عملية مستمرة، تتضمن معاني التعلّم والتدريب والتراكم، ولذلك فإنّ أفضل طريق لنجاحها هو الانخراط في المزيد من معاييرها وأدواتها، على أساس أنها ليست عملية قائمة بذاتها، بل

لها متطلباتها وشروطها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية. ولذلك فإنّ العبرة ليست بتحقيق التحول الديمقراطي فحسب، ولكن توفير ضمانات استمراره وعدم التراجع عنه.

وبغض النظر عن المعاني المتعددة لمفهوم الديمقراطية، فإنّ المفهوم يدور بصفة أساسية حول ثلاثة أبعاد رئيسية: توفير ضمانات احترام حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واحترام مبدأ تداول السلطة طبقاً للإرادة الشعبية والشرعية الدستورية، والقبول بالتعدد السياسي والفكري. ومن أجل صياغة مثل هذا الإطار لابد من إدراك مخاطر الهيمنة القسرية للحزب الواحد التي عرفتها تونس، حيث أنها كانت أداة قمع وتهميش للتعددية الفكرية والسياسية الحقيقية. ليس ذلك الإدراك فحسب بل تنمية فكر سياسي ديمقراطي وتفاهم بين كل الأطراف الفاعلة من أجل إنجاز التحول الديمقراطي المنشود. وفي هذا السياق لابد من الاتفاق على صياغة رؤية مستقبلية للأنموذج الديمقراطي المرتجى، بما يمكن استلهامه من التجارب الأخرى للتحول من الاستبداد إلى الديمقراطية خلال الموجات الثلاث للتحول التي شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وما يمكن أن تضيفه النخب الفكرية والسياسية التونسية على ضوء تجربتها خلال التاريخ المعاصر. وهذا كله يستحيل تحقيقه من دون حوار جدي ورصين تشارك فيه كل التيارات بتفهم وانفتاح ونضج حضاري.

لقد آن الأوان في تونس وغيرها من الأقطار العربية، لأن يفهم كل تيار فكري - سياسي أنّ الآخر واجب الوجود، وأنّ إلغاءه كإلغاء جزء مكوّن من الجسم. ولأنّ التجارب أنضجتنا والحوار الصعب قد بدأ يأتي أكله، بعد بروز ظاهرة التلاقح بين مختلف التيارات على طريق بناء الكتلة التاريخية في كل قطر عربي أولاً وعلى الصعيد العربي ثانياً، فإنه أصبح اليوم من الممكن التفكير في بناء وفاق تاريخي يقوم على: اعتبار الديمقراطية هي المدخل إلى النجاعة التنموية الفعلية. ومن ثم فإنّ إنجاز التحول الديمقراطي يتطلب احتضان مطلب العدالة الاجتماعية، إذ لا معنى للديمقراطية ولا لحقوق الإنسان من دون التمتع بالحرية الأولى، وهي التحرر من الفاقة والجوع والمرض والجهل، في كافة الجهات التونسية. ومما لاشك فيه أنّ الذي يجعل الثورة التونسية قادرة على استكمال إنجاز التحول الديمقراطي، هو التكوّن التدريجي لكتلة شعبية تاريخية، متناغمة ومتفاهمة، ضمت أحزاباً ونقابات واتحادات حقوقية وجمعيات مهنية وثقافية وجمهوراً غفيراً من المستقلين، خصوصاً من جيل الشباب.

ولعل أحد نتائج هذا الوفاق التاريخي يكمن في ما يعرف بـ'الديمقراطية التوافقية' التي تتيح للنخب الفكرية والسياسية التعاون في ما بينها، وأن تتضافر جهودها من خلال هذا الأسلوب الديمقراطي والتوافقي. مع العلم أنّ الديمقراطية التوافقية تتميز بالخصائص التالية:

أ ـ الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة التيارات الفاعلة في المجتمع التعددي.

ب ـ النسبية كمعيار أساسي للتمثيل السياسي، لقد باتت الديمقراطية ضرورة لا مفر منها للحفاظ على التوازن الاجتماعي، فليس من الممكن نزع عوامل التفجير في تونس من دون إشراك الشعب، بكل فئاته وحساسياته الفكرية والسياسية، في عملية البناء والتنمية، لحفزه على التضحية ودفع كل القوى السياسية إلى العمل تحت مظلة الشرعية الدستورية، مما يؤمّن الاستقرار الضروري للتنمية الشاملة.

إنّ ما وقع في تونس هو ثورة حقيقية بكل مظاهرها الحضارية والإنسانية، التأم فيها الشعب بمختلف مكوناته، ولعب فيها الجيش دوراً محورياً، عندما اختار حماية المؤسسات العمومية لا قتل المتظاهرين. وبذلك يكون الشعب التونسي قد طوى، بثورته التي صنعها بنفسه، صفحة قاتمة من تاريخه المعاصر، بعد إزاحة رموز الاستبداد والفساد. وهي ثورة لن تكتمل معالمها إلا بجني ثمار تكون في حجم التضحيات، بما يسمح برسم مستقبل واعد لتونس يحدده الشعب بنفسه، بعيداً عن أية وصاية أو إملاءات خارجية أو تهافت أطراف تسعى لاستغلال دم الشعب والركوب على تضحياته لتحقيق أهدافها الخاصة، عبر تعويم الحياة السياسية

التونسية بعدد كبير من الأحزاب والجماعات السياسية الصغيرة التي لا وجود فعليا لها.

إنّ مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في تونس سوف يظل مستقبلاً غامضاً وملتبساً ما دامت ديمقراطية زعماء وقادة، وما لم تصبح ديمقراطية مؤسسات راسخة، تفتح الأفق أمام الطاقات الحية للشعب التونسي وتدير الموارد المادية والبشرية بعقلانية ذات مردودية إيجابية على كرامة وحرية كل التونسيين.

1ـ تاريخ حقوق الإنسان في تونس :

لقد كان جلّ التونسيين يفتخرون في الماضي بأن بلدهم قد تميز عن محيطه العربي والاسلامي بامتلاكه رصيدا غنيا من النصوص القانونية في مجال حقوق الإنسان، وذلك منذ منتصف القرن التاسع عشر أي بصدور عهد الأمان سنة 1857 الذي يعتبره البعض سبقا تاريخيا مقارنة بالمحيط العربي الإسلامي، ومن ثم تم إعلان دستور 1861 الذي هو ترجمة لما نص عليه عهد الأمان فكلاهما ولد في ظروف داخلية ودولية استثنائية جعلتهما يركزان على المساواة بين سكان المملكة على اختلاف أديانهم حيث أغلب فصول الباب الثاني عشر من الدستور تستهل بالعبارات التالية: جميع رعايانا على اختلاف أديانهم (1) أو سائر أهل المملكة على اختلاف أديانهم (2) أو سائر رعايانا على اختلاف الأديان أو كل من ولد بالمملكة. كل هذه الفصول تؤكد على مساواة المسلمين مع غيرهم مما يؤكد أنّ كلّا من عهد الأمان والدستور لم يصدرا من إرادة ذاتية للبايات رغبة منهم في إصلاح حقيقي مستجيب لضغوطات شعبية مطالبة بتطوير الحقوق المدنية والسياسية في المملكة، بل كان صدورهما استجابة لضغوطات خارجية تهدف إلى تمكين الأجانب من امتيازات تساعد دولهم من التغلغل عبرهم للسيطرة على مقدرات البلاد الاقتصادية عبر سياسة القروض وغزو الأسواق المحلية بالبضائع الأوروبية، في ضل اختلال التوازن بين الصناعة المحلية التي تعتمد على وسائل إنتاج تقليدية وصناعة أوروبية متطورة معتمدة على إنجازات الثورة الصناعية، فلا غرابة أن يحتل الفرنسيين تونس بعد عشرين سنة فقط من سن الدستور (1861/ 1881) ليمارسوا مزيدا من النهب عبر إصدار القوانين والتشريعات التي تمنح معمّريهم أخصب الأراضي والعديد من الامتيازات التي مكنتهم من استغلال ثروات البلاد. وفي ظل وضع اقتصادي ينذر بالانفجار «حيث تكاد الدراسات تجمع على أن الانفجار الاجتماعي راجع في المقام الأول إلى الحالة الاقتصادية المتردية والأوضاع الاجتماعية البائسة التي كان التونسيون عامة، وفلاحو المناطق الريفية خاصة يمرون بها، بسبب ضعف الانتاج من جهة، وارتفاع الجباية ارتفاعا مجحفا من جهة أخرى، وهو ما سبّب ضغوطات كبيرة، أوقعت شرائح اجتماعية واسعة في نكد الحياة، وأفقدتهم الثقة في الدولة ومؤسساتها وإصلاحاتها، وحتّمت عليهم النهوض للدفاع عن حقوقهم المادية الأساسية والوقوف ضد السياسة الجبائية الظالمة والإدارة السياسية الفاسدة» (3).

إن القوانين والنصوص الدستورية الصادرة في تونس منذ عهد الأمان إذا ما تمت دراستها نظريا دون التطرق لتاريخ تونس بإمكانها أن تكوّن قوانين ودستور أرقى الديمقراطيات في العالم، وهذا ما يدفعنا لطرح مجموعة من الأسئلة حول هذه الإشكالية: هل عدم التطابق بين النص والممارسة يعود إلى تقدم النص أو فوقيته !أو إن هذه النصوص تم استنساخها من الخارج إرضاء له، أو هل إن الواقع لم يستطع مجاراة هذه النصوص.

2 ـ في مسألة الرّيادة التونسيّة في مجال النصوص الدستورية :

فالسبق التاريخي لا يعفينا من قراءة هذه التواريخ قراءة موضوعية استنادا لما نصّت عليه هذه الدساتير. إضافة إلى ما تم إنجازه في منظومة حقوق الإنسان على امتداد 150 سنة، بعيدا عن كل تضخيم وتحجيم لهذا التاريخ الوطني الذي نود تناوله بروح النقد التاريخي من زاوية اهتمامنا بتاريخ الأفكار والذهنيات لكي لا ندعي

تفقهنا بالقانون الدستوري. لعل بعض الذين سبقونا بالدراسة أعطوا أهمية كبري لعهد الأمان ودستور 1861 من خلفية تضخيم التاريخ الوطني التونسي وتميزه من زاوية غير حيادية باعتبار إن تونس رائدة وسباقة في مختلف المجالات عن بقية الأقطار العربية وهذه الحقيقة لا يمكن نفيها بالمطلق، غير إننا نفضل عدم تضخيمها لأن الوقائع التاريخية لا تسعفنا كثيرا ولأنّ تونس كغيرها من الأقطار العربية لم تحقق نهضة توازي النهضة الأوروبية أو اليابانية، ولم تحقق تطورا في منظومة حقوق الإنسان يمكن مقارنتها بما حققته الدول الأسكندينافية، بل إن ما حققته خلال القرن والنصف الأخيرين لا يختلف عن محيطها العربي والإسلامي اللذين يحتلان مؤخرة القائمة الدولية حسب تصنيفات الأمم المتحدة.

فعهد الأمان صدر في ظرف دولي تميز باشتداد التنافس الأوروبي على الأسواق الخارجية وضمن نظام مالي يتميز بارتفاع فوائد القروض التي أرهقت ميزانيات الدول المقترضة والتي تحكمها سلالات وعائلات مشهود لها بالفساد من خلال اعتمادها على رجال دولة اغلبهم غير وطنيين استغلوا مناصبهم من اجل تكديس الثروات وحيازة الأراضي التي سيطروا عليها بمختلف الطرق الغير شرعية، وكانت نهاية اغلبهم إما «البيلكة» (4) أو الفرار واللجوء إلى الدول الأوروبية هروبا من العقوبات على غرار (نصير شمامة أو محمود بن عياد) وغيرهم فأمام ضعف البايات وحاجتهم الملحة إلى المزيد من القروض كان لزاما عليهم الخضوع لإرادة وطلبات الدول الأوروبية المقرضة والقيام بإصلاحات تخدم مصالح هذه الدول من خلال سن قوانين وتشريعات لصالح رعاياها الذين هم في الوقت نفسه أدواتها للسيطرة والتحكم في مصائر الشعوب.

كان كل من عهد الأمان والدستور إحدى المداخل الضرورية للتغلغل الاستعماري، فقد جاء عهد الأمان لخدمة الأجانب أكثر منه لتحقيق آمال وطموحات التونسيين في إحداث إصلاحات دستورية لأنهم كانوا يرزحون تحت نير منظومة تشريعية وجبائية قاسية أرهقتهم، فأغلب قواعد عهد الأمان نصّت على حقوق الأجانب دون أن تشيرا إلى أي مكسب للمواطنين التونسيين.

ـ **القاعدة الأولى**: تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان إيالتنا على اختلاف الأديان والألسنة والألوان في أبدانهم المكرمة وأموالهم المحرمة وأعراضهم المحترمة إلاّ بحق وجيه نظر المجلس بالمشورة ويرفعه إلينا ولنا النظر في الإمضاء أو التخفيف ما أمكن أو الإذن بإعادة النظر.

ـ **الثالثة** : التسوية بين المسلم وغيره من سكان الإيالة في استحقاق الانصاف.

ـ **الرابعة** : إنّ الذين من رعيتنا لا يجبر على تبديل دينه ولا يمنع من إجراء ما يلزم ديانته ولا تمتهن مجامعهم ويكون لها الأمان من الأديانة والامتهان لأن ذمته تقتضي أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا.

ـ **الثامنة** : إنّ سائر رعيتنا من المسلمين وغيرهم لهم المساواة في الأمور العرفية والقوانين الحكمية لا فضل لأحدهم على الآخر في ذلك.

ـ **العاشرة** : إن الوافدين على إيالتنا لهم أن يحترفوا سائر الصنائع والخدم بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة والتي يمكن أن تترتب مثل ما تراهن البلاد لافضل لأحدهم على الآخر بعد اتفاقنا مع دولهم في تبعية دخولهم تحت ذلك كما يأتي بيانه.

ـ **الحادية عشر** : إنّ الوافدين على إيالتنا من سائر أتباع الدول لهم أن يشتروا سائر ما يملكون في الدور والأجنة والأراضي مثل سائر أهل البلد بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة والتي تترتب من غير امتناع ولا فرق من أدنى شيء من قوانين البلاد ويبيّن هذا كيفية السير بحيث أن المالك يكون عالما بذلك داخلا على اعتباره بعد الإستئناف مع أحبابنا الدول.

فالدارس لهذه القواعد يمكنه أن يدرك بأنها جاءت مفصلة على قياس رعايا الدول الأوروبية حيث تتكرر لفظة أنّ الوافدين على إيالتنا في القاعدة العاشرة والحادية عشر اللتين تنظمان عمل وتملك هؤلاء الوافدون، والتي تساوي بينهم وبين السكان المحليين

مع أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي لا ينبي بذلك فهؤلاء التجار الوافدين سوف يتمكنون دون أدنى شك من اكتساح سوق العمل التونسيّة لأنهم قادمون مسلحين بخبرات وإمكانيات لا تتوفر للسكان المحليين، وسوف يتمكنون من امتلاك أفضل العقارات والأراضي في البلاد التونسيّة لأنّهم قادمون بأموال من الخارج ويستغلون الوضع الاقتصادي المتردي الذي تعيشه البلاد الواقعة تحت المديونية. وبذلك سوف يصبح الأجانب هم الفئة المهيمنة على اقتصاد الإيالة وسوف تتمادى دولهم الأوروبية في الضغط على البايات حتى يتمكنوا من السيطرة على اقتصاد البلاد عن طريق الكومسيون المالي الذي تم إقراره بعد عشر سنوات من صدور عهد الأمان المذكور (1859 - 1869).

ولم يكن عهد الأمان سوى المقدمة أو الديباجة لدستور 1861 الذي يندرج ضمن نفس الرؤية وهي خدمة المصالح الخارجيّة أكثر منه خدمة لسكان الإيالة، وقد نصت أغلب فصوله وخاصّة فصول الباب الثالث عشر الذي يقول بأن لرعايا أحبابنا الدول القاطنين بالمملكة التونسيّة من الحقوق وما عليهم.

فالفصل 109 ينصّ على ما يلي: لجميع رعايا الدول الأحباب الوافدين على المملكة التونسيّة والقاطنين بها الأمن والأمان التام في دينهم وعباداتهم.

كما ينصّ الفصل 106 على عدم التعرض لهؤلاء في ديانتهم ويحيل الفصل 107 على الركن الثاني لعهد الأمان فيما يخصّ الأمان التام لهؤلاء الرعايا في أنفسهم وأبدانهم.

فجل فصول الباب الثالث عشر تؤكد على حقوق رعايا الدول الأحباب خاصّة الحقوق الشخصيّة والدينيّة لتمتد إلى حقوق العمل والملكيّة وهي ترجمة لما ورد في عهد الأمان ولكنها بأكثر دقة وتفاصيل حيث يؤكد الفصل 110 على حريّة الأجانب في العمل حيث يقول: جميع رعايا الدول الأحباب لهم أن يحترفوا بسائر الصنائع ويجلبوا ما يظهر لهم من الآلات والمواعين على شرط أن يتبعوا سائر القوانين المرتبة الآن وما يمكن أن يترتب.

أمّا الفصل 112 فهو يعطيهم حق التجارة في كلّ شيء من نتائج المملكة وفي كلّ شيء يؤتى به من خارجها.

فلا شكّ أنّ هذه الفصول تؤكد على ما ذهبنا إليه حيث ذكرنا أنّ كلّا من عهد الأمان والدستور 1861 جاءا مفصلين على قياس رعايا الدول الأحباب التي هي فرنسا وانكلترا. والتي تجمعها بتونس قروض بشروط غير مجزية جعلت البايات يرضخون لضغوطاتها كي تفتح أمام رعاياها أبواب البلاد لنهبها ولتتمكن فرنسا تدريجيّا من التغلغل داخل المملكة عن طريق القروض والاتفاقيات التي ستعطيها مبرر إقامة كمسيون مالي سنة 1869 يراقب ميزانية البلاد لتتبعه بخطوة لاحقة سنة 1881 لاحتلال البلاد بقوّة السلاح لتجبر البايات على توقيع اتفاقية الحماية تحت التهديد، ولتقوم في مرحلة لاحقة بجلب آلاف المعمرين الفرنسيين الذين سوف تمنحهم أفضل الأراضي والامتيازات ليسيطروا على اقتصاد ومقدرات البلاد.

لقد تمكن الاستعمار الفرنسي من تجنيد آلاف من أبناء تونس في صفوف جيشه ليزج بهم في حروبه الخاصّة ليدافع أبناء المستعمرة عن العلم الفرنسي وليتقاتلوا فيما بينهم ليجلب السينغالي إلى تونس ليرعب التونسيين ويأخذ التونسي إلى سوريا ولبنان ليرهب إخوانه هناك.

لا شك أن الاستعمار الأوروبي استخدم مختلف الوسائل ليحتل البلاد العربيّة، وكانت القروض والاتفاقيات والقوانين من أبرز الوسائل التي استخدمها لتحقيق غايته ومن الاحتلال المباشر فالمقدمات تختلف ولكن النتائج واحدة.

لا شك أنّ عهد الأمان ودستور 1861 يعتبران إضافة قانونية ودستورية في بلد مثل تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وإن حققا بعض الإضافة على المستوى القانوني ويعتبرهما البعض عملا رياديّا مقارنة بالمحيط العربي الإسلامي، غير إنّنا لا يمكن أن نغفل الأسباب والنتائج التي ترتبت عليهما، وبالنسبة

لأهل المملكة وللأجانب لا شكّ أنّ فائدتهما كانت أكبر للأجانب ولأنهما كانا في اعتقادنا تلبية لرغبة القوي الخارجيّة لا تلبيه لرغبة شعبية محليّة. لم يكن البايات ليلتفتوا لرغبات الشعب لأنهم كانوا منغمسين في تلبية حاجاتهم الخاصّة وانغماس حاشيتهم في نهب الأموال العامة «جراء اتجاه الوزير الأكبر مصطفي خزندار (ت1878) والفريق الملتف حوله إلى تكديس الثروات الشخصية، مستغلا ما أولاه الباي محمد الصدق (ت1882) من الثقة وما منحه من سلطة مطلقة، كما أمكن لمدير المالية اليهودي نسيم شمامة (ت1876) الذي كان يعمل جنبا إلى جنب مع الوزير الأكبر، أن يجمع مبالغ طائلة فر بها سنة 1864 إلى ايطاليا. وفي المناطق الداخلية، أطلقت أيدي «القياد» والجباة لممارسة مختلف أشكال الرشوة والاختلاس والمضاربة تعاضدهم في ذلك محلات العسكر لإرغام الأهالي على الإذعان» (5).

هذه الأموال المنهوبة، أجبر الأهالي على تسديدها مع فوائدها الكبيرة. وأوصلت البلاد التونسية إلى أزمة اقتصاديّة حادة دفع ثمنها مرّة أخرى أبناء المملكة، دون أن تمس مصالح البايات الذين وقّعوا على اتفاقيّة الحماية التي حافظت لهم على امتيازاتهم ومداخليهم وجعلت البلاد تحت حماية واحتلال قويّ خارجيّة ودفع أبناء البلاد ثمنها، هذه الحماية التي استمرت 75 سنة ليتمكن الشعب التونسي من دحر هذا الاحتلال بعد تضحيات جسام دفع ثمنها أبناء الأرياف والمدن والمثقفون وهو دفع الزعيم الحبيب بورقيبة للتخلص من البايات وإعلان الجمهوريّة منهيا بذلك حكم الأسرة الحسينية.

3 ـ الجمهوريّة التونسيّة ودستور 1959 :

تعدّ ولادة الدستور الذي صدر في غرة جوان 1959 والذي حمل في فصوله مبادئ حقوق الإنسان وتبنى أغلب المبادئ التي جاء بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مكسبا كبيرا لأنّ «ممثلو الشعب التونسي بالمجلس القومي التأسيسي الذي عهد إليه بوضع دستور الدولة التونسيّة المستقلة التي هي ثمرة كفاح ونضال الحركة الوطنيّة المجيدة إلى الربط بين النظام الجمهوري الذي تمّ تفضيله واختياره لكفالة حقوق الإنسان حيث جاء بتوطئة الدستور» : «إنّ النظام الجمهوري خير كفيل لحقوق الإنسان» وعلى ذلك الأساس تضمن الدستور أحكاما تعلقت بعدة أنواع من حقوق الإنسان كما انطلق التشريع منذ الاستقلال في بلورة عدد من الصيغ لكفالة حقوق الإنسان في مجالات متنوّعة» (6).

هذا على المستوى النظري، فالنصوص وفصول الدستور تؤكد على علوية حقوق الإنسان فتم توقيع تونس على الإعلان العالمي، هذا الإعلان الذي ولد 1948 وبقي محافظا على قيمته المعنويّة الفائقة، كما بقي موضع اهتمام المجتمع الدولي الذي يعتبره مرجعا أساسيّا في مجال حقوق الإنسان بالرغم من أنّ هذا الإعلان لم يكن نتيجة مناقشات ساهم فيها أطراف من مختلف الثقافات والحضارات الموجودة في العالم بحكم الوضع الذي كان قائما في العالم في الفترة من 1944 - 1948 وهي الفترة التي سعى فيها البعض إلى وضع ذلك الإعلان. لكن مهما كان الأمر لا يمكن إنكار الأهمية المعنوية والتي تعززت معانيه بالمعاهدتين الدوليتين وهما : العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسيّة المؤرخ في 16 ديسمبر 1966 والذي دخل حيز النفاذ في 23 مارس 1976 والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيّة والمؤرخ في 16 ديسمبر 1966 والذي دخل حيز التنفيذ أيضا في 3 جانفي 1976. فهذان العهدان يعتبرهما البعض بأنهما أفرغا مضامين الإعلان العالم لحقوق الإنسان.

إضافة إلى العديد من المعاهدات التي تناولت جوانب محددة من حقوق الإنسان المعلن عنها بصورة إجماليّة ومن بينها إعلان طهران 13 ماي 1968 والذي جاء على إثر المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي عقدته الأمم المتحدة في طهران عام 1968 والذي شدد على احترام جميع الدول للإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث أكد إعلان طهران على ما يلي: «إنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمثل تفاهما تشترك فيه شعوب العالم».

لذلك فإنّ الدستور التونسي جاء منسجما إلى حد كبير مع مبادئ ذلك الإعلان وخاصة الحقوق السياسيّة التي هي جوهر دراستنا ولعل التحويرات الدستورية اللاحقة التي أدخلت على دستور 1959 كانت أكثر وضوحا، فعلى سبيل المثال قدم الإصلاح الدستوري الجوهري سنة 2002 إضافات إلى نفس الدستور فيما يخص حقوق الإنسان فلقد رتب القانون الدستوري الجوهري. إضافة ثلاث فقرات لمضمون الفصل 5 من دستور غرة جوان 1959 تمثلت في الفقرات الثلاث الأولى، وقد جاءت الفقرتان الأوليان منهما متعلقة بصورة مباشرة بمسألة حقوق الإنسان، وهاتان الفقرتان هما : «تضمن الجمهورية التونسيّة الحريات الأساسيّة وحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها وتكاملها وترابطها». «تقوم الجمهوريّة التونسيّة على مبادئ دولة القانون والتعددية وتعمل من أجل كرامة الإنسان وشخصيته» (7).

هذه الإضافة جاءت منسجمة لبعض التوجّهات الدولية من بينها «إعلان وبرنامج فينا» والذي تضمنت فقرته رقم 5: إن جميع حقوق الإنسان عالميّة وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة ولعلّ من أبرز ما شددت عليه المواثيق الدوليّة هي كرامة الإنسان، وقد جاء الدستور التونسي كذلك منسجما مع الإعلان العالمي حيث أنّ توطئة الدستور التونسي تضمنت تأكيدا صريحا لكرامة الإنسان.

حيث ورد فيها «أنّ الشعب التونسي مصمّم على إيلاء كلّ الأهميّة لكرامة الإنسان إضافة إلى إيلاء كامل الأهميّة لقيّم أخرى أساسيّة تصب في الواقع في تعزيز كرامة الإنسان» (8).

فهذه التوطئة تبدو منسجمة إلى حد كبير مع ما نصت عليه المادّة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على إنّه «يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلا وضميرا، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا «بروح الإخاء».

ولكي لا نضيع في تفاصيل النصوص الدستوريّة فإنّنا سوف نكتفي بعرض بعض فصول الدستور والتنقيحات التي أدخلت عليها في القانون الأساسي عدد 51 لسنة 2002، لنقوم بعد ذلك بتحليلها وشرحها ومن ثمّ تحليلها لنؤكد على: إنّ هذه الفصول تعتبر متقدمة فيما يتعلّق بحقوق الإنسان من الناحية النظريّة لنقوم بعد ذلك بمقارنتها ومقاربتها ببعض الممارسات الفعليّة والتي تؤكد على عدم احترام روح هذه الفصول.

فالفصل 5 (جديد) ينصّ على ما يلي : تضمن الجمهورية التونسيّة الحريات الأساسيّة وحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها وتكاملها وترابطها وتقوم الجمهورية التونسيّة على مبادئ دولة القانون والتعدديّة وتعمل من أجل كرامة الإنسان وتنميّة شخصيته. تعمل الدولة والمجتمع على ترسيخ قيّم التضامن والتآزر والتسامح بين الأفراد والفئات والأجيال.

الجمهوريّة التونسيّة تضمن حرمة الفرد وحريّة المعتقد وتحمي حريّة القيام بالشعائر الدينيّة ما لم تخلّ بالأمن العام (9).

الفصل السادس : كلّ المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون (10).

الفصل السابع : يتمتع المواطن بحقوقه كاملة بالطرق والشروط المبينة بالقانون ولا يحد من هذه الحقوق إلاّ بقانون يتخذ لاحترام حقوق الغير ولصالح الأمن العام والدفاع الوطني والنهوض ولازدهار الاقتصاد وللنهوض الاجتماعي (11).

الفصل الثامن (جديد) : حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطها القانون والحق النقابي مضمون. «تساهم الأحزاب في تأطير المواطنين لتنظيم مشاركتهم في الحياة السياسيّة وتنظم على أسس ديمقراطيّة وعليها أن تحترم سيادة الشعب وقيّم الجمهوريّة وحقوق الإنسان والمبادئ المتعلقة بالأحوال الشخصيّة وتلتزم الأحزاب بنبذ كلّ أشكال العنف والتطرف والعنصريّة وكلّ أوجه التمييز. ولا يجوز لأيّ حزب أن يستند أساسا في مستوى مبادئه

أو أهدافه أو نشاطه أو برامجه على دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة تحجر تعبئة أي حزب إلى أطراف أو مصالح أجنبية. يضبط القانون تكوين الأحزاب وتنظيمها (12).

الفصل التاسع (جديد) : حرمة المسكن وسرية المراسلة وحماية المعطيات الشخصيّة مضمونة إلاّ في الحالات الاستثنائية التي يضبطها القانون (13).

الفصل العاشر : لكلّ مواطن حريّة التنقل داخل البلاد وإلى خارجها واختيار إقامته في حدود القانون.

الفصل الحادي عشر : يحجر تغريب المواطن عن تراب الوطن أو منعه من العودة إليه.

لعلّ الدارس لهذه الفصول يلحظ تكرار (في حدود القانون) (والتي يضبطها القانون) و(حسبما يضبطه القانون) و(ما لم تخلّ بالأمن العام) كلّ هذه العبارات تبدو مبهمة ويمكن التسلل عبرها وتأويلها لتجاوز القانون. وعلى سبيل الذكر فإنّ حريّة الفكر والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون، وهذا ما جاء به الفصل الثامن الجديد. ولكن على مستوى الممارسة لا نعلم كيف أنّ حريّة الصحافة مضمونة مع شكوى أغلب العاملين في هذا القطاع رغم مرور أكثر من خمسين سنة على الاستقلال.

فالصحافة المكتوبة تعاني من ضعف بنيوي يتمثل في اعتماد أغلب أصحاب الصحف على محررين تنقصهم الخبرة والمهنية لا لشيء إلا لأنهم يقبلون بأجور متدنية. فأغلب الصحف صحف شخصية أو عائلية غايتها الربح ولا يمتلك أصحابها رؤية أو رسالة. أمّا مؤسسات المجتمع المدني فإنّها لا تتمتع بالاستقلالية والحرية، وتعمل السلطة لاستخدام وسائل ملتوية لشل حركة أي جمعية أو منظمة حقوقيّة. لعلّ أزمة الرابطة التونسيّة لحقوق الإنسان تلخص سياسة السلطة التي تشمل عمل أي جمعية لا تخضع لإرادتها فالرابطة التي أسسها حقوقيون منذ سنة 1977 والتي انتهجت الدفاع على حقوق المساجين والعمال المطرودين ووقفت أمام السلطة، وعندما فشلت السلطة في إخضاعها قررت غزوها بطرق تبدو قانونيّة، وذلك عن طريق الايعاز للمئات من مناصريها بالانتساب لها، حيث تطور عدد المنتمين من 80 عضوا سنة 1977 إلى 4800 عضو سنة 1994 عندما قررت السلطة إحداث انقلاب «أبيض» من أجل الاستيلاء على الرابطة من الرابطيين الذين أصبحوا أقلية داخل منظمتهم، فقد كانت السلطة تقوم بحملات انتساب قسرية من خلال إرسال عرائض عن طريق عدول تنفيذ تحتوي على مئات المنتسبين الجدد، وعندما رفضت هذه الانتسابات السلطوية وعقدت الرابطة مؤتمرها التجأت السلطة لوسائل أكثر عدوانيّة وذلك عن طريق رفع أكثر من قضية قضائيّة أمام المحاكم للطعن في مشروعية مؤتمر الرابطة، وللمطالبة بالحجر القضائي على مقر الرابطة، وبالتالي تمكنت من شل حركتها عقابا لها على مواقفها الغير مُرضيّ عنها. فبعض الممارسات الملتوية المتمثلة في الالتفاف على القانون تجعل النصوص الدستورية فارغة من محتواها.

فالفصل الثامن (الجديد) من الدستور الذي ينص على حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطها القانون.

5 ـ صناعة ديمقراطية الديكور في تونس أو سنوات الجمر:

لقد أبدع نظام بن علي في صناعة المعارضات الوهمية، فأغلب الأحزاب السياسيّة المرخص لها هي من صناعة السلطة. وهي تفتقد للقواعد الشعبية لعدة اعتبارات لعدم مصداقيتها، فهل هي معارضة فعلا للسلطة أم هي صنيعتها، فالسلطة تمنح لها المناصب والمقاعد داخل البرلمان لا طبقا لقوتها الانتخابية بل باعتماد نظام (المحاصصة). فحصول حزب ما على مقاعد برلمانية لا يأتي في الغالب منسحبا «مع الأصوات التي يحصل عليها مرشحوه أو حتى عدد منخرطيه بل نتيجة رضى السلطة، وهذا دائما يحدث في الخفاء. ولكن المتتبع للحياة السياسيّة في تونس يكتشف بأن هذه الأحزاب لا تتمتع بأية مصداقية في الشارع التونسي.

وهو ما يجرنا لاستعراض النصف الثاني من الفصل الثامن (جديد) القائل بما يلي: «تسهم الأحزاب في تأطير المواطنين لتنظيم مشاركتهم في الحياة السياسيّة. فالأحزاب بناء على الواقع المعيش تقترن بالعمل والترقية المهنية والمساعدة الاجتماعية.

أمام هذا المشهد السياسي المثقل بديمقراطيّة الديكور من خلال أحزاب معارضة لها نواب في البرلمان. من خلال أحزاب لا تمتلك قوة شعبية في الشارع فأي حزب منها لا يمكنه الوصول للبرلمان دون الكوتا الممنوحة للمعارضة. فهذه الأحزاب مشكلة من تكتلات عائلية ومناطقية ويتزعمها أشخاص نكرة انتهاز ليس لهم رصيد نضالي ولا مستوى علمي مرموق، وأغلبهم يعمد إلى تحقيق مكاسب شخصية من خلال تشغيل أقاربه لا المنتسبين لحزبه، مما يجعل أغلب الشباب ينفر منهم ولا يتحمس للانتساب إليهم ويفضل الانتساب للحزب الحاكم. فأغلب رؤساء هذه الأحزاب يسعى لتمكين أقاربه فتجد أخاه أو زوجته عضوا في مجلس النواب رغم مستواهم التعليمي المتواضع وسيرته الذاتية الغير نقية. أما صحفهم فهي محدودة الانتشار لعدم تناولها قضايا الناس، وهي حكر على بعض الأقلام المحسوبة على الحزب، فهي بالنسبة إليهم مصدر من مصادر المال فقط لا غير، فهم لا ينفقون نصف التمويل الذي تخصصه الدولة لهم ولا أحد يعلم أين تذهب بقية المبالغ. أما بقية أقاربه فيحصلون على الوظائف ويتمتعون بما يسمى «التفرغ الحزبي» أي الحصول على راتبه من الوزارة أو المؤسسة التي يعمل لديها دون أن يباشر وظيفته.

أما منظمات المجتمع المدني فرغم وجود أكثر من 15000 ألف جمعية في تونس وهي معايير لها دلالتها لدى الدول الغربية، فعدد الجمعيات في تونس يتجاوز عددها في فرنسا، ولكن هذه الجمعيات التي لا يتجاوز عدد منتسبي بعضها العشر أفراد ولا تقدم أي خدمة للمواطن بل إنها تحصل على التمويل العمومي وتستنزف أموال المجموعة الوطنية لتصرفها في الرحلات الترفيهية لأعضائها. فلا عمل لهذه الجمعيات سوى إرسال برقيات التهنئة والمناشدة -للرئيس المخلوع- فقط لا غير ويتم تحريكها .مناسبتيا فهل هذه هي منظمات المجتمع المدني التي تعبر عن الإرادة الشعبية.

إن المتأمل لتاريخ حقوق الإنسان في تونس يدرك جيّدا مدى التناقض بين التراث الحقوقي والدستوري، وما احتوته الدساتير السابقة من عهد الأمان إلى دستور 1861 وصولا لدستور 1959 والتنقيحات المحدثة عليه في الفترات اللاحقة، فهذه النصوص مع تنقيحاتها إذا ما طبقت يمكن أن تتجاوز تونس في مجال حقوق الإنسان أرقى الديمقراطيات كإنكلترا وسويسرا أو الدول الإسكندنافية، ولكننا في الواقع نلحظ أن جمهورية الكونغو ومالي والسينغال ونيجيريا والسلفادور وغيرهم من الدول قد تجاوزتها بأشواط من خلال الديمقراطيات التناوبيّة والمجالس النيابية والحكومات المسؤولة أمام برلمانياتها.

إنّ ملف تونس في مجال احترام حقوق الإنسان يعد من الملفات الملفتة للانتباه، فرغم مبادرة تونس للتوقيع على مختلف الاتفاقيات الدولية المناهضة للتعذيب وغيرها، ولكن ما يحدث في الواقع بعيد كلّ البعد على ما نصّت عليه مختلف الاتفاقيات. إنّ ممّا يؤكد ما ذهبنا إليه شهادات قمنا بتوثيقها سابقا مع بعض الذين تعرضوا للمحاكمات حيث أكدت هذه الشهادات على المحاكمات غير العادلة التي تعرضوا لهان، وتعرضهم للتعذيب والانتهاك لحريتهم ولكرامتهم حيث أكدّ لنا أحد المقاومين الذين حوكموا لاختياره الشق اليوسفي(جناح صالح بن يوسف داخل حزب الدستور والذي وقف ندا لبورقيبة) أنّ رئيس المحكمة أصدر ضده حكما بعشرين سنة أشغالا شاقة مع عدم ثبوت التهمة عليه وعدم الاستماع لرأيه (14).

هذا ما يدفعنا للتساؤل حول المحاكمات السياسيّة في بلد ينص دستوره على احترام حرية حقوق الإنسان، وتاريخه يشهد بمحاكمات سياسيّة لم يستثن أيّ طرف سياسي خلال 55 سنة من تاريخ دولة الاستقلال والاستبداد التي افتتحت 1956 بمحاكمة واختتمت سنة

2010 بمحاكمة لا رابط بينهما سوى أنّ من حوكموا في كلّ هذه المحاكمات اتهموا بالانتماء لمنظمات غير معترف بها وغيرها من التهم.

افتتحت المحاكمات سنة 1956 بمحاكمة (المعارضة -اليوسفيّة) نتيجة صراع سياسي وعنف وإيقافات ومحاكمات متتالية شملت المئات من اليوسفيين وكانت الأحكام قاسية لرفاق الأمس (15). لتمتد المحاكمات وتشمل سنة 1967 الحركة الطلابية المحتجة على العدوان الإسرائيلي الأمريكي على مصر وقد شملت هذه المحاكمة مختلف التيارات من قوميين وبعثيين ويساريين (16) لتعود السلطة مرّة أخرى وتلجأ للقضاء سنة 1969 لتحاكم عن طريق محكمة أمن الدولة مجموعة اليسار الطلابي المنظمة في تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي ومجموعة (برسبكتيف) بتهمة تكوين جمعيّة غير مرخص لها وثلب رئيس الدولة، والمسّ بأمن الدولة (17). ثم تلتها محاكمات 1977 لعدد من الطلبة والتلاميذ اليساريين أو ما يطلق عليهم (مجموعة العامل التونسي) بتهمة تكوين منظمة غير معترف بها، والتحريض على العنف والمس بأمن الدولة والإضرار بأملاك الغير.

ـ محاكمات جانفي فيفري 1978 : محاكمة 150 إطارا من الإتحاد العام التونسي للشغل بتهمة التآمر على أمن الدولة، إثر أحداث جانفي والاضراب العام (مقتل 51 شخصا وجرح 400 حسب الأرقام الرسميّة).

ـ لتتختم هذه السلسلة من المحاكمات بمحاكمة الإسلاميين 1981 - 1987 بنفس التهم- الانتماء لجمعية غير مرخص لها واستعمال العنف والتظاهر في الطريق العام (18).

ـ وقد شهد عهد الجنرال بن علي (1987/ 2011) أشد أنواع التنكيل بكل التيارات السياسية والنقابية والحقوقية، وشهدت السجون موت المئات داخل السجون، وفرار الآلاف ولجوءهم للخارج، وانتهاكا واضحا لحقوق الإنسان في كل المجالات وخاصة حرية التعبير والتنظيم والعمل، وهو ما أدى إلى انسداد الأفق وكانت سياسته سببًا في انفجار الثورة وهي نفس الظروف ربما التي أنتجت ثورة علي بن غذاهم سنة 1864 حسب بعض الباحثين حيث «هيمن لفيف من المتكالبين على الأموال (خزندار- ابن عياد-شمامة- عديد القياد) وعلى مواقع القرار السياسي ومراكز إدارة المال العام» (19).

لكن اللافت للانتباه هو أنّ تونس رغم ادّعاءاتها الالتزام بالمواثيق الدولية ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ينص في مادته الخامسة على ما يلي: «لا يتعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية الخاصة بالكرامة» فإنّه من الناحية النظرية فتونس ملزمة بتطبيق هذه المادّة ولذلك فإنّ التشريع التونسي لا يسمح بالتعذيب حتى قبل الارتباط سنة 1988 بالاتفاقية الخاصّة بمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانيّة أو المهنيّة.

ولكننا عمليًا نجد أنّ كل الذين تمت محاكمتهم في قضايا سياسيّة يؤكدون على أنهم تعرضوا لشتى أنواع التعذيب، ولعلّ الشهادات التي أدلى بها أعضاء حركة «برسبكتيف» تغني عن التعليق ونورد شهادتين أولاهما للسيّد عمار الزمزمي العربي الذي وثقنا شهادته ضمن عمل جماعي صدر مؤخرا حول حركة «برسبكتيف» حيث يقول: «قد استعملوا معنا أثناء الاستنطاق الترغيب والترهيب لانتزاع الاعترافات. وكانت عمليات التعذيب ترمي إلى معرفة أكبر عدد ممكن من أسماء أعضاء التنظيم» (20). هذه الشهادة تعبر عن حالة الترهيب والإكراه وقد عبر غيره عن هذه الحالة، ففي شهادة رفيقة الهاشمي الطرودي في نفس المرجع تقول ما يلي «أهدي هذه الورقات إليكم جميعا إلى تلك الأجيال المناضلة التي امتزجت في أعماق نفوسها مسرات ومتع النضال بأحزان وعذابات السجون والمنافي إلى تلك الأجيال التي قاست شتى ألوان القمع والاضطهاد والحرمان، ولم نتبجح بنضالات لأنّها ببساطة لا تريد جزاء ولا شكورا إلى تلك الأجيال

التي سكنها الحلم بغد أفضل وتونس أجمل، ولكن رعبها هول الجلادين وهم يرسمون صورة لتونس أبشع وأظلم، إلى عائلات المساجين التي صبرت وصابرت وتجرعت معنا مرارة الظلم والعنف والإذلال، شهدنا سويا مذبحة الحرية والحق والعدل يروي تفاصيلها قضاة أفاضل اغتيل في ضمائرهم معنى الإنسان والابتسامات الكئيبة وأحزان القلوب النازفة، لم تمنعهم من التلويح بعلامات النصر، إلى كلّ الأصدقاء تونسيين وأجانب من شاركونا المحنة وتألموا لمذبحة الحرية والحق، فأبوا إلاّ أن يصرخوا بالحقيقة ويصرخوا أمام الناس : لا تصدقوا القول، أصحابنا ليسوا خونة، ولا جرائيم ولا خفافيش ظلام ولا ممن في قلوبهم مرض، إنهم آدميون مثلكم يأكلون التمر ويمشون في الأسواق» (21).

لقد أردنا أن نستعرض المزيد من الشهادات فإنّها كثيرة ولكننا نكتفي بهاتين الشهادتين اللتين تعبران عن بقية الشهادات، حيث أنّ جلّ من حوكموا اعترفوا بأنهم تعرضوا للتعذيب والترهيب، وأن محاكماتهم سياسيّة بامتياز فهي محاكمة أفكار لا مقاضاة أفعال. ولم يسلم من هذه المحاكم الفنانون والمسرحيون، والمبدعون الذين عبروا عن هواجس الشعب التونسي على خشبة المسرح لا داخل غرف مغلقة ولا جمعيات غير مرخص لها بل أمام الجمهور. وكان الهدف من توقيف الفنانين إسكات أصواتهم حيث تم توقيف كلّ من الأمين النهدي ونور الدين بن عياد على إثر عودتهم يوم 9 أوت1981 من جولة في الخارج ضمن مسرح المغرب العربي بتهمة الاعتداء على كرامة رئيس الدولة، وسجنا بمحلات الشرطة بالقرجاني واستنطقا من قبل شرطة مقاومة الإجرام، ثم أطلق سراحهما يوم 21 أوت.

وقد عيب عليهما الشعب الذي تنطوي عليه بعض السكاتشات «الواردة في آخر إنتاج هزلي لهما» الفرجة «حيث وجهت لهم عدّة أسئلة منها- في إحدى سكاتشاتكم- أعطيتم رفيقكم قطعة نقديّة، وطلبت منه ابتلاعها، لكنه حاول دون جدوى، فأخذتم تصيحون في وجهه : أسيادك ابتلعوا الملايين! ماذا تقصد بهذا

ولقد كان الإيقاف مشفوعا بمنع نشاطات فرقتي مسرح قفصة والمغرب العربي «إلى أن يأتي ما يخالف ذلك» (22). فهذه الإجراءات كان الهدف منها إضعاف المسرح التونسي ولجم كفاءته الشابة، إذ بإمكانها التعبير بحرية في إطار التفتح الذي دعت إليه حكومة مزالي (23). كلّ هذه الممارسات تتم في ظل دولة تتبنى في دستورها فصل (الفصل الثامن جديد) يقول بأنّ حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة تمارس حسبما يضبطها القانون» (24).

إن التجاوزات في تونس تعد كبيرة حيث أن بعض القضاة لا يتصرفون بما يمليه عليهم واجبهم المهني حيث أنّه بالرغم من ظهور آثار التعذيب على جسم المتهم لا يحرك القاضي ساكنا «ولا يأذن بفتح بحث في الموضوع والحال أن الأمر يمس أسس ومعالم المحاكمة العادلة على مستويين على الأقل، المستوى الأوّل يتعلق بالمس من حق أساسي هو الحرمة الجسديّة ومنع التعذيب ومستوى ثان يتعلق بقيمة الاعترافات والتصريحات التي انتزعت تحت التعذيب أو حتى تحت طائلة الإكراه الأدبي» (25).

فالدستور التونسي يمنع التعذيب وأصبحت الحماية من التعذيب تحتل مرتبة متميزة بعد تنقيح الفصل 12 من الدستور، حيث يحرّم القانون التونسي ما يرتكبه الموظف العمومي أو ماشابه من تجاوز حد السلطة فجاء بالفصل 101 من المجلة الجنائيّة أن «كلّ موظف عمومي أو شبهه يرتكب بدون موجب نفسه بنفسه أو بواسطة جريمة التعدي بالعنف على الناس (26) حال مباشرته لوظيفته أو بمناسبة مباشرتها يعاقب بالسجن مدة 5 أعوام». كما نصّ الفصل 103 من نفس المجلة على معاقبة الموظف الذي يتعدى على حرية غيره الذاتية أو يباشر بنفسه أو بواسطة غيره ما فيه من عنف أو سوء معاملة ضد متهم أو شاهد أو عريف للحصول منهم على الإقرار أو التصريح...».

ويعتبر الفصل 101 مكرر من المجلة الجنائية المحدث بموجب قانون 2 / 8 / 1999 أبلغ نص يدين التعذيب بشكل واضح إذ نص صراحة على إدانة التعذيب

ومعاقبة مرتكبية «يعاقب بالسجن لمدّة 8 سنوات الموظف العمومي أو شبهه الذي يخضع شخصا للتعذيب وذلك حال مباشرته لوظيفته أو بمناسبة مباشرتها له. إنّ حقوق الإنسان يقتضي صيانة أمن الفرد وضمان كرامته ومنع تعذيبه ونبذ كلّ أنواع التعسف المسلطة عليه ولقد عرف المشرع التونسي صلب الفصل 101 مكرر من المجلة الجنائية التعذيب بما عرفته به الاتفاقية الدولة لمناهضة التعذيب وغيره من ظروف المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاّإنسانية أو المهنية التي تمّ التصديق عليها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10 / 12 / 1984 وإثرها صادقت عليها الحكومة التونسيّة بمقتضى الأمر عدد 1800 والمؤرخ في 20 / 12 / 1988 من كونه «كلّ عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسديّا كان أو عقليّا يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول منه أو من غيره على معلومات أو على اعتراف أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو غيره أو تخويفه». إن إدانة المشرع للتعذيب ومعاقبة مرتكبيه تدلّ على تطوّر إيجابي يتمثل في عدم إنكار حصول التجاوزات بل العمل على القضاء عليها. كما يبرز هذا التطوّر التشريعي أن التعذيب ظاهرة خطيرة النتائج يجب التصدي لها. فالمطلوب إذن هو احترام هذه النصوص وتفعيلها وإعادة رسكلة كل القائمين على المؤسسات السجنية، من أجل حماية أفضل لحقوق الإنسان في تونس ما بعد ثورة جانفي 2011 التي كان شعارها الأبرز الحرية والكرامة الإنسانية عكس ما يروّج له البعض بأنها ثورة جياع.

خاتمـــــــة :

لعلّ هذه الثورة تمثل فرصة للجميع لتجاوز الماضي الأليم، فبعد أن فرقتهم الصراعات والايديوليجيات، ففي جو يسوده الوئام والحوار والذكريات. يعبر الكل هذه الأيام عن رأيه دون إقصاء ولا قمع. يجمع الكل على رفض الالتفاف على الثورة ومكتسباتها، وأهمها الحريات التي حرم منها الجميع على امتداد 55 سنة من دولة الاستقلال والاستبداد، عهدين رفع فيهما الصوت الواحد وهيمن فيهما الرأي الواحد والحزب الواحد. تعقد حلقات نقاش بين مختلف الفئات شبابا وكهولا ومختلف الحساسيات والتيارات الفكرية والسياسية من مختلف الأجيال المناضلة فكما الثروات تورث فالثورات تورث فما أجمل أن يلتقي مناضلون اختلفوا في الماضي ويتذكرون سنوات الجمر التي أحرقت الكل من يساريين وقوميين وإسلاميين وحقوقيين وناشطين في مجتمع مدني. سنوات تميزت بالسجون وتكميم الأفواه وقمع الحريات والإقصاء.

تلتقي الأجيال السابقة من المناضلين هذه الأيام مع أبطال ثورة الحرية ثورة جانفي 2011 هؤلاء الشباب الذين مل جلهم نظاما ولدوا وترعرعوا فيه ولم ينالوا منه سوى الوعود الكاذبة. أرهقهم نظام الجنرال وسد أمامهم الآفاق فقرروا أن يكسّروا القيود وينتفضوا ليحرروا أنفسهم ووطنهم، وكانت لهم الجرأة على إنجاز ما عجزت عن تحقيقه الأجيال السابقة. لكن هذا الجيل في أمس الحاجة لينهل من التجارب السابقة، من الأجيال التي سبقته لكي لا يقع في أخطائهم، هذه الأجيال التي اختلفت واصطدمت وتصارعت في حروب مجانية كان النظام يغذيها.

فعلى هذه الأجيال أن تتصارح وتتصالح لتستخلص الدروس من أخطاء الماضي، المتمثلة في ثقافة الإقصاء ورفض الآخر، التي مكنت النظام من تصفية كل الأطراف الواحد تلو الأخر، وكل واحد ينأى بنفسه إمّا خوفا أو شماتة ليتجرع الجميع من نفس الكأس، كأس السجون وتكميم الأفواه لكي لا يبقى على الساحة سوى عبدة الصنم أولائك الانتهازيين من مختلف الحساسيات، الذين أعلنوا الولاء والطاعة إما بالتحاقهم بالحزب الحاكم أو الذين فتحوا دكاكين (أحزاب) تعود ملكيتها للحزب الحاكم، ليشاركوا في حفلة النهب المنظمة لممتلكات الشعب، الكل ينال نصيبه وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم.

لابد أن نستخلص من دروس الماضي لنبني عليها المستقبل بأقل الأخطاء، أن نتجاوز الفرقة والاختلافات

والصراعات الهامشية، لقد تصارعت كل التيارات والحساسيات وأمطرت بعضها بعضا بشتى التهم والشتائم والنعوت، من الإلحاد إلى الظلامية إلى الشوفينية. هذه الصراعات مكنت النظام من الهيمنة على البلاد وقهر العباد، وخلف وذلك تركة ثقيلة من الفقر والديون والتصحر السياسي والثقافي والفكري. على الجميع العمل على محو آثاره وبنائه، وطن لكل أبناءه بلد تسوده ديمقراطية توافقية تقوم على تبني نظام سياسي يكفل حق المشاركة، نظام برلمانيّ لا رئاسي، نظام تحكمه حكومة برلمانية تقوم على المحاسبة والمساءلة وتكفل الحريات السياسية والفكرية والثقافية، وتجعل مسألة حقوق الإنسان هدفا ساميا لا تحيد عنه. نخلص إلى القول إن الدول العربية، إن لم تتبني خيار الديمقراطية ولم تتبنّ مسارا واضحا للتنمية الشاملة وما إذن كانت تسبق الديمقراطية، أو تتزامن معها، أو تعقبها. ومع أن غالبية المتنورين والنهضويين العرب شددوا على أن التزامن بينهما هو المدخل السليم لتحقيق حداثة حقيقية فهي إذا ستصنف في عداد الدول العاجزة عن بناء المجتمع المستقر، والحكم الصالح، والتنمية المستدامة. ولن تنجح في بناء ركائز التنمية المستدامة والدولة الديمقراطية العادلة من جهة. وسوف تفشل في بناء دولة القانون والمؤسسات العصرية من جهة أخرى. وهي بالتالي تكون عاجزة عن ضمان المساواة والعدالة بين جميع المواطنين، ومواكبة ثورات العلوم والتواصل والمعلومات. ولذلك فإنها تسعاني أزمات حادة في مختلف القضايا السياسية، والإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية، والثقافية وغيرها. ومع فشل سياسات التنمية الشمولية زاد التوتر في غالبية الدول العربية، واشتدت وطأة القمع على شعوبها التي تعاني اليوم نقصا فاضحا في مجال اكتساب المعارف العلمية المتاحة بسبب ارتفاع نسب البطالة، والأمية، والفقر، وتلوث البيئة، والهجرة الكثيفة إلى الخارج.

كل هذه المشكلات الحادة هي دون شك ناجمة عن غياب الديمقراطية. وهو ما يدعونا إلى تقديم رؤية عربية واضحة المعالم والأهداف حول أهمية الديمقراطية في بناء التنمية المستدامة على أسس علمية وعقلانية. فالعالم العربي اليوم بأمس الحاجة إلى حلول إستشرافية للخروج من الأزمة الراهنة، وإطلاق ورشات عمل للتوعية بأهمية التنمية المستدامة كمدخل أساسي لإطلاق نهضة جديدة بخصائص عربية، ولأهداف إستراتيجية تطول حاضر العرب ومستقبلهم. فالثقافة المأزومة، والمثقف المطارد، والمجتمع المدني الفاقد القدرة على العمل الحر والتغيير الديمقراطي هي من الأسباب الجوهرية التي تفسر بدقة ما يشهده العرب من إخفاقات متلاحقة رافقها قمع منظم للثقافة العقلانية، ومصادرة شرسة لحرية الرأي والعمل الديمقراطي، وفشل مريع في بناء التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة على امتداد الوطن العربي. وهو ما يمكن استخلاصه من الانفجار والثورات التي تعم الأقطار العربية اليوم والتي نجحت في إزاحة الأنظمة الدكتاتورية التي حكمت بالحديد والنار في كل من تونس ومصر وستمتد إلى بقية الأقطار العربية لتكون سنة 2011 إعلان البداية للتغيير نحو الثورات الديمقراطيات الشعبية لتتأكد رؤية الشاعر أبو القاسم الشابي:

إذا الشعب يوما أراد الحياة

فلا بد أن يستجيب القدر

ولا بد لليل أن ينجلي

ولا بد للقيد أن ينكسر

ولعل من مفارقات الزمن أن تتجسم رؤيته في بلده أولا لتمتد إلى بقية الأقطار العربية أيضا.

الهوامش والإحالات

1) الفصل 87 من الباب الثاني عشر من دستور 26 افريل 1861
2) الفصل 88 من الباب الثاني عشر من دستور 26 افريل 1861
3) جمال الدين دراويل: إصلاحيو القرن التاسع عشر وانتفاضة على بن غذاهم 1864 الاختبار القاسي. الكراسات التونسية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس عدد205/ 206 2008 ص141
4) البيلكة: مصطلح تونسي يعني مصادرة أملاكه وإرجاعها للممتلكات العامة
5) جمال الدين دراويل: إصلاحيو القرن التاسع عشر وانتفاضة علي بن غذاهم 1864 الاختبار القاسي: مرجع سابق ص 141
6) توفيق بوعشبة : تونس والإعلان العالمي لحقوق الإنسان : كتاب الحرية الكتاب عدد 9 تونس ديسمبر 2008 ص 5.
7) توفيق بوعشبة : تونس والإعلان العالمي لحقوق الإنسان : المرجع نفسه ص 11
8) توفيق بوعشبة : تونس والإعلان العالمي لحقوق الإنسان : المرجع نفسه ص 16
9) الفصل الخامس من الدستور
10) الفصل السادس من الدستور
11) الفصل السابع من الدستور
12) القانون الدستوري عدد 65 المؤرخ 27 أكتوبر 1997 المتعلق بتنقيح وإتمام بعض الفصول من الدستور الرائد الرسمي للجمهورية التونسيّة عدد 87 المؤرخ في 31 أكتوبر 1997 الصفحات 2053 - 2054.
13) القانون الدستوري عدد 51 المؤرخ 12 جوان 2002 والمتعلق بتنقيح بعض أحكام من الدستور، الرائد الرسمي للجمهورية التونسيّة عدد 45 المؤرخ في 3 جوان 2002
14) الهادي غيلوفي : قراءة في نهاية حكم بورقيبة من خلال تداعياتها على ذكر بعض السجناء السياسيين في عهده- ضمن كتاب جماعي أعمال المؤتمر الخامس حول نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسة العربيّة بين العهود والإنحدار - منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي تونس ص 247.
15) الهادي غيلوفي : قراءة في نهاية حكم بورقيبة المرجع نفسه ص 244.
16) الهادي غيلوفي : قراءة في نهاية حكم بورقيبة المرجع نفسه ص 244.
17) الهادي غيلوفي : قراءة في نهاية حكم بورقيبة المرجع نفسه ص 244.
18) الهادي غيلوفي : قراءة في نهاية حكم بورقيبة المرجع نفسه ص 245.
19) جمال الدين دراويل: إصلاحيو القرن التاسع عشر وانتفاضة علي بن غذاهم 1864 الاختبار القاسي: مرجع سابق ص162.
20) الهادي غيلوفي: شهادة شفاهية مع السيّد عمار الزمزمي أحد مناضلي تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي ضمن كتاب جماعي، الدور السياسي والثقافي لبرسبكتيف والبرسبكتيفيين في تونس المستقلة - منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمنشورات تونس 2008 ص 200.
21) شهادة الهاشمي الطرودي ضمن كتاب برسبكيف والبرسبكتيفيين مرجع سابق ص 114.
22) جون أفريك بارسيف عدد 1079، 9 سبتمبر 1981 نقلا عن الهادي التمومي تونس 1956 - 1987 - دار محمد على الحامي للنشر
23) جون أفريك المرجع نفسه ص 161.
24) الفصل الثامن (جديد) من الدستور التونسي.
25) عبد الرحمان كريم وآخرون : الحق في محاكمة عادلة في تونس ضمن كتاب الحق في المحاكمة العادلة في العالم العربي، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان تونس 2004 ص 111.
26) عبد الرحمان كريم : الحق في محاكمة عادلة في تونس المرجع نفسه ص 112.

الثّورة التّونسيّة ... ولا بدّ للّيل أن ينجلي

سرور الحشيشة / باحثة، تونس

ما أعْظَمَ ساعة تثورفيها الشّعوب لنيل الكرامة وما أجَلَّ تونس يوم خرج شعبها في الحرّيّة. ومهما تكن عوامل الثّورة التّونسيّة فإنّها حدث كبير سيذكره لنا التّاريخ على مرّ الأزمان. فما زالت البلدان تتطلّع إلى يوم جديد حتّى كانت تونس أوّل المتطلّعين ومازالت الشّعوب في ثورة الحياة ومخاض الوجود حتّى كان الشّعب التّونسيّ معلّم الثّوّار وقائد المشرئبّين إلى الولادة والوجود.

ومهما تباينت الآراء حول ثورة الرّابع عشر من شهر جانفي من السّنة الحادية عشرة بعد الألفين فإنّ ما يدّعيه فريق من النّاس من أنّها انتفاضة قدّرت لها الصّدف أن تكون وأنّه ما هكذا تثور الشّعوب قول منكرمتجنّ بعيد عن الإنصاف. وإنّي على مثل اليقين من أنّ ما عاشته تونس بل البلاد العربيّة في ذلك اليوم التّاريخيّ الّذي افتتحنا به عهدا جديدا من تاريخ الأمم العربيّة كلّها حدث تاريخيّ عظيم نفخر به أيّما فخر.

ولئن كانت الثّورة التّونسيّة حدثا تونسيّا وعربيّا عظيما به دللنا على أنّ الشّعب التّونسيّ قد بلغ من الوعي الاجتماعيّ والنّضج الفكريّ ما به ثار على الظّلم والاستبداد، وهبّ ليرفع عنه الذّلّ والهوان ويعلّم الشّعوب كيف تثور ويوحي إليها أن الكون حرّيّة. فإنّ هذا النّصر التّاريخيّ باتت تهدّده اليوم أوضاع كثيرة وأحداث متداخلة نعيشها في شيء من التّصبّر والحكمة وكثير من العجلة والقلق.

ومن هذه الأوضاع والأحداث ما هو عامّ يشمل المجتمع بكلّ فئاته وهياكله ومؤسّساته وممثّليه الاجتماعيّين والسّياسيّين وغير ذلك ممّا يدخل في تركيبة المجتمع المدنيّ وكيانه. ومنها ما هو خاصّ يعود إلى الفرد الواحد منّا في ما قدّر له أن يهب هذه الثّورة من الأسباب ويحسبه لها من الخير ويحسبه عليها من الكلفة وما قدّر لها أن تهبه من الحرّيّة والفخر وتردّه إليه من الكرامة والعزّة وتفتحه عليه من الأمل والطّموح وتجرّه عليه من الإشفاق والخوف.

فاليوم وقد صارت البلاد من الثّورة في ألطف الأوقات وأشدّها حرجا، نعيش حالا من الاضطراب السّياسيّ كان له انعكاس جليّ على أمننا الوطنيّ. ومن هذا الاضطراب ما آل إليه حال الحكومة من شغور في المناصب العليا زاده وطأةً ارتباكُ ممثّلي السّلطة ووحداتها في سدّه. ولم يخف ما في ذلك من خطورة ما انفكّت تهدّد سلامة المجموعة الوطنيّة. إذ مازال المكلّفون بالخطط السّياسيّة يتركون خططهم طوعا وكرها حتّى غمرت البلاد عامّتها حالة من الفوضى صرنا معها غير آمنين السّلامة.

وقد كان لهذا الاضطراب السّياسيّ والأمنيّ أثر خطير على المؤسّسة الاجتماعيّة كلّها. فهبّة الشّعب على ما فيها من العزم والتّصميم على تغيير ما بالنّفس لم تسلم من أسباب الفوضى ومظاهر الهمجيّة. والمجتمع أفراده وفئاته ومؤسّساته من ذلك في حال من الغليان والحميّة، بين متظاهر في الحرّيّة ومضرب في ما يتوق إليه من طيب العيش ومعتصم في ما تصبو إليه نفسه من خير السّياسيّين والمسؤولين والقائمين على أمر الدّولة، وطامع تطول يده خيرات البلاد والعباد فيجرّ علينا طمعه ويلا وأيّ ويل، وغير ذلك كثير.

ولكلّ في الثّورة مأرب يهتف به ويتحمّس له ويسعى إليه في قليل من الرّويّة والتّدبير وكثير من الغفلة والتّعجيل، ولكلّ من مأربه حظّ من المسؤوليّة والوعي. وما زلنا في هذا السّعي وذلك الهتاف حتّى تحزّب المجتمع وصار له من أبنائه فرق تحذو حذو الفرق والأحزاب السّياسيّة في الانقسام والتّفرّق. والنّاس بين هذه الفرقة وتلك وبين أنصار هذا الرّأي وأنصار ذاك مشتّتون تحسبهم جميعا وقلوبهم شتّى.

ولئن كان الاختلاف في الرّأي أمرا محمودا مشروعا بل واجبا محسوبا لأصحابه ممّن لا يجدون في الرّأي صحّة ولا يدّعون للقول فضلا حتّى يصير لآرائهم مخالف ولأقوالهم ومواقفهم معارض، فإنّ ما آل إليه الاختلاف عندنا من الانقسام السّياسيّ والفرقة الاجتماعيّة لم يخل من أن يكون رأس ما يهدّد سلامة الثّورة وبلوغها غاياتها. فترى بعض من يمثّلون فئات وشرائح بعينها بحسب مهنهم وأعمارهم وانتمائهم الطّبقيّ وانتمائهم إلى المؤسّسات والمنظّمات الاجتماعيّة يدبّرون الآراء تدبيرا وينفثون في الأنفس نفثا مهما تكن النّيّة فيهما، فلا يخلوان من أن يثيرا في النّاس حميّة وجدانيّة هي أبعد ما يكون من العقل والرّويّة، إذ لم يخف ما فيها من عواقب بالغة الأثر على استقرار البلاد سياسة ومجتمعا واقتصادا.

وترى من النّاس من يتدافع على المجموعات السّياسيّة والاجتماعيّة تدافعا لم يدلّ على استقلال وإرادة بقدر ما دلّ على تبعيّة وخنوع. فهؤلاء في ذهاب وإيّاب بين الرّأي ونظيره والموقف وضديده، تجدهم تارة موافقين ممثّليهم مؤيّدين إيّاهم في ما يرفعون من الشّعارات ويهتفون به من المطالب، وطورا معارضين إيّاهم خارجين عليهم متطلّعين إلى ما عند غيرهم من الرّأي طامعين فيه يحسبونه خيرا ممّا عندهم. ذلك دأبنا منذ الرّابع عشر من جانفي من سنتنا هذه.

وليس على المجتمع ممثّليه وهيآته وأحزابه ومن يقف وراءهم من أفراد الشّعب وأعداده حرج في الاختلاف، بل الحرج كلّ الحرج في أن يصير الاختلاف طريقا إلى الفرقة والتّناحر حتّى إذا اشتدّ بنا الحال التبس علينا الأمر وأشكل ولم نعد نرى في ما نقول ولا في ما نفعل حقّا أو رشادا.

ولمّا كان أمر الحكومة في مشروع الثّورة ومسار الشّعب إلى ما يتوق إليه من الحرّيّات والدّيمقراطيّات من أخطر الأمور الّتي تواجهها السّاعة لم يكن بدّ من أن يكون الحسم فيه من أقرب حاجات المجتمع وأوكدها. بيد أنّ الوضع عندنا يجري في جانب كبير منه على غير ما يعزم عليه الشّعب من مطامح وغايات وغير ما تصبو إليه ثورته من قيم ومبادئ وعهود.

فما إن تولّت الحكومة الانتقاليّة المؤقّتة مهامّها في إطار ما أوكل إليها من شؤون الدّولة وأمور البلاد حتّى قام فريق ينادي بإقالة هذه الحكومة وإبطال عملها وإلغاء صلاحيّاتها معلّلا ذلك جميعا بكون ممثّليها من تركة النّظام السّابق، وقد صار في أذهاننا رمز الفساد والخيانة والجور مخضوبةً أيديه من دمائنا شهيدا فشعبا، وما زال هذا الفريق الّذي ما انفكّ يستقطب أعدادا من الشّعب مختلفة وجهاتها وفئاتها الطّبقيّة والعمريّة والمهنيّة مضربا عن هذه الحكومة معتصما في ذلك حتّى كان من إضرابه واعتصامه فريق ثان استنكر ما جرّه عليه إضراب الفريق الأوّل من قرارات وأحداث سياسيّة كان أهمّها استقالة الوزير الأوّل محمّد الغنّوشيّ وما تلا ذلك من استقالة عدد من وزراء الحكومة وأعضائها.

ولم ير أصحاب هذا الفريق صنيع السّابقين من الدّيمقراطيّة في شيء. إذ ما كانت آثار هذه القرارات والأحداث في نظرهم لتكون وقفا على من أرادها وقاد في تحقّقها ناسا كثيرين، بل هي أحداث وطنيّة وقرارات خطيرة قد تقضي بمصير الشّعب نفسه، وهي لذلك عامّة النّتائج ولا بدّ لأثرها خيرا أو شرّا من أن يأتي على المجتمع كلّه أفرادا وجماعات ومؤسّسات، فلا تحسم بمثل ذلك الحسم. وممّا كان من ردّهم اعتصام آخر قابلوا به الاعتصام الأوّل وجعلوا شعاره كون الشّعب لا يمثّله فريق يكون بعضه ليس كلّه، بل هو البعض اليسير الّذي قلّ عدده فلم يكن أغلبيّة.

وما زال الأوّلون يرمون الآخرين باستئثار القول وغياب المشورة الّتي تستلزمها المرحلة السّياسيّة الرّاهنة وغفلة السّؤال عن مختلف الرّأي واحترامه حتّى صار لنا من ذلك يمين ويسار، سيّما باعتبار المكان «اعتصام القصبة» و«اعتصام المنزه». ولا نرى في الحزبين ما يدلّ على خلاف جوهريّ بقدر ما رأينا فيهما اختلافا في الرّأي محمودا ليست الشّعوب وهي في مخاض الحرّيّة بخالية منه.

غير أنّ تعنّت بعض أنصار الحزبين في ازدراء الرّأي المقابل والتّغافل عن حقّ أصحابه في التّعبير الحرّ عنه ممّا دلّت عليه عندهم طرق في القول اتّخذوا لها وسائل مباشرة وغير مباشرة، لم يسلم من ريح الفتنة لما فيه من التّحاقد والتّغابن وأثر الفرقة. وما أبعدنا وحالنا هذه من ديمقراطيّة الفكر الّتي ليست سوى قبول الرّأي مختلفا ومخالفا وموافقا وغير موافق، فلا حرج على أهله في ما يذهبون فيه من المذاهب ويجدون له من السّداد. ولا فضل لرأي على آخر إلاّ بما يقتضيه الحال من الحاجة الواجب معها كون أحد الرّأيين أصلح من الثّاني في ذلك الموضع من الحال. فليس صلاح أحد الرّأيين بثابت دائم لتحوّل الأوضاع وما يقتضي ذلك من تحوّل في ذوات الحاجات والغايات ومقاديرها.

ولئن زال الفريقان عن الخلاف وتوحّدت صفوفهما الّتي هي صفوف الشّعب نفسه لكون ما أعلنت عنه الوزارة الجديدة كان في الأوّل والآخر مطلبا وطنيّا عامّا رضي عنه الجميع فإنّ ما كان بينهما من الخلف فتح علينا جحيما إن كان من طبيعة المحنة وموجباتها فإنّه آية تقصير منّا في حماية ثورتنا المجيدة والذّبّ عنها. إذ وجد بعض القوم في خلافنا الزّمن المناسب لبثّ الفتنة فينا وتعميق الهوّة بيننا بما طالته أيديهم من الأملاك والأرزاق والمكتسبات والخيرات عامّة وخاصّة. وهم في فسادهم نهبا وسلبا وحرقا حتّى حلّ بالبلاد خراب كثير عاد على أهلها بالويل والضّرّ. ومثل ذلك كثير بعضه سابق وبعضه مصاحب وبعضه تال.

وليست الفاقة الكبرى في الخسران المادّيّ، فذلك مجبور ثمّ هو في مثل هذه الأوقات من تواريخ الأمم وثوراتها معتاد مألوف، وإنّما هي في ما يذكي فينا نار الفتنة ويصيّر خلافنا شقاقا يضعف وحدتنا ويشتّت أمرنا، وما أحوجنا ونحن ثائرون ثورة الحرّيّة والحياة إلى ما يجمع شتاتنا ويوحّد صفوفنا وإن اختلفت لنا الآراء وتعدّدت عندنا المواقف والأقوال.

ونحن وإن لم نحمّل أحدا من الطّرفين مسؤوليّة ذينك الخراب والفتنة فإنّنا لا نراهما خاليين من واجب ردّ العواقب عن البلاد وأهلها بما يتاح لهما ولغيرهما ممّن يكون في مثل مقامهما من طرق رفع الخلاف وإزالة اللّبس، لا سيّما وقد صارت السّبيل إلى ذلك مفتوحة عامرة بما صنعته أيدي الأحرار وزكّته أرواح الشّهداء الأبرار.

ولمّا كان الأمن والأمان، وهذان في اللّغة مصدران بمعنى الاطمئنان وعدم الخوف، من الضّرورات الأولى للحياة الاجتماعيّة، وكان لذلك من الواجبات المبجّلة في أمور السّياسة، لم يكن بدّ من التّعجيل بما يرفع عنّا هذه الفتن ويردّ إلينا العافية. فأمن البلاد اليوم غاية الغايات لما في المجموعة من الحاجة إلى العمل والإنتاج وما في ذلك من الحاجة إلى الاستقرار ودوام السّلامة الّتي لا تكون إلاّ بدوام الأمن السّياسيّ والأمن الاجتماعيّ والأمن الاقتصاديّ حتّى الأمن الثّقافيّ، فضلا عمّا في ذلك كلّه من هيبة الدّولة، إذ لا بدّ من قيام هيبتها ودوام

تلك الهيبة عليها لما فيه من سيادة السّلطة وعزّ الرّياسة. ولا يخفى على متأمّل حصيف حاجة المجتمعات إلى ذلك العزّ وتلك السّيادة، ليس لما قد يظنّ بهما من التّسلّط والاستبداد اللّذين هما مدعاة الجور ومجلبة الخراب، بل لما فيهما من ضمان النّظام ونشر الأمان والسّهر على قيامهما وسلامتهما، اللّذين فيهما سلامة النّاس وطيب عيشهم.

ونحن إذا أدركنا أسباب الفرقة فقد أدركنا أسباب الجمع. والجمع ههنا هو عين الأمن، فلم يكن بدّ من أن تزول فرقتنا وما كان عندنا سببا للفتنة وعلّة للشّتات. وإذا وجب ألاّ يكون اختلافنا سببا في خلافنا كما وجب ألاّ يكون خلافنا سببا في شقاقنا والفتنة بيننا لم يكن درك الغايات إلاّ بما يدرأ عنّا الغفلة والتّغابن.

وليس التّغابن في ما تنفثه بعض الأنفس بثمن وبغير ثمن، بل هو ما بأنفسنا من الثّقة ونقاء السّريرة وإخلاص العمل ومقدار العقل. وليس أهْلَك لسلامة البلاد وأمنها من قلّة وعي أهلها بما هم فيه من الظّرف أوّلا وبما هو عليهم من الواجب والمسؤوليّة الوطنيّة ثانيا وبما قد يتخلّل سعيهم من اختلاف في الرّأي لا يفسد لودّهم قضيّة ثالثا. ولذلك صار من اللاّزم التّنبيه إلى ما قد يكون من أسباب الفرقة راجعا إلينا محسوبا علينا. ولعلّ أوّل تلك الأسباب ما يتهيّأ للأفراد أنفسهم من الوعي الفكريّ والنّضج الاجتماعيّ والحظّ الثّقافيّ. فليس هؤلاء على قدر واحد من المعرفة والفكر والثّقافة، وهم لذلك لا يكونون على القدر نفسه من الوعي ولا على القدر نفسه من المسؤوليّة.

ولمّا كان عمل الفرد منّا على قدر حظّه من الوعي والفكر والمعرفة لم تستو الأعمال علما ولا مسؤوليّة. والنّاس مختلفون في ما يتاح لهم من النّشأة وأسباب العيش وما يتوفّر لهم من حدود المعرفة فمختلفون في مراتب العزم والوعي فمختلفة آراؤهم وأقوالهم. وفضل العالم على الجاهل في ما به يكون للأوّل سداد من الرّأي وحسن من القول يصلح معهما الحال ويسدّ بهما العوز. وما لم يتهيّأ للأفراد فبمثله في الجماعات والفئات. فإنّ هذه لا تكون على مرتبة واحدة من الفكر والرّأي واستقامة النّظر.

ولا ريب أنّ من قلّ حظّه علما وضعف قدره رأيا وعزما على ما يكون له ولغيره طريقا إلى الصّلاح والأمان كثر فساده ولم يسلم ممّا تأتيه يده فرد ولا جماعة، وكان الشّرّ أسرعَ إليه من الخير والفتنةُ أحبَّ عنده من العافية. وربّما كان للنّاس قدر من العلم والفكر ولكن لم يكن لهم شيء من سلامة الرّأي وصفاء المطلب وحسن البيان، فأصبنا من ضرّهم أكثر ممّا أصبنا من نفعهم ووجدنا من شرّهم أكثر ممّا وجدنا من خيرهم. وهو في الأفراد والجماعات على حدّ سواء، كلّ له من صاحبه نصيب.

وهذا إذا صحّ كان أوّل ما قد يحيد بالثّورة عن مسارها الأصليّ سببا سياسيّا أمنيّا لم يخل من وجه اجتماعيّ. إذ الأمان مسؤوليّة الدّولة كما هو مسؤوليّة الأفراد. فإذا كان الحفاظ على النّفس والملك مسؤوليّة أمنيّة سياسيّة فالأمن الاجتماعيّ مسؤوليّة شعبيّة وطنيّة يتحمّلها الأفراد خاصّة. وإنّ الأمن بهذا المفهوم لأمنٌ ثقافيّ موصول بفكر المجتمع الّذي هو نسق قيميّ ومعرفيّ وسلوكيّ محكوم بالتّاريخ الزّمن والحضارة.

ولمّا كان هذا موصولا بذاك لم تخرج أسباب عدول الثّورة عن مسارها الصّحيح من أن تكون أسبابا ثقافيّة في جوهرها ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع المدنيّ أفراده وجماعاته وأحزابه ومؤسّساته وهياكله. وليس السّياسيّ والاجتماعيّ إلاّ من أمر الثّقافة.

والثّقافة الّتي نعنيها ههنا هي جملة المعارف والأخلاقيّات والتّقاليد الفكريّة والنّفسيّة والسّلوكيّة الّتي توجّه فعل الكتلة الاجتماعيّة وتدخل في المبادئ والخصائص الكبرى الّتي تسم الشّخصيّة الاجتماعيّة لجماعة مّا. وخير ما يمثّل ثقافة المجتمعات خطابهم وعملهم. والثّاني راجع إلى الأوّل لا يقوم إلاّ منه ولا يصلح إلاّ به.

فأمّا العمل فقيمة حضاريّة يتهيّأ لنا فيها وجودنا

التّاريخيّ. ولم نر للثّورة اليوم أساساً في العمل به تتقوّم ومنه تدوم. فأوّل مبادراتنا في ما تلا يوم الثّورة إضراب عن العمل نادت به المجموعات الغفيرة وقامت أفواج الشّعب تلبّي النّداء. وما أكبر خسارتنا ومؤسّسات التّعليم عندنا مضرب أبناؤها عن الدّرس منصرفون إلى التّخريب منشغلون بما لا يعون من الهتاف ولا يدركون من القول. وما أشدّ مصابنا وقسم كبير من مؤسّساتنا ومصالحنا الإداريّة والاقتصاديّة وغير ذلك ممّا لا بدّ لنا منه في معاشنا ودوام جمعنا ماض في الإعراض عن العمل يغنم من الثّورة غنما فيه ما فيه من الغبن والخسران. وما زال النّاس مضربين عن العمل ماضين في ذلك أفرادا وجماعات حتّى أفقنا على اقتصادنا الوطنيّ ذاهبا في نقصان خطير لم نخش منه على معاشنا بقدر ما خشينا منه على أنفسنا بل على بقائنا.

وأمّا الخطاب فهو اللّغة وما يدخل في ذلك من تقاليد استعمالها وغاياته. وإذا كان للفرد من لغته كلام فللمجموعة من لغتها خطاب ليست المواضعات فيه لفظيّة معجميّة بقدر ما هي ثقافيّة حضاريّة. ونحن في هذا السّياق كلفنا بخطاب الجماعة أكبر من كلفنا بخطاب الأفراد.

وإنّما الخطاب هو أوّل ما يترسّب فيه فعلنا التّاريخيّ بصفته فعلا ثقافيّا حضاريّا متواصلا. وليس هذا مجالا نخوض فيه في مفهوم من هذا القبيل، ولكن حسبنا من ذلك ههنا أن نشير إلى أنّ خطابنا اليوم من النّصّ النّخبويّ المثقّف حتّى النّصّ الإبلاغيّ التّواصليّ لم يدلّ بما فيه من المقوّمات والخصائص اللّغويّة فالنّفسيّة على الحدّ الضّروريّ من الوعي الاجتماعيّ والثّقافيّ الّذي تقتضيه ديمقراطيّة الرّأي وحرّيّة التّعبير.

وعلى أنّه لا يسعنا في هذا المقام أن نبسط القول في مبرّرات ما ذهبنا إليه من أمر الخطاب عندنا فقد نرى في العمل مؤشّرا على ما كان من ذلك الأمر. إذ لا يخلو العمل من أن يكون ترجمة سلوكيّة لترسّبات الأنساق اللّغويّة عبر النّموذج التّاريخيّ لخطاب المجموعة الحضاريّة. وليس إضراب العمل بهذا المفهوم إلاّ شكلا من أشكال إضراب الخطاب يتّخذ وجهين، فهو إمّا طريقة في التّعبير تنوب عن الخطاب المقدّر غائبا أو معطّلا، وإمّا قيمة ثقافيّة تتشكّل عبر الخطاب المجتمعيّ الّذي تنبعث منه وتجد فيه ما يبرّرها ويشرّع لها.

والثّقافة بهذا المعنى هي ما به يتهيّأ للفرد فالجماعة، الوعي والمسؤوليّة اللّذان فيهما ضمان الرّشاد في الموقف الاجتماعيّ رأيا وعملا قولا وفعلا، وهي لذلك تفاعل مستمرّ بين النّماذج الفكريّة الفرديّة والنّماذج الفكريّة الجماعيّة، يضمن للمجموعة الوطنيّة القدرة على إقامة النّظام وحسن تسييره وتأمين سلامته. ولا يكون ذلك إلاّ بما يتوفّر للفرد من قدرة على الاندماج الاجتماعيّ لا تتقوّم عنده إلاّ من الخطاب. فإنّ الخطاب الّذي قرّرته المواضعات اللّغويّة والمواضعات الثّقافيّة الجماعيّة هو أوّل عهد الفرد بالتّواصل الاجتماعيّ. وعلى قدر حظّ الفرد من تقنيات الخطاب وأنساقه الفكريّة وترسّباته التّاريخيّة والحضاريّة يكون استعداده النّفسيّ ومهاراته الذّهنيّة ووعيه الاجتماعيّ وقدرته الاندماجيّة الحواريّة ومسؤوليّته ونافذيّته التّاريخيّة والحضاريّة.

وإنّما أسباب ما نحبّه لهذه الثّورة من فلاح ونرجوه لها من رجوعها علينا بالخير أسباب ثقافيّة مظنّتها الفكر بل الخطاب لكون الفكر نفسه لا يخرج من أن يكون الخطاب والقدرة عليه. وأمننا سياسيّا واجتماعيّا وثقافيّا لا يكون بهذا المعنى إلاّ أمنا ثقافيّا لا يحصّله السّلاح بقدر ما يحصّله اللّسان بما يتهيّأ له من سنن الخطاب ومبادئ المحاورة.

ولمّا كان بلوغنا بالثّورة غاياتها موصولا بأسباب أمنيّة وكان من أسباب قلّة أمننا تفرّق رأينا وشتات أمرنا الّذي من علّته اختلاف مراتبنا في ما يتهيّأ لنا في الخطاب من أسباب التّواصل الاجتماعيّ والفاعليّة الثّقافيّة كان فشل الثّورة أو نجاحها وثيق الصّلة بما أوتينا دولة وشعبا من العزم على أن نغيّر ما بأنفسنا. وإذا كان مجتمعنا المدنيّ اليوم مؤسّسة سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة لم تخل في جوهرها من أن تكون مؤسّسة ثقافيّة وكنّا اليوم نثور كي نبلغ بمجتمعنا هذا مرحلة الوجود التّاريخيّ الدّيمقراطيّ

فالغاية أن تصير المؤسّسة المجتمعيّة الثّقافيّة عندنا مؤسّسة ديمقراطيّة عمادها حرّيّة الشّعب بما هي حرّيّات.

وإنّ الحلّ إلى ذلك لحلّ ثقافيّ ينشأ من مؤسّسة الخطاب. وكلّ ما علينا إصلاحه وتغييره مرتبط بالخطاب بدءا من الحوار الشّكل البسيط الأوّل. فرجل السّياسة ورجل الاقتصاد والمواطن على اختلاف طبقته الاجتماعيّة ومنزلته الثّقافيّة يحتاجون جميعا إلى الخطاب. ولا سبيل إلى تفهّم حاجاتنا المجتمعيّة والوطنيّة إلاّ بالخطاب.

إنّ الدّيمقراطيّة بهذا المفهوم هي ديمقراطيّة الخطاب. فهذه في ذاتها مطلب، وهي في ذات الآن سبيل إلى ذلك المطلب. فمنها الغاية ومنها الحلّ. ولذلك وجب أن ينطلق الإصلاح الثّقافيّ من إصلاح الخطاب بما يضمن إعادة بناء الفكر. والفكر الثّوريّ هو فكر وَعَى بالضّرورة الحاجة إلى التّغيير التّاريخيّ، وهو لذلك الفكر الّذي يوجّه ثورة الخطاب ويرسم أهدافها.

ولا شكّ أنّ ما تهيّأ للتّونسيّين أكثر من غيرهم من الأمم من أسباب الوعي الثّوريّ الثّقافيّ لدليل على أنّنا نخوض تحوّلا حضاريّا حاسما سيعيد بناء الخطاب فيتيح لنا إعادة تشكيل وجودنا الثّقافيّ على الأساس الدّيمقراطيّ الّذي اختاره الشّعب وثار لنيله.

ولمّا كان الخطاب الدّيمقراطيّ السّبيل إلى ما تشرئبّ إليه أعناقنا من الحرّيّات وتصبو إليه نفوسنا من أن تصير مؤسّستنا المجتمعيّة مؤسّسة ثقافيّة ديمقراطيّة وجب أن نبادر إلى التّثقيف الاجتماعيّ الدّيمقراطيّ. وإنّه لن يستقيم لنا شيء من ذلك ما لم نأمن على الخطاب من عصبيّة الرّأي وما قد يحول من الهوى وقلّة الإنصاف وحدّة الطّبع ممّا تقادم عهده بنا وتغلغل من طول الحقبة أثره فينا وصار لنا منه سورات ونعرات بيننا وبين ثقافة الحوار.

ولا تثقيف إلاّ بتسييس الخطاب. والتّسييس ليس أن نجعل خطابنا سياسيّا نسبة إلى السّياسة بل أن نجعله ذا سياسة. والسّياسة ههنا هي التّربية الحواريّة الّتي تكون من مقوّمات التّواصل اللّغويّ فالثّقافيّ. وإنّها لتربية اجتماعيّة لا بدّ من أن نعيد تشكيل أصولها ومبادئها على أسس ديمقراطيّة. وسياسة الخطاب الدّيمقراطيّ الّذي نطمح إليه هي بهذا المعنى ضرب من التّنشئة الاجتماعيّة والثّقافيّة الّتي منها تتقوّم الشّخصيّة المجتمعيّة الفرديّة والجماعيّة.

وإذا كان التّثقيف تسييسا خطابيّا فكلّ تثقيف لا بدّ من أن يكون له أصل في الخطاب. ولنا في هذا المجال مثالان: مثال من التّثقيف الاجتماعيّ ومثال من التّثقيف السّياسيّ. فأمّا الأوّل فحوار تربويّ ينشأ أسريّا مدرسيّا ويستقلّ اجتماعيّا. ويكون أوّل غاياته أن نصحّح مفهومي الدّيمقراطيّة والحرّيّة تصحيحا يصير معه المفهومان شيئا من الثّقافة الاجتماعيّة، فلا ينفصل أحدهما عن الآخر، ولاهما ينفصلان من سائر المكوّنات الثّقافيّة الّتي تخصّ الشّخصيّة المجتمعيّة عندنا.

ومن مقتضيات هذه الثّقافة الدّيمقراطيّة الحرّة الوعي بتعدّديّة الفكر وحرّيّة التّعبير والإيمان بمبدإ الاختلاف في الرّأي الّذي وجب أن يصير حقّا. وهو حقّ للمختلِف وحقّ على المختلَف معه، لا نبلغهما إلاّ بتربية ثقافيّة اجتماعيّة ذات أبعاد ثلاثة نفسيّ وذهنيّ وسلوكيّ تبدأ من الممارسة الحواريّة وتنتهي عند الممارسة العمليّة.

وإنّما لن يستقيم لنا شيء من تلك الثّقافة الدّيمقراطيّة الحرّة ولا من تلك التّربية الحواريّة ما لم نلتزم عقلا وعملا بمبدإ الحرّيّة باعتباره واجبا أوّلا وحقّا ثانيا. وواجب الحرّيّة ههنا هو الوعي الثّقافيّ الذّاتيّ الّذي يرفع عند الفرد ما به يزيل عن غيره الحرّيّة ويكون دونه وأذيّته. وإنّ هذا الفاضل المرفوع من الحرّيّة هو نفسه الّذي يخرج بها من أن تكون الحرّيّة.

وإذا الحرّيّة لم تصر عندنا دربة فكريّة وسلوكيّة تنشأ من الحوار نفسه ثمّ لم تقتض تلك الدّربة منها أن يعترف الواحد منّا فردا وجماعة بحقّ غيره في أن يوجد ذاتا وفكرا ورأيا وعملا لم يسلم لنا حوار ديمقراطيّ ولا سلمت لنا ثقافة مجتمعيّة يتعدّد فيها الفكر ويختلف فيها الرّأي، وينشأ لنا منها خطاب حرّ له من استقامة البناء

ومرونة النّفس وسعة الفكر ولطف المعنى وجلائه ما به نكون أهلا للثّورة.

وأمّا التّثقيف السّياسيّ فمثالنا عليه مقتضى لحالنا وهو ما نستعدّ له من انتخابات نريد لها من الحرّيّة والنّزاهة ما يكون عنوانا لهذه الثّورة ودليلا على نجاحها وتوفّق شعبها في تدبيرها وتسييرها وجني ثمارها.

إنّ الانتخاب حقّ وواجب. وهو لا يكون شيئا من ذلك إذا لم يجر على قواعد هي من أصل المفهوم الّذي لا يخرج بدوره من أن يكون جزءا من مفهوم الدّيمقراطيّة بل أصلا من أصولها ومبدأ أساسيّا من مبادئها.

ولمّا كان التّثقيف السّياسيّ واجبا عندنا اليوم حتّى تتّم علينا نعمة هذه الثّورة فليس ذلك بمفصول عن التّثقيف الفكريّ الثّقافيّ. فلا يستقلّ الشّأن الانتخابيّ السّياسيّ عمّا نرومه لأنفسنا من تلك الثّقافة الدّيمقراطيّة الوطنيّة الّتي تكون أصولها حواريّة وتقاليدها الأولى خطابيّة. إذ لم يكن بدّ من أن يكون الضّامن حرّيّة الانتخاب وخلوّه من كلّ ما قد يشوبه ويفسد أمره علينا تثقيفا سياسيّا جامعا لا يُطْرَحُ منه فرد ولا حكومة ولا حزب ولا مؤسّسة ولا منظمة ولا مجموعة وطنيّة.

و لمّا كان الأمن ضرورة من ضرورات الممارسة الانتخابيّة الحرّة ومفهوما ثقافيّا كان التّثقيف السّياسيّ اللاّزم لتلك الممارسة خطابا ثقافيّا، أمنيّا يقوم في ما نقدّرعلى الوعي بواجبين واجب أمنيّ وطنيّ يؤمّنه الشّعب نفسه وواجب أمنيّ سياسيّ تؤمّنه الحكومة، ولا يخلو الثّاني من أن يكون رهين الأوّل. فعلى قدر عزم الشّعب على الأمان العمرانيّ والاجتماعيّ ودوره في الحفاظ على الأمن الاقتصاديّ وشدّ أزره تكون قدرة الدّولة على إقامة الأمن السّياسيّ وضمان سلامته. وليس الأمن بهذا المعنى إلاّ ما يغنمه المجتمع من الثّقافة المجتمعيّة الدّيمقراطيّة بوصفها ثقافة حواريّة سنّتها الخطاب.

إنّ الممارسة الانتخابيّة ممارسة سياسيّة حرّة. وهي لا تكون كذلك إلاّ إذا كانت جزءا من ثقافة انتخابيّة تقوم على وعي أمنيّ لا يتهيّأ للمجتمع/الشّعب والحكومة إلاّ بما يحرص عليه من التّثقيف الاجتماعيّ والسّياسيّ وما يكون له من العزم على أن يصير لديه حظّ من الخطاب الثّقافيّ الدّيمقراطيّ الحرّ.

أَعْظِمْ بتونس وطنا وأكْرِمْ بشعبها بطلا وأنْعِمْ بثورتها عزّا وكوْنًا، وعلى قدر فخرنا بها وطنا وشعبا وثورة يكون التّنبّه من الغفلة والزّوال عن التّقصير والعزم على التّمام. وإذ تهيّأ لنا ما به كانت ثورتنا فلسنا آمنين الخذلان. ولقد كان لنا من تقلّب الأحوال وارتباك الأوضاع وتعاقب الأحداث سبب من قلّة حزمنا في الثّبات على هذه الثّورة وتمامها.

ولئن كانت أسباب الخذلان في نصيب كبير منها ممّا لا يأتيه الشّعب في حقّ ثورته وقد بذل فيها الدّماء الكثيرة فإنّها ليست بخالية من تقصيره في الذّبّ عن هذه الثّورة وحمايتها. وليس التّقصير في ما صرنا إليه من اضطراب الحال وانفراط النّظام وتبدّد الأمان، فذلك من المحنة نفسها ولا بدّ لنا منه، ولكن التّقصير في ما كان من الأسباب راجعا إلينا. فلم نرَ في ما يتوعّد ثورة الشّعب شرّا من قلّة الأمن الّذي لم نحسبه شيئا غير شقاقنا وما يبثّه فينا اختلاف الرّأي وقد صار عندنا خلافا بل تغابنا من الفتنة والفرقة. فإنّه ليس أشدّ علينا السّاعة من شتات الأمر وتبدّد العزم.

ولمّا لم نسلم من الخوف وقلّة الأمان ولم يسلم هذان من أن يكونا من فرقة الرّأي ولم تسلم هذه من أن تكون من تباين الفكر واختلاف النّاس في مقاديرهم من العلم وحظوظهم من التّنبّه والتّدبّر والعقل وما يلحق بذلك من تراتب العمل وتفاضل الرّأي، لم يكن بدّ من أن يكون ما نخشاه على هذه الثّورة من الخيبة والانحلال سببا فكريّا ثقافيّا لا ينفصل منه ما هو اجتماعيّ وسياسيّ.

وإنّ الأمن الّذي رأيناه من أسس الثّورة ما نحبّه لها من التّوفيق ومن نخشاه عليها من الخذلان لأمن فكريّ ثقافيّ منه السّبب وفيه الغاية ولا يخلو في كليهما من أن يكون موقفا تاريخيّا حضاريّا تمثّله اللّغة ويختزله الخطاب. وإذا

كانت قلّة الأمن الثّقافيّ عندنا هي ما يكون من حرّيّة الحوار وأحاديّة القول وسلبيّة التّعبير ممّا لا يصحّ لنا معه خطاب ثقافيّ ديمقراطيّ حرّ فلا سبيل إلى ما ثرنا فيه من الحرّيّات والدّيمقراطيّات إلاّ بأن نأمن على أنفسنا شعبا وثورة من همجيّة الفكر وعصبيّة الرّأي.

وإنّه لن يستقيم لنا شيء من ذلك حتّى نسيّس الخطاب تسييسا يتألّف لنا معه نموذج مجتمعيّ ثقافيّ جديد يضمن الحوار الدّيمقراطيّ الحرّ باعتباره ممارسة فكريّة وسلوكيّة بالأساس. وإذا كانت التّربية الحواريّة ضربا من التّثقيف الاجتماعيّ الّذي لا بدّ لنا منه في ما نطلبه للثّورة من الأمان الثّقافيّ فالممارسة الانتخابيّة الدّيمقراطيّة ضرب من التّثقيف السّياسيّ الّذي لا يصحّ منه شيء ولا تدرك له غاية إلاّ بما يتهيّأ للمجتمع المدنيّ من ذلك الأمان الأوّل.

إنّ الثّورة عندنا لثورة الدّيمقراطيّة والحرّيّة. وإنّ الدّيمقراطيّة لهي الأمان نفسه. وإنّ الأمان لهو الثّقافة نفسها. وإنّ الثّقافة لهي الخطاب نفسه. ومهما يكن من أمر فإنّ الشّعب التّونسيّ وقد دبّر لثورته تدبيرا وعزم على غاياتها عزما ومضى في مخاضها مضيّا فلا بدّ أن تتهيّأ له أسباب التّمام، وإنّ هذه الأسباب لأسباب ثقافيّة أمنيّة إذا هيّأها لنا الخطاب فكرا وفعلا فلابدّ للثّورة أن تكون ولا بدّ للّيل أن ينجلي.



آليّات النّقد السّياسيّ في الأدب العربيّ
كتاب كليلة ودمنة نموذجا

مصطفى القلعي/ باحث، تونس

1- وجوه المغامرة الثلاثة :

للمفكّر العربيّ القديم تحدّياته ورهاناته التي تطلّبتها لحظته التاريخيّة بشروطها الثقافيّة والسياسيّة المخصوصة. أو لعلّها فرضتها. وقد واجه المفكّر العربيّ أدواره الفكريّة التاريخيّة مدفوعا بوعيه الذي كان قد حمله إلى حتفه، في أحيان كثيرة، لا شيء معه سوى أفكاره. ويعدّ مُنجز عبد الله بن المقفّع (106هـ - 142هـ) باستلهام كتاب كليلة ودمنة (1) وإدراجه في الثقافة العربيّة في أواخر الثلث الأوّل من القرن الثاني للهجرة مغامرة فكريّة شجاعة لا تخلو من مخاطر. ولها وجوه ثلاثة: وجه ثقافيّ ووجه سياسيّ ووجه ثقافيّ سياسيّ.

وجه المغامرة الأوّل مداره ذائقة العرب الجماليّة الميّالة إلى الشعر، فالشعر هو النشاط الإبداعيّ السّائد في الساحة الثقافيّة العربيّة منذ ما قبل الإسلام إلى العصر الذي شهد ظهور كتاب **كليلة ودمنة**. فهذا الكتاب سار على غير مثال، إذ لم يكن مسبوقا برصيد سرديّ يهدي خطاه، ذلك أنّ المعروف، الآن، أنّ العلوم والآداب العربيّة لم تستقرّ وتتمايز إلاّ ابتداء من النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة خلال عصر التدوين المرتبط بانتشار الكتابة(2). وقبل ذلك كان الشعر. فهذا الكتاب نبت في الثقافة العربيّة وهي في مرحلة المخاض. ولذلك فإنّ له فيها منزلة الرّائد المؤسّس.

ولذلك جاء هذا الكتاب يتحسّس مسارب غير مسلوكة في الثقافة العربيّة. ويفتتح فيها دروبا في الكتابة بكرا. وينهض لمزاحمة الشعر منزلته الجماليّة والثقافيّة. وليس من الهيّن زحزحة الشعر عن مكانته في ذائقة العرب الجماليّة أو مشاركته المرتبة نفسها على الأقلّ(3). ولذلك فإنّ منافسة الشعر تتطلّب إمكانيّات فنيّة عالية لاستمالة المتلقّي وفتح ذائقته لاستيعاب خطاب أدبيّ مغاير للخطاب الشعريّ. ورهان كتاب **كليلة ودمنة** يصبح رهانا مضاعفا بما أنّه يقصد إلى منافسة الشعر بأدوات لم تألفها الذائقة الجماليّة أي بغير أنظمة النظم والإيقاع. ويتوجّه إلى إغواء المتلقّي بغير ما أَلِف.. إنّها المغامرة.

والوجه الثاني يتّصل بالوضع السياسيّ العربيّ الذي صادف ظهور الكتاب. فـ«**لقد نشأ ابن المقفّع في عصر اضطراب وهلع خلَف عصر هدوء واطمئنان**»(4). ومن غرائب الصدف أن يشاء له عمره المختزل أن يحيا زمنين ويعاصر دولتين؛ إذ شاهد أفول الدولة الأمويّة وارتماءها

في عتمة النسيان. وشهد نشأة الدولة العباسيّة على أنقاضها، تصفّي خصومها وتمشّط ماضيهم وتجنّد طاقاتها لنشر إديولوجيّتها وتثبيت حكمها.

والكتابة كانت مهنة ابن المقفّع، وهي مهنة نخبويّة عزيزة راقية لا يُرضي كبرياءَ أهلها إلاّ البلاط. ولذلك، امتزجت حياة ابن المقفّع بالحياة السياسيّة. ولعلّه ممّا لا يخلو من الدلالة أنّ ابن المقفّع كتب للدولة الأمويّة، حتى قبل أن يُسلم، كتب ليزيد بن عمر بن أبي هبيرة والي العراق أيّام مروان بن محمّد (127هـ - 132هـ). كما كان كاتبا لبعض عمّال الخليفة المنصور بعد قيام الدولة العباسيّة، ومنهم عيسى بن علي والي الأهواز بغربيّ فارس وسليمان بالبصرة(5).

أمّا الوجه الثالث الذي سمّيناه ثقافيّا سياسيّا فنعني به هذا الجدل بين الخطابين الابداعيّ والسياسيّ. ولا تجوز الغفلة في هذا السياق عن البعد السياسيّ للدين. فمنذ نشأة الإسلام انبثق الصراع بين الخطابين الشعريّ، وهو الخطاب الإبداعيّ الوحيد المتوفّر حينذاك، والدينيّ. صراعا على السيادة والزعامة كان. إذ الشعر كان، كما لاحظنا، الخطاب السيّد السائد الذي يغطّي حاجات عصره الجماليّة والثقافيّة والاجتماعيّة وحتى الايديولوجيّة بشيء من التجوّز مثلما يؤدّي لنا، نحن أبناء العصر الحاضر حاجاتنا التاريخيّة إلى تملّك خصائص تلك اللحظة وأحوالها فضلا عن أنّه لازال قادرا على إسعاف حاجاتنا الجماليّة، أيضا. بل إنّه كثيرا ما يفعل فينا. ويساهم في تشكيل رؤيتنا للعالم.

ولم يكن مناص أمام الخطاب الدينيّ من أن يستهدف مكانة الشعر هذه حتى يستقرّ ليسود لاسيّما أنّه خطابٌ دين توحيديّ لن يتحقّق في التاريخ ما لم يضمن الحدّ الأقصى من الوحدة والانسجام في التشريعات والتنظيمات. وهو ما تطلّب حدّا أقصى، أيضا، من الطاعة والامتثال عند المؤمنين لن يكون ما لم تتمّ إزاحة الخطاب المنافس أي الخطاب الإبداعيّ الشعريّ. ولذلك كان الصدام بين الخطابين عنيفا؛ بين خطاب سيّد متمكّن في أوج ازدهاره وبين خطاب طالع ذي طموح جامح نحو السيادة طامع في مكانة الشعر. وقصّة الشاعر كعب بن زهير مع النبيّ أحد مظاهر ذاك الصراع الجليّة(6).

2 ـ المأسسة والتحوّل:

ومع مأسسة الدين وتمظهره في شكل سلطة سياسيّة، ومع انبثاق ذلك التحالف التاريخيّ بين مؤسّستي الخلافة والفقه في المدينة الإسلاميّة الناشئة، اتّخذ الجدل بين الخطابين الإبداعيّ والسياسيّ شكلا أشدّ راديكاليّة خاليا من التسامح والتنازل والحوار وخاصّة من جهة المؤسّستين السياسيّة والفقهيّة. فعملتا على إفراد الشعر وتحجيم دوره وإجباره على التنازل عن منزلته السياديّة وتخييره بين أحد اختيارين لا يضمن كلاهما له سوى كوّة في الهامش؛ إمّا أن ينخرط في منظومة قيم المدينة المكرّسة للحقّ الإلهيّ في السلطة، سياسيّا، والمختَصرة في مقولة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، اجتماعيّا، وإمّا أن يصمت.

فكان أن انقسم الخطاب الشعريّ قسمين كبيرين. القسم الأوّل هو الذي رضي بدوره الذي قسمته له المدينة. فانخرط في تكريس شعريّة تؤدّي دورا اجتماعيّا يتمثّل في إعلاء قيم الجماعة المعلاة وذمّ القيم المذمومة، مطيّتُه في ذلك الغرضيّة. وهنا، ابتعد الشاعر عن مكانته السياديّة في أعلى الهرم الاجتماعيّ ليرتدّ إلى كائن منافق مهان منتج خطابًا يفتقر إلى الصدق والحرارة والإحساس والوعي. إذ تحوّل إلى مدّاحة هجّاء بالأجرة أو باللقمة. وكان للمؤسّسة البلاغيّة الدور الحاسم في فرض هذا القسم الأوّل وترويجه والتنظير له. وهي مؤسّسة ذات أصول فقهيّة. فهي سليلة المؤسّسة الفقهيّة حليفة المؤسّسة السياسيّة وخادمتها.

والقسم الثاني هو ذاك الذي رفض الانخراط في قيم المدينة وأنظمتها. وظلّ وفيّا لطابعه الانشقاقيّ متمسّكا به. ولأنّه لا يستطيع مواجهة السلطتين السياسيّة والفقهيّة لقوّتهما وسطوتهما، اضطرّ إلى سلك سبيل التحوّل والتلوّن (se métamorphoser) للإفلات من استلاب

قيم الجماعة. وكان التحوّل في أحد اتّجاهين: الأوّل تمثّل في ابتكار خطاب شعريّ على سنن غير مألوفة للمتلقّين ولا للمؤسّسة النقديّة البلاغيّة كالشعر الصوفيّ والشعر الإباحيّ والشعر الذاتيّ والشعر الوجوديّ والشعر الاجتماعيّ والشعر السياسيّ. فتأسّست في هذه الأشكال أفانين تعبير وقيم لم تنكشف إلى اليوم بفعل ما مارسته عليها المؤسّسات البلاغيّة والفقهيّة والسياسيّة المتحالفة من طرد وإقصاء. والاتّجاه الثاني تمثّل في إنتاج أجناس أدبيّة جديدة كأدب العجيب والحكاية المثليّة وأدب الحيوان والنادرة والمقامة تأثّرًا بالثقافات المجاورة أو على سبيل الاستعارة منها أو على سبيل الابتكار. والأرجح أنّ ترجمة(7) **كتاب كليلة ودمنة** مدرجة في هذا النوع الثاني من التحوّل.

3 ـ الإشكاليّة :

هذا البحث منطلقه إشكاليّة يرغب في إثارتها وتعميق النظر فيها، متّصلة بمسألة نقد السلطان باعتبارها هدفا رئيسيّا للمفكّر العربيّ القديم. ذلك أنّ نقد السلطان هذا يمكن أن يعدّ إعلانا عن الخروج المبكّر عن الغرضيّة التي كانت تنتظم الشعر العربيّ القديم. فهو معنى لم يكن موجودا. ولم يعرفه الشعر العربيّ قبل الإسلام. وهذا أمر طبيعيّ نظرا لغياب السلطة السياسيّة أصلا. فالشاعر كان يواجه السلط التي تقمعه وتحدّ من حرّيته لاسيّما سلطة الطبيعة وسلطة الأعراف. وما كان معها على وفاق بحكم طبيعته التوّاقة إلى الانعتاق والانطلاق والتحدّي. ولكن متى ظهرت السلطة السياسيّة بمعناها المؤسّساتيّ التسلّطيّ الجبريّ نشأت معها أوجه مقاومتها الفكريّة والاجتماعيّة والسياسيّة. ولذلك لم ينظّر له التفكير البلاغيّ العربيّ. وحين ظهرت الكتابات السلطانيّة، فيما بعد، لم تكن من مجال اهتمام البلاغة والنقد أصلا.

ولقد رشّحنا ابن المقفّع وكتابه **كليلة ودمنة** لمناقشة إشكاليّة نقد السلطان(8) في الأدب العربيّ(9). ويمكن النظر في هذه المسألة من خلال جملة الأسئلة هذه؛ هل النقد السياسيّ مجرّد موضوع أدبيّ أم هو مشروع فكريّ للبناء؟ ما هي أدوات بنائه؟ هل كان نقدا سافرا أم فنيّا تخييليّا؟ هل كان مباشرا أم نوّع في أشكاله وتجلّياته؟ وسبيلنا في البحث سيكون التحليل والتأويل. نعني أنّ المادّة الأدبيّة السرديّة هي المنطلق لعمليّة التأويل واستخراج القوانين. ولكنّنا ننبّه إلى أنّ مقام النشر قد يضيق عن التوسّع والإسهاب. ولذلك نجدنا أميل إلى منهج النمذجة والتصنيف.

لقد تحدّث جرجي زيدان عن كتاب **كليلة ودمنة**، فقال: **«هو كتاب في إصلاح الأخلاق وتهذيب النفوس»** (10). وهذا كلام صحيح. ولكنّ وجاهته لا تخفي أنّه عامّ يفتقر إلى الضبط والتدقيق. فأخلاق مَن يسعى الكتاب إلى إصلاحها؛ السلطان أم الخاصّة أم العامّة؟ وأيّة نفوس يرغب في تهذيبها؟ بل إنّي أعتقد أنّ الأهمّ الذي يجب أن يقال هو أنّه كتاب في **نقد السّلطان** باصطلاح القدامى و**النقد السياسيّ** بلغة اليوم.

4 ـ تنظيم موادّ الكتاب والنقد السياسيّ:

إنّ أبوابا سبعة من بين أبواب **كتاب كليلة ودمنة** الستّة عشر كان موضوعها وهدفها النقد السياسيّ، وهي: (باب الأسد والثور)، (باب الفحص عن أمر دمنة)، (باب الأسد والشّغبر النّاسك)، (باب ابن الملك والطّائر فنزة)، (باب ايلاذ و بلاذ وايراخت)، (باب مهرايز ملك الجرذان) و(باب ابن الملك وأصحابه). وهو ما يساوي نسبة 43,75 ٪ من محتوى الكتاب (نصفه تقريبا). وهي نسبة عالية إذا قسناها بمعطيات تاريخيّة وثقافيّة.

ونعني بالمعطيات التاريخيّة اللحظة التاريخيّة العاصفة التي فيها ولد الكتاب، وسبقت الإشارة إليها. وهي لحظة دمويّة كانت تفترض الصمت والخشية وإيثار السلامة على مواجهة السلطان أو حتى التعرّض له بشكل من الأشكال. ولكنّ المفكّر لم يؤثر السلامة. ولم يسكت. بل عبّر. وكان تعبيره حلوًا مرًّا؛ حلوا من جهة جودته الفنيّة وترقّيه إلى ذرى حكائيّة عالية، ومرّا من جهة حدّة النقد السياسيّ الماثل فيه. أمّا المعطيات

الثقافيّة فنقصد بها ما سبقت الإشارة إليه من أصالة النقد السياسيّ موضوعا أدبيّا ومسألة جداليّة. فالكتاب من هذه الناحية لم يكن خجولا ولا خائفا من فتح المسالك الجديدة وطرقها بثبات.

إنّ الناظر في تسمية أبواب الكتاب لا يفوته أن يلاحظ أنّ خمسة من سبعة منها تواتر فيها معجم السلطان (الأسد (x 2)، الملك (x 1)، ابن الملك (x 2)). وهو ما يعادل نسبة ٪71,42 من عناوين القسم السياسيّ في الكتاب. ونحن لا نرى في الكتاب شيئا اعتباطيّا. وإنّما هي مؤشّرات وعلامات حين نجمعها ونخضعها للقراءة والتأويل فإنّها تمدّنا بقرائن تدعم ما ذهبنا إليه من أنّ النقد السياسيّ في الكتاب عمل قصديّ واع. وهو اختيار مال إليه المفكر. واشتغل عليه اشتغالا. ولم يكن صدفة ولا اتّفاقا.

وهذا يعني أنّ النقد السياسيّ ليس معنى عرضيّا في **كتاب كليلة ودمنة**، بل هو معنى مركزيّ واع مقصود إليه قصدا. وكلّ ما في الكتاب موظّف نحو تحقيق هذه الغاية. والكتاب مُغرٍ بكرمه. فهو يمنح الباحث مداخل لا تحصى للتنافذ معه. بقي أنّنا سنختصر هذه المداخل في واحد هو مدخل الشخصيّات. ولا يمنعنا عن البقيّة سوى الرغبة في تجنّب الإطالة والإسهاب اللذين لا يستجيبان للمقام.

5 ـ الشخصيات والنقد السياسيّ في كتاب كليلة ودمنة :

النظر في الشخصيّات: صفاتها، وأحوالها، وأعمالها وخوافيها، وظواهرها وجدناه مفيدا في مقاربة مسألة النقد السياسيّ في **كتاب كليلة ودمنة**. وسنأخذ الباب الأوّل؛ (باب الأسد والثور) نموذجا لذلك. ولابدّ من الإشارة إلى أنّ مدار القصّة في هذا الباب حول صفتي القوّة والعقل في السلطان والحاشية والرعيّة. ولذلك سنتولّى قراءة شخصيّات الباب الثلاث الرئيسيّة الأسد ودمنة والثور متوسّلين بجدول يساعدنا في مقاربة صفتي القوّة والعقل فيهما ونتيجتهما المتحقّقة في القصّة. ثمّ سنجمع الملاحظات التي يمدّنا بها الجدول لنتأوّل الدلالة:

الصفتان / الشخصيّات	القوّة	العقل	النتيجة الحاصلة	المعادلة المنشودة
الأسد	+	−	الغفلة والاستبداد	القوّة + العقل = العدالة والرفاه والعمران
دمنة	−	+	الخيانة فالهلاك	
الثور	−	−	الغفلة فالهلاك	

المفاجأة أنّ الجدول لا يجيب، بل يسأل. هل شخصيّة دمنة مذنبة أم صاحبة حقّ؟ لقد كان دمنة منتدبا عونا مستشارا في خدمة الملك. من عطاياه يعيش. وعلى موائده يقتات. والمقابل النصح والاستعداد لفداء وليّ نعمته. وهو بالضبط ما فعله حين كان الأسد يرتجف ذعرا من صوت خوار الثور. فغامر. وذهب. واستطلع. بل جلب صاحب الصوت المخيف صاغرا للملك طائعا. فكان المقابل أن خسر وظيفته. وجاع. وتشرّد. فهل التشرّد هو نتيجة الوفاء للسلطان والتفاني في خدمته؟

أمّا شخصيّة الأسد فتبدو شخصيّة غافلة، والغفلة لا يجب أن تكون في صفات الملوك لأنّ وظيفتهم سيادة النّاس وسياستهم وحماية رقابهم. والأسد يبدو في الحكاية شخصيّة مجادلة. ولكنّها كانت ضعيفة الحجّة، حججها طبيعيّة ردّها دمنة بسرعة. كما تبدو مصدّقة دمنةَ. فوقع في نفسها كلامه عن الثور بسرعة لأنّه تمكّن من إخافتها على عرشها.

إنّ هاتين الشخصيّتين مصنوعتان صناعة محكمة. فدمنة شخصيّة إشكاليّة يتعارض باطنها مع ظاهرها. لها

القدرة على إظهار غير ما تخفي وإخفاء ما تبطن إخفاء كاملا. ولهذه الشخصيّة تمكّن من الأنفس تقدر على إغوائها وإثارتها وقيادتها إلى حيث تريد، إذ لم يستعص عليها أمر الثور فقادته إلى الأسد سريعا. ولم يأخذ أمر الأسد منها جهدا فقلبته على خليله وصفيّه سريعا، أيضا. وكلٌّ تحدّثه بالخطاب الأشدّ فعلا فيه والأمضى أثرا.

والأسد شخصيّة دراميّة لأنّها تضطرّ إلى أن تقصي أو تقتل من تحبّ. وتدني من تخشاه ولا تأمن جانبه. إنّها شخصيّة غير سويّة باعتبار أنّها محرومة من التوازن الذي تنعم به العامّة. وهي محرومة حتى من النوم. إنّها تنام مفتوحة العين ومخالبها مشحوذة. وحين تتيقّظ لا تسمع أذناها سوى خطاب الدسائس والمؤامرات. وحين تأكل تخشى من الغدر في الطعام. وهوسها بأجمتها يزداد. ويتحوّل مع الزمن إلى ضرورة بعد أن كان رغبة. ممّا يجعلها متنمّرة مستعدّة للانقلاب من حال إلى نقيضها بالسرعة القصوى. ويبقى ابن آوى والأسد من ذوات المخلب. ووجودهما معا طبيعيّ.

لكن ما الذي تفعله شخصيّة الثور في أجمة الأسد وهي لا تمتلك مخالب ولا أنياب؟ لا أحد يدخل إلى ذلك المكان دونها. كما أنّ مجرّد تواجدها هناك مخالف لقوانين الطبيعة. والأديب المفكّر يعرف أنّه لابدّ من احترام القوانين الطبيعيّة. فإمّا أن تستنبت مخالب وأنيابا وإمّا أن تتمرّن على الرّكض بسرعة. هذا هو قانون الطبيعة. أمّا أن تتعايش ذوات الناب والمخلب مع الحيوانات المسالمة فلا.

6 ـ الجريمة السياسيّة وسؤال القيم:

ثمّة جريمة وقعت ودم أريق، إذن. والسؤال، الآن، من هي الشخصيّة المذنبة؛ أشخصيّة دمنة (الحاشية) لأنّها حبكت المكيدة التي أدّت إلى مقتل الثور، أم شخصيّة الأسد (السلطان) لأنّها لم تتحرّ فيما بلغها من أنباء ولم تجر محاكمة عادلة للمتّهم بل اقتصّت بنفسها من المتّهم قبل أن تثبت إدانته، أم شخصيّة الثور (الرعيّة) لأنّها تساهلت في أمرها ولم تحافظ على حياتها ومنحت نفسها هديّة لعدوّها ووثقت في من شيمته الغدر، أم الشخصيّات ثلاثتها مذنبة، أم ثلاثتها ضحيّة الإخلال بالنظام في المدينة الإسلاميّة المتثائبة؟

هكذا تستدرجنا لذّة الحكاية إلى إثارة سؤال القيم؛ القوّة والعقل/ القوّة والسلام/ العقل والسلام/ القوّة والعدل/ السلطة والعدل. فهل تاريخ القيم الاجتماعيّة تاريخ صراع كما أنّ تاريخ الحيوان تاريخ صراع؟ هل إمكانيّة تعايش قيم السلام مع قيم القوّة والعنف أمر في حكم المعدوم لأنّه مناقض لقوانين الطبيعة؟ هل يمكن أن يستقيم الوجود بالقوّة وحدها أو بالسلام وحده؟ هل تحتاج القوّة السلامَ؟ وهل يحتاج السلام قوّة؟ وهل يحتاج العدل إلى القوّة ليقام؟ وهل يمكن أن يكون السلطان عادلا؟ ما الذي يحتاجه ليكونه؛ القوّة أم العقل أم يحتاج الإثنين؟ لماذا لا يتيقّظ ضمير السلطان (شخصيّة أمّ الأسد في الحكاية) إلاّ بعد وقوع المحظور؟ لماذا لم يتدخّل هذا الضمير إلاّ لنجدة السلطان وتنقيته من تهمة قتل الثور غدرا؟ ألم يكن أحرى بالأسد أن يتقدّم للمحاكمة لتورّطه في دم الثور (الرعيّة)؟ ألم يكن مذنبا بقدر ذنب دمنة بل بذنب أكبر؟

إنّ شخصيّات كتاب كليلة ودمنة ليست حيوانات متصارعة، إذن. وإنّما تحتمل أكثر من تأويل. فهي قيم (valeurs) متصارعة ليست الغاية منها الإضحاك والإطراف والترفيه فقط. وإنّما الغاية العميقة هي مجادلة السلطان ونقده وتحفيز العقول على التفكير في المسألة السياسيّة عبر استدراجها بواسطة التخييل والتشويق والإمتاع.

7 ـ مفهوم نقد السلطان عند ابن المقفّع:

شخصيّات كتاب كليلة ودمنة ثريّة ثراء يجعلها قابلة لقراءات كثيرة إذ يمكن أن نقرأ شخصيّات (باب الأسد والثور) الثلاث على أنّها ترمز إلى فئات المجتمع الثلاث التي حولها تدور عمليّة الحكم. فالأسد يرمز إلى الحاكم، ودمنة إلى الحاشية، والثور إلى الرعيّة.

ولقد كشفت القراءة التأويليّة المسائلة التي حاولنا ممارستها أنّ مسار حكاية (باب الأسد والثور) وتطوّر أحداثها لا يدعو إلى اتّهام شخصيّة من الشخصيّات الثلاث بنفس الدرجة. بل رأينا أنّ كلّ شخصيّة متّهمة بقدر. والقراءة التبسيطيّة الشائعة تجعل شخصيّة دمنة المذنبة. وتبرّئ شخصيّتي الأسد والثور. وتبرّر للأسد جريمته على اعتبار أنّه تعرّض للخديعة. أمّا الثور فضحيّة تراه.

لكنّ قراءتنا التأويليّة المعتمدة على آليّات النقد السياسيّ كشفت لنا أنّ شخصيّة الأسد هي الأشدّ تورّطا. فإن كان دمنة قد تسبّب في قطع علاقة ناجحة نامية وفي مقتل الثور وفي خسارة الأسد خلاّ نصوحا، فإنّ الأسد ارتكب جرائم صريحة. منها قتله الثور بيديه، وتجويع أعوانه وخدمه، وسوء اختيار مستشاريه وخلّصه، وعقد المحاكمات التآمريّة التي تعمد إلى التستّر على جرائمه والبحث عن أكباش فداء.

ولقد كان دمنة على وعي تامّ بتورّط الأسد الورطة الكبرى وبأنّ ذنبه هيّن قياسا إلى ذنب مولاه. ولذلك رأيناه في موقف قوّة أمام قاض مأمور أثناء محاكمة(11) تقف خلف ستارها أمّ الأسد. وتتحكّم في تحريك خيوطها بما يضمن تبرئة ساحة ابنها وتوريط مستشاره. فلا ضير في التضحية بمستشار أو خادم من أجل إنقاذ السلطان من الكدر. ألا يتقاضى الأعوان أجورهم لحماية السلطان؟ ألا يُـقسمون على طاعته وفدائه بأرواحهم؟ فلتكن قتْلتا الثور شتربة والمستشار دمنة أدخل في مهنتيهما اللتين أقسما عليهما، إذن؛ أي الموت بدلا عن الأسد. وفي النهاية، ستنجب الأمّة الكثير من الرعايا المحكومين والأعوان والمستشارين. ولكنّها لا تجود دائما بالسلاطين والحكّام. هكذا تحلّل كبيرة المستشارين وضمير الأمّة أمّ الأسد، وتبرّر لجرائم السيّد الحاكم ابنها.

ولقد أحسسنا في دفاع دمنة بأنّه كان متيقّنا تماما من أنّه وقع محلّ تآمر وبأنّه مقضيّ عليه لا محالة. فهو مقتول مقتول. وقتْلته لا تختلف في المضمون عن قتْلة الثور رغم اختلافهما في الشكل لأنّ محاكمته صوريّة ليست غايتها تحقيق العدالة بل تكريس ظلم الأسد وحماية أجمته وضمان إطالة عمر سيادته. ولكنّ دمنة لم يبد عليه الرضا بأداء دور الضحيّة لأنّه لم يختره. بل أجبر عليه جبرا.

هكذا نرى تشكّل مفهوم مخصوص للنقد السياسيّ عند ابن المقفّع. فنقده السلطانَ لا يعني نقد الحاكم. وإنّما نقد السلطان موجّه إلى الأطراف التي تدور حولها عمليّة الحكم وهي مؤسّسة الحكم من جهة والمحكومين من جهة ثانية. ولذلك لم تبرّئ حكاية (الأسد والثور) أيّا من الشخصيّات الثلاث. بل بيّن التحليل أنّ ثلاثتها متورّطة وإن بتفاوت. وما الجريمة التي وقعت في الأجمة إلاّ حجّة واضحة على خلل طال النظام الذي يتشكّل من كلّ الأطراف والفئات والطبقات. ولكلّ فئة دور. ولكلّ طرف مهمّة. ولكلّ شخصيّة نصيب في الدماء المُراقة.

فابن المقفّع يبدو واعيا بأنّ الحاكم لا يكون صالحا أو فاسدا إلاّ بالنظر إلى من حوله من حاشية ورعيّة. ولذلك، فمن التبسيط، عند ابن المقفّع أن يختزل مفهوم نقد السلطان في الحاكم. فالحاكم ليس إلاّ فردا في مؤسّسة شاسعة جدّا تختزل في سلطات ثلاث في العصر الحاضر هي السلطة التنفيذيّة والتشريعيّة والقضائيّة. وصلاحه لا يضمن، وحده، صلاح النظام ولا صلاح الدولة. أمّا فساده فخطير يؤدّي حتما إلى فساد النظام والدولة. ولذلك ليس للحاكم أن يحيد عن الصلاح. ففساد أيّ طرف من أطراف النظام يمكن تلافيه. أمّا انحراف السلطان فكارثيّ لا علاج له. ولذلك فإنّه من غير المسموح للسلطان بأن يخطئ أو ينحرف أو يحيد عن العدل بأيّ شكل من الأشكال. فهذا قدره. لكن مع ذلك نقد السلطان، عند ابن المقفّع، هو نقد نظام الدولة الذي يمثّل فيه الحاكم مجرّد طرف له دور.

لقد ابتكر ابن المقفّع مبكّرا الشخصيّة القيمة أو الشخصيّة الرمز دون تجريب. واشتقّ مفهوم نقد السلطان في الأدب والفكر العربيّين. وصاغ أدواته الفنيّة الخاصّة الكفيلة بإثارة هذه المسألة. لقد اختار ابن المقفّع الدرب العسير غير المسلوك. وتقدّم. فأنتج حكاية ممتعة فنيّا مسائلة قيميّا وسياسيّا. ومات غيلةً. فهل كان يعرف ما سيفعله السلطان به؟ نعم كان حتما يعرف.

الهوامش والإحالات

1) كتاب كليلة و دمنة، تأليف الفيلسوف الهنديّ بيدبا، نقله من الفهلويّة إلى العربيّة عبد الّله بن المقفّع، المكتبة الثقافيّة، بيروت، د. ت.

2) انظر، مثلا، ه. أ. ر. جب: خواطر في الأدب العربيّ، 1: بدء التأليف النثري، ضمن كتاب المنتقى من دراسات المستشرقين، دراسات مختلفة جمعها ونقلها إلى العربيّة وعلّق عليها: د. صلاح الدّين المنجد، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1955، ج1، ص 129. يقول، في شأن الكتابة والتدوين: " لقد انتشرت الكتابة بسهولة بين عامّة الأفراد لأوّل مرّة عقب اختراع الورق المصنوع من الخرق. ومن الثّابت حدوث هذا في أواسط القرن الثاني. وقد أسّس أوّل مصنع للورق في بغداد في عهد هارون الرّشيد [170ه - 193ه]. وما حلّ أواخر القرن الثاني حتّى وُجِد الورق بوفرة ورخص في الثّمن. " نقلا عن د. محمد القاضي، الخبر في الأدب العربيّ: دراسة في السرديّة العربيّة، منشورات كليّة الآداب منّوبة، تونس، 1998، ص 150.

3) وأكبر شاهد على مكانة الشعر القديم الراسخة في العقول والأفئدة إلى اليوم وعلى صعوبة افتكاك حيّز إلى جانبه ما تعانيه المحاولات الشعريّة العربيّة المعاصرة من عسر في الاستمرار والرواج والارتقاء إلى مستوى التجربة، فكيف بالسرد القديم؟ وقد نعود إلى إثارة موضوع صعوبات الشعر المعاصر في أبحاث أخرى.

4) جرجي زيدان، مقدّمة الكتاب، الطبعة المذكورة أعلاه، ص 25.

5) نفسه، ص 25 وما بعدها.

6) هذا الرّأي أقنعنا به تحليل الأستاذ محمد لطفي اليوسفي، انظر مشروعه: فتنة المتخيّل (ثلاثة أجزاء)، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2002.

7) نحن لا نعتمد مصطلح الترجمة، في هذا السياق، بمعناه المضبوط له اليوم. بل إنّنا نميل إلى اعتبار النسخة العربيّة لكتاب كليلة ودمنة أقرب إلى الاستلهام منها إلى الترجمة.

8) لاحظ التقارب الصوتيّ والمعجميّ بين لفظي: السُّلْطَ(ة)/ السُّلْطَ(ان). إنّهما يكادان يتماثلان.

9) أودّ أن أوضّح أنّني أتبنّى الرّأي الذي لا يفصل بين الأدب والفكر، ولا بين الأديب والمفكّر. وأنّني لا أقبل الرّأي الشائع، وخاصّة عند العرب، الذي يحاول تجريد رجل الأدب من صفة المفكّر لاسيّما أنّ وراء هذا الفصل والتجريد تكمن خلفيّة ترتيبيّة تعتبر المفكر أعلى مرتبة من الأديب وأفيد منه للمجتمع. وهو، في اعتقادي، رأي تبسيطيّ لا يخلو من خطورة، يحصر وظيفة الأدب في الإمتاع والمؤانسة. ويقصر وظيفة النقد على رصد البلاغة والمجاز والطرافة والإثارة والتشويق، وكفى. أمّا تخوم الفكرة وأقاصيها فلأهل الحلّ والعقد والكلام والاجتهاد!!

10) مقدّمة الكتاب، نفسه، ص 9.

11) نستمع إلى دفاع دِمنة أمام القاضي. قال الراوي: «(...) فلمّا مَثَلَ دِمنَةُ بَيْنَ يَدَيْ القاضي اسْتَفْتَحَ سَيِّدُ المَجْلس فَقال: يا دمنَةُ، قَدْ أَنْبَأني بِخَبَرِكَ الأَمينُ الصادِقُ. وَلَيْسَ يَنْبَغي أَنْ نَفْحَصَ عَنْ شَأْنِكَ أَكْثَرَ مِنْ هَذا (...) وَقَدْ ثَبَتَ شَأْنُكَ عِنْدَنا. وَأَخْبَرَنا عَنْكَ مَنْ وَثِقْنا بِقَوْلِهِ. إلاّ أَنَّ سَيِّدَنا أَمَرَنا بِالعَوْدِ في أَمْرِكَ وَالفَحْصِ عَنْ شَأْنِكَ، وَإِنْ كانَ عِنْدَنا ظاهِرًا بَيِّنًا.

قال دِمْنَةُ: أَراكَ أَيُّها القاضِي لَمْ تَتَعَوَّد العَدْلَ في القضاء؛ وَلَيْسَ في عَدْلِ المُلوك دَفْعُ المَظْلومِينَ وَمَنْ لا ذَنْبَ لَهُمْ إلى قاضٍ غَيْرِ عادل، بَل المُخاصَمَةُ عَنْهُمْ وَالذودُ. فَكَيْفَ تَرَى أَنْ أُقْتَلَ وَلَمْ أُخاصَمْ؟

قالَ القاضي: إِنَّا نَجِدُ في كُتُبِ الأَوَّلينَ: إنّ القاضي يَنْبَغي لَهُ أَنْ يَعْرِفَ عَمَلَ المُحْسِن وَالمُسيء، لِيُجازي المُحْسِنَ بإحسانه والمُسيءَ بإساءَتِه. فَإذا ذَهَبَ إلى هَذا ازْدادَ المُحْسِنُونَ حِرْصًا على الإِحْسانِ وَالمُسيئونَ اجتِنابًا لِلذّنوب. والرّأيُ لَكَ، يا دِمْنَةُ، أَنْ تَنْظُرَ الذي وَقَعْتَ فيه، وَتَعْتَرِفَ بِذَنْبِكَ، وَتُقِرَّ بِه، وَتَتُوبَ.

فَأَجابَهُ دِمْنَةُ: إِنَّ صَالحي القُضَاة لا يَقْطَعونَ بالظَنّ، وَلا يَعْمَلُونَ به لا في الخاصَّةِ وَلا في العامَّة. لِعِلْمِهِمْ أَنَّ الظَنَّ لا يُغْني مِنَ الحَقِّ شَيْئًا. وَأَنْتُمْ إنْ ظَنَنْتُمْ أَنّي مُجْرِمٌ فِيمَا فَعَلْتُ، فَإِنّي أَعْلَمُ بِنَفْسي مِنْكُمْ. وَعِلْمِي بِنَفْسي يَقِينٌ لا شَكَّ فيه. وَعِلْمُكُمْ بي غايَةُ الشَكّ. وَإِنّما قَبَّحَ أَمْري عِنْدَكُمْ أَنّي سَعَيْتُ بِغَيْري، فَمَا عُذْري عِنْدَكُمْ إذا سَعَيْتُ بِنَفْسي كاذِبًا عَلَيْها فَأَسْلَمْتُها لِلقَتْلِ وَالعَطَبِ عَلَى مَعْرِفَةٍ مِنّي بِبَراءَتي وَسَلامَتي مِمّا قُرِفْتُ بِهِ وَنَفْسي أَعْظَمُ الأَنْفُسِ عَلَيَّ حُرْمَةً وَأَوْجَبُها حَقًّا؟» (ابن المقفّع: كليلة ودمنة، نفسه، ص 169 170.)

فنّ الشّارع وثقافة الجدار

بين الفضاء العمومي الحيّ وفضاء التّواصل الافتراضي

(أيّ تأصيل «جمالي» لمدوّنات الخطاب الشّعبي الثائر؟)



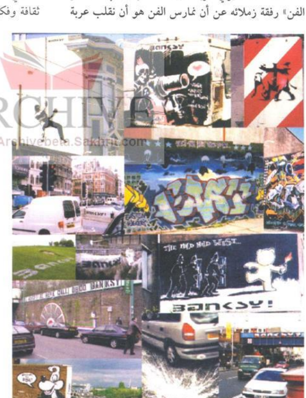
رمزي التركي / باحث، تونس

مقدمة :

في الثورات الشعبية يصبح الشارع صاحب الشرعية ويقوم بتشريع كافة الأشكال التعبيرية التي يختلط فيها الذاتي بما هو عام وجماعي... ومن ثمة، يتنحى الشارع عن دور التهميش والتمييع ليصبح قلب المنظومة الثقافية الرافضة والمؤسسة للقيم الجديدة... البوعزيزي لم يحرق نفسه في بيته أو في غرفته، بل في الشارع الرئيسي أمام الولاية وأمام الناس ليقدم فكرة أو تعبيرا كتم في ظل سياسة القمع وعدم الاستماع. هذا الموقف أصبح يلمع ويصرخ بوضوح بين ألسنة النار الحمراء... كما أن عملية قلب عربة الخضار يمثل نوعا من أنواع التعبير فقد تحدث الانجليزي هربت ريد صاحب كتاب «حاضر الفن» رفقة زملائه عن أن نمارس الفن هو أن نقلب عربة التفاح، أي أن نقلب الأوضاع المألوفة لإدخال شيء غير مألوف في الشارع. فالشارع تأسيس لأخلاقيات جديدة في التعامل مع القضايا والشعارات، وهو أيضا تأسيس لقيم جمالية تقوم على الفضح والتشنيع في سياق احتجاجي يستمد شرعيته من القيم الجماعية التي يطرحها الشارع.

الفنّ المعاصر يكتسح الشارع (من ثقافة المعرض إلى الفضاء المفتوح) :

كيف يطرح السؤال عن إثر ثورة 14 جانفي التونسية وكيف يمكن أن نحدد للثورة درجات في سلم التاريخ الثقافي. فالزمن ليس إلا فصلا سيساهم قطعا برسم ثقافة وفكر جديدين لمجتمعنا. إن من خصوبة مثل هذه



بانسكي بعض أعماله مجمعة في صورة واحدة.
Banksy ,Wall and Piece, Century, 2005, p.4.



لعل من ثمار مثل هذه التعابير الاستجابة للمطالب الشعبية من أجل تغيير عناصر الحكومة والقطع نهائيا مع رموز الماضي ، أنجز هذا العمل فترة اعتصام القصبة قبل التغيير الثالث للحكومة (تونس 2011).

الثورة أنها تستمر ثقافيا لتتحول إلى مطامح وإلى أفكار تعلو هرم الاحتياجات الشعبية. لكن كيف سننتظر هذه المطامح؟ وإلى أي مدى سننظر لثقافتنا التشكيلية والبصرية في طيات القطع مع الماضي؟.

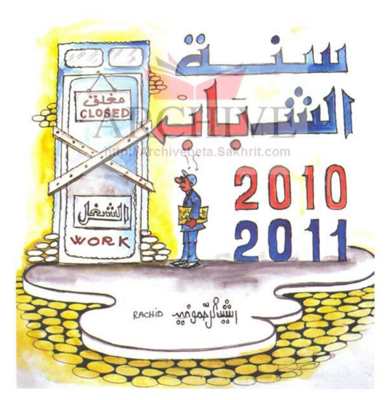
على هذه الخلفية يجدر بنا أن نعلم أن ارتباط السياسة بالفن كان أحد أبرز محاور الأعمال التشكيلية ومواضيعها منذ قرون، وقد مثل هذا الترابط فرصة للفنان لبناء أعمال تناشد تطوير الفكر الاجتماعي والتحسيس بالجانب الإنساني، أي يمكن القول بمحاولات للبحث عن حرية الإنسان. وقد فتح هذا الجدل القائم بين الفن والسياسة المجال للتّصعيد في القضايا الثورية من خلال الغوص في مواضيع معينة. لكن من الواضح أنّ هذه العلاقة تقلصت أو بالأحرى اختفت في منتصف القرن العشرين بتعلة ضرورة بقاء الفن بمنأى عن أي ارتباط بالسياسة، وخوفا من أن تعود نتائج هذا الجدال بالوبال على الفنان أو أن تكون كارثية لأمن الدول.

وعلى الرغم من أن الجدل بين الفن والسياسة كان مريرا، حيث انتهى أحيانا إلى سجن مؤلفي الأعمال الفنية إلاّ أنّ فن الشارع استعرض نموذجا لفن يحتك وينتقد السياسات. وقد استعرض لنا بعض الجرافيكيين أو فناني الشارع من مختلف أنحاء العالم، ونذكر على سبيل المثال الفنان الانجليزي بانكسي (1)، رؤيتهم الذاتية التي وإن كانت تقوم على مبدإ الفن للفن، إلا أن أعمالهم باتت تصوغ لنا تعابير نقدية وتستعيد فكرة

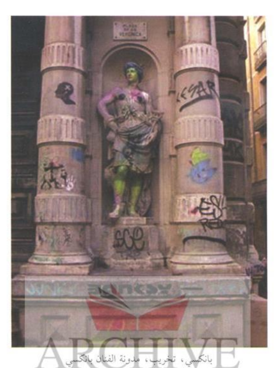
ربط الفن بالقضايا السياسية، كما أبدوا تأثرهم بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تربطهم بالتواجد العالمي، حيث استلهموا هذه الهواجس الفكرية وجسّدوها في أعمالهم فخلقوا بذلك تواصلا جديدا بين المجتمع والسلطة وفق عرض جديد.

هل نحن بإزاء تحول هذه الممارسات التي تتخذ جدار الشارع حاملا لها، من الممنوع إلى المشروع ومن الهامشي إلى المركزي؟ هل نحن بإزاء تشريع جمالي وثقافي لفن الجرافيتي يصبح بمقتضاه هذا الفن منظما داخل جنس إبداعي بعينه، وفي هذه الحالة فهل من شأن هذه الممارسة أن تفقد أهم خصوصياتها المؤسسة وهي الإثارة والتمرد على الحدود والمجالات المشروعة للتعبير الفني؟ فنحن بـ «تقنين» هذه الظاهرة داخل تجارب ومنظومات فنية بعينها سنحدد لها مجالات التدخل، ومن ثمة سنعمل على تقويض بوادرها الثورية والتجاوزية...

إن هذا الطرح الإشكالي العالمي يدفعنا للقول بأن ثقافة المجتمعات المتقدمة أصبحت تجرّ ثقافة العالم النامي وتمضي بها إلى نظام عالمي جديد. هكذا يتخلّى البعض عن هويته الثقافية لينساق خلف النموذج الغربي رغم الفوارق والاختلافات الفكرية والاجتماعية. وبذلك فإن هذا التطور قام على تحويل العالم إلى قرية كونية وأعاد هيكلة الوقائع لتكييفها مع متطلبات الاندماج في



دون عنوان، رشيد الرحموني ، مارس 2011 ، رواق علي القرماسي، تونس.



بانكسي، تخريب، مدونة الفنان بانكسي
لم يقم الفنان سوى بنقش اسمه على التمثال

المجتمع العالمي. وخلف هذا الانسياق أسس الإنسان لنفسه أنظمة تتطور بالتوازي مع تطور العالم المتقدم فدخلت المجتمعات في شبكة من العلاقات تتمحور خلف دائرة من التواصل والتكامل.

في ظل هذه التبعية أصبح من الصعب تحديد تعريف للفن، بل والأخطر لم نعد ندرك انتماء العمل الفني الذي كان في السابق أصيل الثقافة والمكان الذي يحتضنه. لهذا السبب يرى البعض ضرورة تخطي فكرة استعادة النموذج المستغرب الذي أصبح يجر خلفه فناني «العالم الثالث» رغم ما لهذا العالم «المتأخر» من ثقافة حظيت باهتمام الشعوب والانتروبولوجيين منذ قرون. لكن خلف كل هذه الاعتبارات حريّ بنا أن نعيد مسار ترتيب التفكير، فلئن كانت بعض المجتمعات التي دخلت التاريخ من أبوابه الواسعة تلقى اليوم تأخرا في موقعها، فان المجتمعات المتقدمة نفسها كانت قد واجهت في السابق معضلة هذا «التأخر». وسواء شئنا أم أبينا فإن الفن أضحى يعيش ويواكب العولمة.

الفنون التشكيلية في ظل منظومة عالمية واحدة:

يبدو أنه من الصعوبة بمكان حصر تعريف أو تفسير لمصطلح عولمة، لكن خلف كل الاختلافات والتناقضات تنطلق محاور البحث حول هذا المصطلح الذي اجتاح كل المجالات سواء السياسية أو الاجتماعية أو الجغرافية وفي هذا الشأن ذكر مارتن البرو «أن العولمة تدل على كافة العمليات التي من خلالها تندمج كل شعوب العالم

في مجتمع عالمي كوني»، وذهب انتوني جيدنز إلى أنها تكثيف للعلاقات الاجتماعية على مستوى العالم، ووصفها الكاتب الألماني ريختر بأنها شبكة عالمية من الاتصالات التي أدّت إلى تلاحم الجماعات المنعزلة في وحدة بشرية واحدة، وعرفها كانتو بقوله: إن العالم اخذ في التحول إلى أحد المستودعات التسويقية التي تعرض وتقدم فيه الأفكار والمنتجات من كل مكان في العالم في نفس الوقت، وأضاف رولاند روبرتسون أنها تشير إلى الترابط من النواحي الثقافية والذاتية» (2).

وها نحن نبدأ قرنا جديدا بتطلعات فكرية وثقافية مستحدثة يمنح من خلالها الفن فرصة تتزاوج فيها المكتسبات الذهنية بالفعل الفني في ساحة مفتوحة يمكن أن نحددها على أنها الحاوي للأثر الفني. وتقوم هذه الأخيرة على فكرة الابتكار والإبداع بما أنها ستكسر كل القيود والأغلال والأسئلة الحائرة في ضل الانفتاح فهل

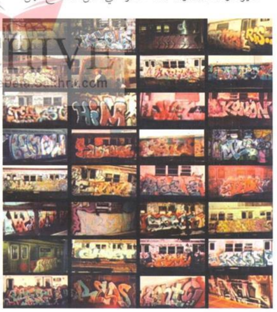


بانكسي، الجدار العازل بالضفة الغربية، مدونة الفنان بانكسي.

سنكون في واجهة تعريف جديد للفن؟ تعريف شامل يجمع بين الماضي والحاضر ويفتح المجال لفن مستقبلي يناقش أهم القضايا والموضوعات ذات الصلة بالمجتمع فيخضع للتطور عبر النقد والاختلاف والتغيير.

لقد حوّلت العولمة من فكر الفنان المعاصر إلى صورة تنشط داخل حلقة التواصل. فمثل العمل الفني رسالة يؤديها الفنان ويوجهها لمجتمعه وفق مضامين هادفة ومؤثرة تساهم في تطوره. وبذلك تخطى الفنان انطواءه المكاني وأصبح الفن تعبيرا حقيقيا يجتاح المجتمعات ليعكس تلك الحركة الباطنية التي تتخلله كما أنه يحدد قيمته بما هو جزء لا يتجزأ من الوجود. وما الفنان إلا جزء من المجتمع يرى ذلك الوجود من خلال ذاته، فنجده ساعيا لإدراكه والتعبير عنه وفق موهبته وميولاته. ولهذا فإن المجتمع يعد مصدرا رئيسيا لما يقدمه الفنان من أعمال فنية تطرح قضايا اجتماعية في ظل حركة دائبة تتساوق مع التطورات البشرية.

بالتوازي مع استيطان فكرة العولمة وتفاعل الفنان مع التطورات التكنولوجية، تحولت اللغة التعبيرية



نماذج من الجرافيتي التصويرية مجمعة في صورة واحدة، لم يذكر أسماء المتدخلين.



بانكسي، دون عنوان، فلسطين، مدونة الفنان بانكسي.

للفن إلى لغة معقدة فجعلت المتلقي في حالة من الاستغراب نتيجة لصعوبة التلقي والفهم، ويرجع كل هذا إلى صورة الفن المعاصر الذي ما فتئ فنانوه بتجريد الأبعاد الشكلية للأعمال الفنية يزرعون أبعادا مفاهيمية، بتجريد الأعمال الفنية من أبعادها التشكيلية المتعارف عليها.

وفي ظل هذه التوجهات، يبدو أن الأعمال الفنية جُرّدت من كل القيم الشكلية والجمالية التي كانت في الماضي المحور الذي ترتكز عليه، كما حدّد الفنان جمهوره المستهدف. وفي الآن ذاته أصبحت الوسائل الرقمية عبر بعض المواقع تفتح المجال للفنان ولجمهور الفن بأن يندمج في هذه المنظومة. فأصبح ميثاق العولمة سبيلا لتحتيم هوية الفرد بل وسبيلا لتحطيمها، مخلّصا إياها من كل المعطيات المكانية والزمانية والمقومات المحلية والثقافية المخصوصة. ولسنا هاهنا بإزاء تلاقح الحضارات بقدر ما نحن أمام تسلط نمط حضاري غالب وتدميره للخصوصيات الثقافية لدى الحضارات الأخرى أو على الأقل ابتزازه لها.

وبالعودة إلى فنّ الشارع، تسنّى لنا استشعار أنّ هذا الفن بحاجة إلى إعادة تأطير وإعادة إدراج في ميزان الفنون التشكيلية وتحديد فضاء أو مكان له في الساحة التشكيلية التونسية من خلال بعض التجارب الذاتية.

ومن هنا اتجه التساؤل عن موقع الممارسات التشكيلية بتونس من هذه الآفاق. فأين نحن من هذه المنظومة العالمية الجديدة وكيف سيكون لهذا التوجه تقبل الجديد؟ ألا يشوّش هذا الفن على القيم المعرفية والمكتسبات التشكيلية والجمالية السائدة في بلادنا؟ وكيف تحول المكان الذي يقوم على خصائص حسية ولديه ثوابته الخاصة إلى محطة لأعمال تشكيلية من طرف الجماعات الشعبية وليس من طرف الفنان، صاحب الرؤية الفردية والمتفردة؟ وهل آن الأوان بعد لمثل هذه المشاركة الشعبية، ونحن ندرك أن لغة العولمة ليست وليدة التكنولوجيات الاتصالية الحديثة مثل الانترنت بقدر ما هي نتاج تفاعل اجتماعي تولده طاقة انتشارية في الفضاءات الحية وهذه الطاقة تنبض في كيان الشارع. ألم يشهد الشارع التونسي بعد هذه الثورة دمقرطة جديدة لم يعتمدها فنانونا في السابق؟ ألم يأخذ الثائر التونسي الذي كان يمثل جمهور الفن

بزمام المبادرة الابداعية في حين بقي الفنان غائبا عن الأنظار كأنه يعيش صدمة حقيقة الفن.

الفنان التونسي أين هو من كل هذا؟

وبالعودة إلى هذا الانصهار والتواجد في فضاء عالمي واحد، يطفو السؤال عن موقع الفنان التونسي من هذه اللعبة الثقافية والتواصلية، إذ يبدو أن الفنان التشكيلي التونسي لم يفتح المجال لهذه الصورة الجديدة بل استمد فكره من أساليب تجريدية أو سريالية وأحيانا واقعية يعرضها لنا في الأروقة الفنية (الفضاء المغلق)، فباتت التوجهات والتطلعات نحو الفضاءات المفتوحة محدودة بل ومحتشمة أحيانا. وكأن الفضاء الخارجي هو ذلك الكائن الغريب الذي يجب أن يقتصر دوره على احتضان الأعمال النحتية، وأنّ النحت للنحت والتصوير للتصوير والنسيج للنسيج... فأصبحت فكرة تزاوج الورشات والانفتاح على العالم الخارجي ومواكبة التجارب الفنية العالمية شبه مغيبة إن استثنينا بعض المشاريع والمقترحات التي ينادي به خطاب النقد الفني بتونس. كما أصبح الفنان يقتصر على العرض الجاف أو الاستهلاك البصري المحتشم. ولكن هذا الاحتشام على المستوى التطبيقي لا ينفي وجود صحوة معرفية وتنظيرية لدى بعض الفنانين الذين دعموا توجهاتهم بمواكبة التطورات الفنية العالمية والتوجه إلى المنظومات المنفتحة.

يبدو أن بعض الفنانين التشكيليين التونسيين ارتأوا ملكيتهم للفن التجريدي والتشخيصي والواقعي الخ... معتقدين أن الفن المفاهيمي والأقلي وفن الأرض وغيرها من الحركات المعاصرة هي فنون غربية تلعب دور الدخيل وأن ليس لها أي قيمة في ميزان الفنون التشكيلية. بل وحري بنا أن نذكر أن البعض الآخر لم يسمح بمشاركة غيره في أفكاره التنظيرية والمعرفية التي تبعث لفكر جديد. وبات الفنان ينتهج مسلكا معيّنا ويكتفي بأسلوب واحد طيلة سنوات فلا يقدم لنا سوى تكرار مملّ لفن تجريدي. وكأننا نستعيد حالة ما مما قصده والتر بنيمين في رسالته «العمل الفني في عصر الاستنساخ الآلي» (3) على نحو ما. حتى أن النقاشات التي تفتح في هذا الشأن لا تكشف البتة عن أي توجه إنما تزيد الغموض غموضا. وتؤكد أن هذه الممارسات لا تمثل سوى فنّ كاذب أسسه مدعو الفن وأقاموا لأعمالهم معارض واهية قصد تجارة أو تسويق أو ترويج "بضاعتهم" تدعمهم في ذلك مباركة الصحفيين الثقافيين، فيما قد لا يعترفون بوجود بعض المبادرات النقدية خشية أن يقع فضحهم من قبل أصحابها، وإن كانوا قلة قليلة...

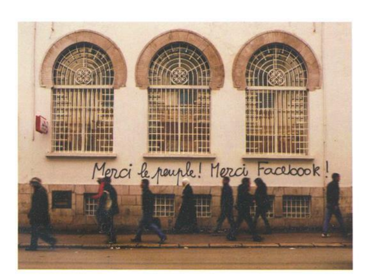


بانكسي، دون عنوان، مدونة الفنان بانكسي.



بانكسي، دون عنوان، مدونة الفنان بانكسي.

هل آن الأوان لتخطي هذه الصورة واعتبار أن الفن
في ظل هذه العولمة لم يعد حكرا على فئة معينة وأمكنة
محددة لديها ثقافتها وأسلوبها؟ في حين أن ما يستعرضه



جرافيتي، تونس، 2011

هل آن الأوان لتخطي هذه الصورة واعتبار أن الفن في ظل هذه العولمة لم يعد حكرا على فئة معينة وأمكنة محددة لديها ثقافتها وأسلوبها؟ في حين أن ما يستعرضه الفنان التونسي لا يفي بحقيقة أصوله الثقافية. ونحن ندرك جدّا أنّ أولى الجماعات الفنية التي تم تكوينها بتونس هي «مدرسة تونس» ويعود تاريخ تأسيسها إلى سنة 1949 بفكرة من الفنان التشكيلي الفرنسي بيار بوشارل الذي ترأسها إلى غاية سنة 1956، وقد ضمت في البداية موزيس ليفي وكلود للّوش، ثم يحيى التركي وعبد العزيز القرجي وعمار فرحات وزبير التركي والهادي التركي.

يبدو أن هذه المدرسة ساهمت إلى قدر ما في تحديد منهج فني يجمع فنانيها، لكن يجدر الإشارة إلى أن هذا المنهج يعكس النموذج الفرنسي الذي امتد طيلة الخمسينية الأولى للقرن العشرين. ومنذ تلك الفترة يبدو أن الفن التشكيلي في تونس شهد حالة بحث عن هويته وآفاقه من داخل منظومات الحداثة. وبذلك أصبحت الاقتراحات الفنية أو بالأحرى التوجهات التشكيلية المعاصرة لا تعكس انتماءنا لثقافتنا المحلية بقدر ما تعكس اجتهاد الفنان لمغادرتها، باسم الحداثة. في ما طالعتنا «مجموعة السّتة» وجماعة معرض «الخمسة» سنوات الستينات وجماعة معرض «السبعين» ومجموعة «ارتسام» ورواق «التصوير» منذ سنوات السبعينات... ثم جماعة «شيم» أواخر الثمانينات ومجموعة «رؤية.. آفاق» منذ أواخر سنوات التسعينات... بجملة من المواقف والمبادرات باتجاه تدارك مثل هذا التأزم والتطلع إلى منزلة فاعلة داخل الصيرورة الاجتماعية وخطابات التحديث في آن. لكن هذه المجموعات ظلت تجارب معزولة ولم يعمّر كل منها أكثر من عشر سنوات في أحسن الأحوال، لعدم كسب دعم رسمي من وزارة الثقافة وعدم قدرتها على التناسل والاستمرار ما بين أجيال مختلفة. ولكن من جهة أخرى وبصفة خاصة، لم تتمكن من احتلال موطئ قدم داخل معترك سوق الفن الذي سيطر عليه هواة ومجمّعون (Collectionneurs) يدفعهم الحنين إلى الماضي ولم يواكبوا تطورات الخطاب التشكيلي في راهنيته، فلم يستوعبوا ما لهذه التجارب من فحوى الطلائعية. ولكن، أليس الأجدر بنا أن نبحث عن ثقافتنا الأصلية والتي بذاتها مهدت لهذه التيارات

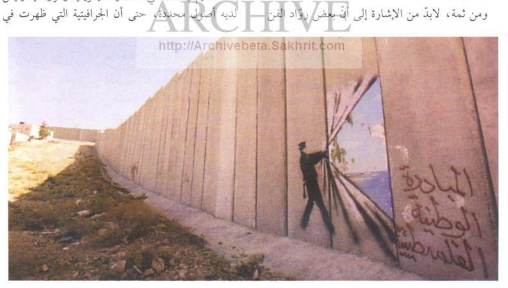
الفنية في الغرب، ونحن ندرك جيدا أن موندريان وكلاي ودالي وغيرهم استلهموا في أعمالهم في الفكر التشكيلي من الفنون الإسلامية أو الإفريقية وغيرها... وبذلك فإن العولمة هي ميثاق الفنون التشكيلية منذ الفترة الكلاسيكية ولن نتفق مع من يؤيدون فكرة الفصل وفق الحدود المكانية أو الثقافية.

في حين أن التجربة الفرنسية في حد ذاتها تعيش أزمة، وأن الفن الغربي أصبح يستقي كيانه من الفن الأمريكي الشعبي (Pop-Art) والفن الرقمي... وفنون تلتحم بفضاء الشارع، كما تتخطى المألوف لتواجه فضاء الانترنت والفايس بوك وغيرها من الوسائل الرقمية والتواصلية الحديثة. فلم نعد نبحث عن لوحة وعن معرض بل أصبحنا نبحث عن ذلك الفن السريع مثل الأكلة السريعة... فن نعيشه في لحظة خاطفة وخاصة وأننا أدركنا البعض من الفنانين التونسيين الذين اتجهوا في الآونة الأخيرة إلى موقع الفايس بوك للعرض والتواصل.

ومن ثمة، لابدّ من الإشارة إلى أنّ بعض روّاد الفن قدّموا بدائل معرفية وتجديدية من خلال تجاربهم التشكيلية المعاصرة التي واكبت التطورات الفنية العالمية. في الآن نفسه مثلت هذه التجارب جسرا للمتلقي لتخطي الصورة الكلاسيكية للأعمال التشكيلية بتونس ولطريقة العرض المقتصرة على ثوابت مكانية مهيأة لاستقطاب العمل والفنان والجمهور، فهل سيفتح جدار الفايس بوك أو فن الشارع وهو فن يتجاوز كل هذه النظم التقليدية المجال لبناء صورة تتفاعل في نفس الوقت مع خصوصيات المكان وبالمكتسبات المعرفية للمتلقي؟

جذور فن الشارع :

في نظر البعض تعود أصول فن الشارع إلى المرجع الأمريكي وعلى هذا سمي أيضا ما بعد الجرافيتية (Post Graffiti) في حين أن التفاعل مع فضاء الشارع أو الفضاءات الخارجية لا يشكل سوى تفاعل طبيعيّ للإنسان في المكان الذي يشغله. وهو بذلك فن اجتماعي مورس منذ القديم وخاصة في الحضارة الإغريقية والرومانية وليس لديه أصول محددة، حتى أن الجرافيتية التي ظهرت في



بانكسي، دون عنوان، الجدار الفاصل بالضفة الغربية فلسطين، مدونة الفنان بانكسي.



بانكسي، الطفلة والبالون، الجدار الفاصل بالضفة الغربية فلسطين، مدونة الفنان بانكسي.

أمريكا على اعتقاد البعض كتيار فني، إنما هي امتداد لتوجهات بعض المجموعات من مختلف أقطار العالم لبناء رسائلهم السياسية والاجتماعية. وذلك كردّ فعل تجاه ظرف اقتصادي أو سياسي معين. كما ظهرت بعض الأعمال في العديد من مناطق العالم وكذلك في المجتمعات العربية (4) من خلال كتابات أو تعابير ترسم على الجدران وخاصة في الفترة المتراوحة بين الحربين العالميتين، ونذكر على سبيل المثال جدار برلين عند إسقاطه سنة 1989.

لقد اتخذت أمريكا هذا الفن مرجعا لها فنسبته إلى روادها طبعا لإنشاء ثقافتها الخاصة، ونحن ندرك جيدا أنّ هذا البلد يفتقد لشواهد حضارية خاصة وبذلك فإن رواد هذا الفن ليست لديهم أي مكتسبات فنية أو فلسفية إنّما هم بصدد التعبير عن وضعهم المأساوي والاجتماعي. رغم ذلك اعتبرت أمريكا كمرجع لهذه الحركة (الفنية) فقام النقاد بفتح مجال للقراءات والتأويلات المجانية لخلق نشاط عنوانه الفن الجرافيتي وقد عمّموا هذه الثقافة الاجتماعية التي تواكبها في ذلك فكرة البحث عن حركة جديدة تحتاج بها مختلف الأقطار الاجتماعية، لا يهمّ إن كانت مقوماتهم تهتم بفصل الأعمال الفنية ودمجها في تاريخ الفن من باب كبير أو إن كانوا يبحثون عن فكرة التحديث والتجديد لصالح الفن في حين أنهم ساهموا في تعتيم الضوء على قضايا أخرى من دخلاء هذا الفن والمتصنعين حتى أن بدرة فن الشارع باتت مهمشة في ميزان الفنون التشكيلية كما أن نقدهم لم ينفصل عن محور الشكر.

لقد اتخذت الثورة التونسية شكلا من أشكال التعبير الجرافيتي لما للجدار من طابع نشري متميز. ولم ينفصل هذا الشكل بذاته إنما أثبت حضوره داخل المنظومات المعولمة فاستقى كيانه من هجين الثقافات التي يمكن أن يتزعمها فن البوب الأمريكي (Pop-Art). وقد بات التفاعل بين التونسي والجدار متميزا فلم يقتصر فقط على الكتابة بل تشكل سواء بالتصوير أو الحرق أو التلصيق والتقطيع أو الطباعة الجدارية عبر الصور المنمذجة عن طريق تقنية التقوير قبل طبعها على الجدار (Pochoir) وقد استمرت كل هذه الأشكال التعبيرية في دائرة التفاعل مع هذا الحامل الجداري.

لقد وجد الثائر التونسي ملاذا للتعبير فاعتنق الحامل الأكثر جماهيرية من خلال عدة تقنيات سواء كتابية أو تصويرية في حين ظل الفنان التشكيلي التونسي المحترف

في محترفه المغلق في انتظار معرض جماعي ينتظم هنا أو هناك بعد التنسيق مع أطراف متعددة (المنظم الثقافي أو الجمعية، صاحب الرواق، المكلف بإعداد دليل المعرض، المكلف بالإعلام وطبع الدعوات...) وهو ما يتطلب مسافة زمنية ما بين تشكل الموضوع الفني تصورا وإنجازا وبين زمن عرضه للناس. وبفعل تسارع الأحداث والتطورات ولدت الثورة صدمة لدى الفنانين حثتهم على ضرورة الوقوف وإعادة التفكير. في الآن ذاته فإن الفنان الذي كان يمثل قاعدة الهرم الفلسفي والفكري والاجتماعي وجد نفسه مقصيّا على المستوى الإعلامي في قضية الثورة أوما قبلها. وبات الفكر الثوري من اهتمام علماء الاجتماع وفقهاء القانون... في حين لم نر الفنان التونسي في هذه الساحة نظرا لانشغاله بالحنين إلى الماضي والرومنسية ورسم سيدي بوسعيد و«الحومة العربي» وشيخ المدينة وغير ذلك من المواضيع التي تستهوي مجمّعي اللوحات القديمة والسياح... فيما كان يمكن إبراز ماظل متخفيا من روح ثورية لدى جيل الفنانين الطلائعيين الذين كانوا يعرضون تجاربهم في نطاق نخبوي ضيّق خشية المضايقة.

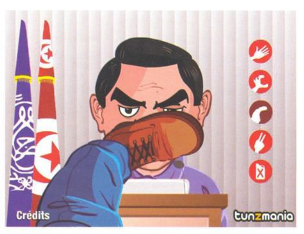
وليست فكرة اتخاذ اللافن كعنوان للفن المعاصر بغاية مواكبة التطورات إلاّ إساءة للفن في حدّ ذاته، وليست الجرافيتية إلاّ صورة تعكس أزمة الفن التي تسبب فيها الفرنسي مارسيل دوشومب (1887 - 1968) على حد قول الناقد روبرتو بربنتي (5) في حين أنّ دوشومب يقول: «إني أضغط على نفسي لأعكس ما أقوله كي أتجنب الانقياد وراء ذوقي» (6). وبذلك ليس ديشومب مذنبا إنّما التطورات الاجتماعية والفكرية والثقافية هي التي تحدّد مساره الفني.

ومن ثمة، أصبح من الصعب علينا توجيه الاتهام إلى الدّادائية (Dadaïsme) وفن البوب (Pop-Art) وحتى الفن المفاهيمي (Art Conceptuel)، إنما الأجدر بنا أن نعيد التفكير ونتخلص من فكرة البحث عن مسببي هذه الأزمة. ليس علينا أن نتخلص كذلك من فن الشارع بتعلة أنّ هذا الفن عبثي أو هامشي، بل يجب أن نتخذ اتجاهات في هذا الفن ونؤسس أسلوبا ينمّ عن توجيه محكم وعقلاني. فليس هذا الفن صورة تعكس الوجه المسيء بقدر ما لهذا الفن من خصوصيات استقطبت العديد من جماهيرنا الذواقة والمنفتحة على التجارب العالمية.

إن الحركات التعبيرية التي شهدتها بلادنا في الآونة



منزل بلحسن الطرابلسي، جانفي 2011، صورة متداولة في موقع الفايس بوك.




"حذاء يضرب الرئيس المخلوع" وهي لعبة تفاعلية ، موقع الفايس بوك.


عمل كاريكاتوري متداول في موقع الفايس بوك.

الأخيرة من قبل الجمهور تميزت بالفكر الإبداعي سواء تشكيليا أو على مستوى المفهوم أو التنظير، ورغم تعددية التجارب وتنوعها. كما أثبتت انسجامها مع تاريخ الفن فجمعت العديد من التيارات الفنية وفتحت الورشات على فضاء ثقافي واجتماعي يومي. ولكن، أليس هذا الإنجاز الذي استقطبته شوارعنا وسيلة تتخلص من كل القيم التسويقية التي أضحت ميثاق العمل الفني في السنوات الأخيرة والتي رآها البعض عاملا رئيسيا متسببا في أزمة الفن؟ ألا يمكن أن نعتبر هذا الفن ساميا وهو الذي تخطى كل البناءات التسويقية والمالية التي جعلت من فكر الفنان هاجسا بل وطرحا إشكاليا رئيسيا؟ ألسنا نعيش الفن التفاعلي الذي ناشدها الفرنسي فراد فورست وفنانوا التراسل (Art Postal) . . .

إنّ فن الشارع هو فن بلا مقابل وفي الآن ذاته هو فن متحرر. ولكن يبدو أنّ هذا التحرر يحتاج إلى تقصي تطلعاته وتأطير جوانبه أو توجيهه. إنه يحثنا على الانطلاق من منجزاته داخل ممارسات تشكيلية في بعض الفضاءات التي تستمد قيمتها من وظائفها اليومية المألوفة. ومن ثمة، أليس الأجدر أن نتخلص من كل هذه الثوابت المتعارف عليها والتي تضمن تحركاتنا؟

وهي التي تحدّد انتقالاتنا وتوجهاتنا وقد باتت قائمة على ثوابت اصطلاحية لغوية متعارف عليها ولم تتخط هذا الكيان منذ زمن، أليست بحاجة إلى صياغة جديدة؟

تسنى لنا أنّ الأعمال التي اختزنها الشارع ألّمت بالعديد من التصورات والفكر التشكيلي في هذا المكان، كما تميزت برصد الواقع الثقافي المعيش وبذلك فإنها ساهمت إلى حدّ ما في نقلها إلى المشاهدين وجعله مركز انتباه لجميع الشرائح وليس لفئة معينة فحسب. وخلف هذا الانفتاح والخروج من العزلة لم تعد صورة فن الشارع محصورة في أسلوب معين أو اختصاص ما أو موضوع محدد إنما انفتحت على كل المجالات وكل الثقافات، ومن شأن هذا التواصل والتشكل حسب الفضاء والفكرة والجمهور المستهدف أن يهدينا لغة تعبيرية. وهو ما من شأنه أن يمثل الثقافة الأكثر قدرة على الوقع والانتشار والمتابعة والتلقي. وبالتالي التأثير على الفضاء وعلى المتلقي.

في الآن ذاته، يحيلنا فن الشارع على مسلك آخر وهو اعتماد فكرة الخداع البصري في الطريق العام أو في وسائل النقل والمحطات والجدران والطريق. . . حتى أن هذه الفكرة أصبحت لغة تواصل إشهاري لتسويق المنتجات. فقد ظهر عنوان جديد لهذا الفن «أعمال

ثلاثية أبعاد في فن الشارع» «3D Street Art» و«أعمال تسويقية في فن الشارع» «Street Art Marketing» وغيرها إذن يبدو أن الصورة التشكيلية المعاصرة أصبحت ذات معان تعبيرية تترجم تطورات الإنسان الإدراكية وتتخذ من المغالطة والخداع البصري منهجا للمنطق الإبداعي من خلال استدعاء أشكال ضمن علاقات معينة، وبذلك فإن فكرة المغالطة أو الخدعة البصرية من شأنها أن تخاطب ذوق كل الشرائح الاجتماعية وبمختلف ثقافتهم.

فن الشارع فن تواصل ثوري:

إنّ أهمّ احتياجات الإنسان الطبيعية والانسانية في أعلى هرم ماسلو (Maslow) هي الحرية والتواصل، ولهذا يعاقب المجرم بسجنه أي يتم حرمانه من هذه الحاجيات. وتبين لنا أن من أسباب ثورتنا هو مشكل انعدام التواصل جرّاء اقتصار المؤسسة الرسمية على مفهوم الاتصال وليس التواصل. وفي حين أن الاتصال يقوم على بناء عمودي جاف، يستدعي التواصل حلقة التبادل والتفاعل، هذا على المستوى الاجتماعي. أما على المستوى التشكيلي فإن الرقمنة اجتاحت الفنون البصرية وأصبح في ميزان الحداثة الفنية وأصبحت الانترنت حاملا للأعمال الرقمية أو الأعمال الفوتوغرافية المرقمنة. وقد كان الموقع الاجتماعي الفايس بوك محطة من محطات استهواء جمهورنا العريض.

لقد مثل الجدار الموجود على الفايس بوك مكانا يفتح المجال للمبحر التونسي للتفاعل وكأننا نعيش الجرافيتية أو فن الشارع عبر فضاء مرقمن، كما فتح هذا الوسيط المجال لمفهوم التركيب (Photomontage) الذي انطلق في مطلع القرن التاسع عشر وخاصة مع فكرة البطاقات البريدية مع أوسكار ريجلاندر. وكان مان راي قد عرض في بداية القرن التاسع عشر بعض أعماله الفوتوغرافية التي تنمّ عن فكرة المغالطة والخداع. أمّا الآن وفي ظل التطورات التكنولوجية فقد أصبحنا نتحدث عن تركيب رقمي مثلما رأينا مع بعض الأعمال للفنانة الأمريكية ليزا يونت الأمريكية (Lisa Yount) والفنان الفرنسي لورن بلاشياي (Laurent Blachier). لكن مع فضاء الإنترنت والتواصل عبر الشبكة العنكبوتية أصبحنا نتحدث عن تركيب تفاعلي وعن أعمال تفاعلية مثل أعمال الفنانين فراد فورست وروبارت كوتات، وهذا ما رأيناه مع بعض الأعمال التفاعلية من قبيل «حذاء يضرب الرئيس المخلوع» وهي لعبة تفاعلية إلخ... كانت قد ظهرت لأول مرة مع حادثة ضرب الصحفي العراقي منتظر الجيدي بحذائه الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في ندوة صحفية ببغداد سنة 2008.

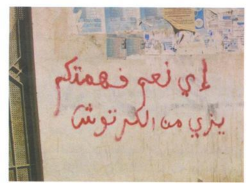
وهكذا، تحول الفايس بوك إلى محطة للإبداع سواء بالصورة أو الصورة المتحركة أو بالكتابة... بالمسموع أو بالمرئي. إنّ هذا التوجه للبنية التفاعلية في الأعمال الموجهة



نماذج من الجرافيتي الخطية، التواقيع (Tag).

عبر الإنترنت يثبت جوهرية الخصائص القائمة بين الفنان والمجتمع، هذا الذي لم يعد بحاجة إلى ضرورة الاستفسار التنظيري بل أصبح يبحث عن السهل الممتنع في صياغة الجملة التواصلية المصورة وفي سياق ساخر.

وهو ما يمكن أن يكون امتدادا لفن الكاريكاتور الذي لعب دورا رياديا في نقد السياسات العربية وحكامها أو في الثقافة النضالية ضد الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين (ناجي العلي نموذجا 1937 - 1987). إذ الكاريكاتور يقوم على إبراز العيوب أو



جرافيتي، تونس، 2011

تضخيمها على نحو يقوم على التضارب الحاد بين المكونات السيميولوجية للصورة باتجاه الفضح والتشنيع الساخن. . .
وقد طالعتنا بمثل هذه القيم أعمال الرسام التونسي رشيد الرحموني في معرضه «من وحي الثورة»، ضمن معرض فردي للكاريكاتور الأول من نوعه بعد الثورة التونسية (7). ونأمل أن يؤكد فنانوا الكاريكاتور قدرتهم على تناول مواضيع الحاضر اليوم دون الركون إلى نقد الماضي البائد. بل إن المقومات التعبيرية الخاصة لهذا الفن تبيح له ذلك (تحويل ماهو جدي إلى ما هو هزلي ساخر). إذ الثورة ليست ركوبا على أحداث مضت بل هي بالأساس تدبير جديد للحاضر وتأسيس مستقبلي لايقاع الحياة، وهي مهمة الفن نفسها.

وأما الإنترنت فقد أثرت على الفكر الاجتماعي تأثيرا عميقا، وأنتجت مفاهيم جديدة حول أسس التنظيمات التشكيلية من حيث البنية، والإتصال، والتفاعل منتهجة مبدأ اختزال الزمان والمكان لتمكن الفرد من تجاوز القيود الزمانية والمكانية التي كانت تقيده في الماضي، معيدة بذلك صياغة هيكلها التنظيمي بطرق مختلفة عن الشكل التقليدي. وقد تجاوزت قيود الزمان من خلال سرعة التنسيق والمتابعة، ووصول المعلومات وإيصالها حينيا، وأما تجاوز قيود المكان فيتمثل في إمكانية بناء نظام فعال يدار وفق نظام جماعي في أماكن متباينة، وبلدان شتى بما أن الإنترنت تشهد انفجارا في مختلف الأوسائط والأوساط.



جرافيتي، تونس، 2011.

وكأنّ الجمهور التونسي الثائر قد صرخ في وجه الفنان قائلا «أنا قادر على أن أصنع فني ولن أقتني فنكم».

خـاتمـة :

يبدو أنّ الأحداث التي شهدها الشارع التونسي في الفترة الأخيرة قد ساهمت إلى حدّ ما في استغلال التحرر والتعبير عن هواجس كانت ستدفن خلف طيات الظلم والاستبداد. لقد سنحت الفرصة للتّعبير بطلاقة عن حقيقة الشارع الذي كانت فيه أجسادنا تتبخر في زمرة التقبل الأصم والرضوخ إلى كيانه البديهي وتستمر داخل الألفة والامتثال. ومن ثم لم نعد نستطيع حتى فتح المجال للتساؤل عن ماهيته، وقد افترضت الحياة الاجتماعية حقيقة أن يشلّ فكرنا وتدفعنا لتقبله كمعطى بديهي يسكن أذهاننا و يجب أن لا نبعث فيه السؤال.

في حين لم يكن هذا الشارع سوى كتلة من الصرخات المكتومة ومن الفردية الإنسانية الدفينة في جسم واحد منفصل عن الآخر الجدلي. ويقوده جلادون وفق متاهة حددت مداخلها ومخارجها على نحو مسبق. لقد أخفى هذا الجدار إنسانية الإنسان فجعل من الفرد جسما ينساق مع الجماعة يسير مثلما يشاء الآخر . هكذا عبّر هذا الشارع عن الألم الذي يكنزه، وهنا توجه العمل الأول إلى فكرة استعادة العمق؛ هذا البعد المجهول في فضاء الشارع.

لقد استعاد الثائر التونسي صورة غابت عن الفنان، فصنع من نفسه فنانا وناقدا ومتحررا مستعيدا صورا قد شاهدها أو ساهم في صياغتها على الإنترنت. ولا ريب، أن الجرافيتي أو الخطاب الخربشب وما يرافقه من أشكال التعبير في الشارع بما في ذلك التدخل على الأعمال الفنية والمعلقات، ليس إلا إثباتا للكيان الإنساني الحر الذي يفعل اجتماعيا ويشارك سياسيا، يعبر، يحتج، ينقد، بفضح ويؤكد تطلعاته ويقول وجوده. وهو طريق لتفجير الكوامن الابداعية على نحو مباشر واني، بل ويبيح تأويله من داخل جمالية ثورية للشارع. وقد أصبحت هذه الممارسة ظاهرة رافقت الثورات والاحتجاجات في العقود الأخيرة منذ ربيع بيكين 1989 والإطاحة بالمعسكر الشيوعي ودكتاتوريات الشرق الأوروبي... ومن ذلك جدار برلين بين الألمانيتين. إلى أن ظهرت هذه الممارسة على الجدار العازل للضّفّة الغربية بفلسطين. أما جدران الشارع بالمدن التونسية خلال الثورة وجدران ساحة القصبة التي دوّن عليها المعتصمون مطالبهم، فهي شواهد للخطاب الشعبي الثائر في تونس، ونقلة بالممارسة الجرافيتية من الأطر المباحة إلى أطر تعبيرية متحررة.

الهوامش والإحالات

1) بانكسي أو على حسب جريدة الجارديان الأنجليزية فان أسمه الحقيقي هو روبرت بانكس Robert Banks أما البي بي سي فتقول إنّ اسمه روبن بانكس Robin Banks وهو من مواليد سنة 1974 في بلدة بيات القريبة من برويستول بانجلترا. لم يفصح هذا الفنان عن اسمه الأصلي و ذلك تبعا لطبيعة أعماله الفنية. انطلقت أعماله من بوستول ولندن في عام 2003، ومن ثم انتشرت في أنحاء متفرقة من العالم.
إنّ الفكر الثوري لهذا الفنان والعودة إلى أفكار شيكيفارا يدفعه لتحرير رسومه وفق منطق سياسي ينبع من الدور الذي يجب أن يلعبه أي فنان في مجتمعه. ومن هنا تختلف وتتباين الأعمال الفنية لبانكسي في اختيار شخوصه وكتاباته والأمكنة المعتمدة، محاولا نشر الوعي الثوري بين أفراد المجتمع من خلال النضال من أجل أفكاره النظرية التي تناشد قضايا توعوية للطبقة العاملة المضطهدة، فكان يشكل ويعبّر عن هذه الطبقة من خلال أعمال تتوجه مباشرة للفكر الاجتماعي فتناشد ضرورة زعزعة الفكر الباطني المكتوم. لقد حول هذا الفنان من نفسه مناضلا ضد أفكار الطبقة الحاكمة فناشد الإطاحة بالفكر التعسفي والقهري.

2) محمد عبد القادر حاتم، العولمة مالها وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2005، ص 18.

3) L'Œuvre d'Art à l'Ere de sa Reproductibilité Technique (Benjamin (w.)), 1936.

4) وتجدر الاشارة أن ثورة 14 جانفي التونسية ساهمت إلى حدّ ما في صياغة أنماط تعبيرية ثورية وملتزمة ذات أشكال فنية مثل الجرافيتي، اللافتات، الرسوم، حرق العجلات وذلك للفت الانتباه من خلال مشهدية النار، معبرين بذلك عن التحول العميق من رمزية القمع إلى رمزية الثورة.

5) « Historiquement, la conscience de cette profonde mutation se manifeste dans la «production» artistique dès le début du siècle. On pourrait retenir l'année 1909 comme date symbolique de ce, passage (avec le Manifeste Futuriste, le début de l'abstraction avec ; Kandinsky et les premières œuvres cubistes de Picasso), mais, en réalité, le véritable basculement s'opère en 1913 avec le ready made de Duchamp.»
Roberto Barbanti, L'art au XXe siècle et l'utopie, L'harmattan, UE, 2000, p. 126.

6) «Je me force à me contre dire pour éviter de suivre mon goût.»
Dietmar ELGER, Dadaïsme, TASHEN, Paris, 2004, p. 82.

7) معرض رشيد الرحموني، من 9 إلى 31 مارس 2011، برواق علي القرماسي بتونس.

أسدٌ عليَّ..!

عمارة عمارة / كاتب، تونس

لزجٌ هو التّراب وبارد.. كمَا الموت تمامًا...

ولا طيبَ لرائحة المكان.. غيرَ الإحساس بخفقات الاختناق...

تطايفت الوُجوه بخاطري.. وتناوبَت صوَرُ أحبتّي.. أمّي.. أبي.. إخوتي.. وخلاّن الصّبا... مَرّت صورة «قطرالنّدى» وهي تبتسم للرّغيف.. مَرّت قبلها صُورة أمّنا، تتملكها أحاسيس متضاربة وهي تقول:

«يابنَيّ.. فيش عنّا طحين.. بَس برضاي عَليك لا تخلّي قلبي يتقطع.. هيّاه (سيّد) أخوك قبلك.. شُوف إيش عَمَلوا فيه.. أوعَك ماليَهُود يَا بنَيّ...!».

آآه يـا أمّي...! «اليَهُود لسّاتهُم يَهُود.. واحنا بنعرفهُم يَهُود من يُومهُم.. فيش إشي جديد.. أنذال وجُبَنَا ومُجرمين.. بَس غيرهم يـَمّه....!!».

ما كنتُ أريد لأمّي أن تعرف بحَجم المخاطرة لمّا نرتاد الأنفاق.. وإن كانت مُجبَرة أن تتغاضى عن الكثير في سبيل حصول الشباب على الذخيرة أو خلافها.. هي الآن مُجبرة كغيرها من الأمّهات أن تتحمّل الخوفَ والترقّب، والإحساس الموجع الذي يَسبق أوانه، بفقدان عَزيز.. وبرُغم ما يُعلن عَبر الفضائيات، فإن واقع الأنفاق غير الذي تراه وتسمَعه...

تمالكتُ.. حاولتُ من جديد أن أحبُو.. وأنا أقاوم الغثيان بصعوبة.. تقيّأتُ حتى ظننتُ أن أمعائي اندلقت أمامي على التّراب... وانظمّ إلى الأطياف التي جالت أمامي، وأنا بين اليقظة الخانقة والغثيان، صُور بَعض الشهداء من حيّنا.. لماذا يَحظرُوني الآن..؟! هل متّ..؟! هل صِرت غير قادر على التفصيل بين الوَعي بالحياة والغياب..؟! هل مات رفاقي..؟! صحيح، أين الرّفاق...؟!

« أبو محمّد..». يا «أبا محمّد..!». لم يُجبني. لعلّه تخلّف عنّي كثيرا...

يا «أبا وليد..!». لم يُجبني أيضا.. يا «زياد..!»، أين أنت..؟! «إنت لسّاتك شبَاب يا زَلمَة..!». لكنّهم لم يُجيبوا جميعهم...

حبَوتُ.. غفوتُ.. تقيّأتُ.. ووجهي يَنكبّ على التراب، ويَرتفع بجُهد جهيد.. شرقتُ بالتراب المَعجون بقيء الأمعاء الفارغة، الذي يَتسرّب لحلقي ويَزيد من صعوبة التنفّس.. لا بَأس، عسل ترابك يا بَلدي..! وهذا يَهون كرمال عيون «قطرالندى»، أختي

الصّغيرة، لتتذوّقَ طعمَ الرّغيف.. صرت لا أذكرُ منذ متى صارت تشتهي الرّغيف..!!

كنت أريد أن أنادي الشباب من جديد فمَا قدرت.. بَدأ حلقي يتيبّس، ولساني يَثقل.. وأشعُر أنه تصَلّب وانتفخَ وصار بحَجم قبضة اليد، حتى يكاد يَقطع الهواء عن صدري.. كنت أريد أن أطمئنهم، بأننا اقتربنا من الفرَج.. ها هو الهواء والنور.. ها هي السّماء الرّحيمة من جديد.. ها هي الفتحة التي دَخلنا منها... وإن فشلنا اليوم في اجتياز نهاية النفق، فسنعيدُ الكرّة غدًا، أو بَعدَه.. « آ ولا..؟! «. ولن يستطيع اليهود، الذين يُطاردُوننا كالكلاب المَسعورة، ولا الغَفرُ المتربّصون بوُجوهنا على «حُدودهم»، أن يمنعونا ولو بالـ ... و.. (نمت.. أو تخدّرت حواسّي.. أو مـتّ.. ما عدت أعرف...!).

بَعد....! عَرفتُ من طبيب المستشفى أنّه لا بُدّ من بقائي لبَعض الوقت، خاضعًا للمراقبة حتى أتخلّص من مُخلّفات الغاز..! وكانت «قطرالندى» تجلس حذوي على السّرير، وتتحسّس أصابعي المُرتخية وهي تحويها بين كفـّيها الطريّتين، وترنو إليّ بنظرات مَفجـوعة.. و كانت أمّي تلازمني منـذ أن أتـوا بي كخرقـة.. ولمّا سألتُها عن بقيّة رفاقـي فـي رحلة السّرداب.. حَجبَت عنّي نظراتهـا.. طمَرَت وجهَهـا فـي شالها.. وانخرطت في بُكـاء مَريـر....!.

[وفاءً لشهداء اللقمة، الذين قضَوا في أنفاق رَفح محاصَرين بين سندان الإخوة ومطرقة الأعداء].

أحمد «المكتفي بذاته» يدخل تالة

محمد صالح عمري / كاتب، تونس

إهداء : إلى ثوار تالة وما جاورها عبر العصور

دخل أحمد تالة برهبة، بعض أمل وإحساس خفيّ بالنصر. وهو لم يدخلها هكذا دفعة واحدة بل جربها بحذر وتوجّس أورثه إياه الأهل أبا عن جد. كان يزورها مرة في الشهر ثم واظب على سوقها الأسبوعية أيام الخميس، ثم اكترى غرفة بوكالة المصمودي وسكنها أربعة أيام في الأسبوع، وعندما التحق به ابنه عبد الكريم استقر أكثر وازداد استئناسا بالمكان. وما هي إلا سنة حتى نقل العائلة بأكملها إليها.

لم يكن أحمد ليثق بتالة، فالذاكرة لم تزل حية والجرح لم يندمل بعد.

تتوسط المدينة دار ضخمة بها حصانة القلاع وحسن ترتيب القصور، بنيت على مرتفع وأحاط بها جدار سميك من حجر، منها خرج المرابون وعساكر المحلة والقيّاد، يمتصون دماء الأماكن المجاورة وأرزاق أهلها، وإليها كان يلتجئ عمال السلطان، والمستعمر من بعده، حين تثور القبائل ويهددهم «أصحاب المنعة» في المال والعرض والسلطان. هكذا وقفت تالة، ناتئة من السهول المحيطة بها كشوكة قهر، تكسرت عليها الآمال موسما بعد موسم. وحين دخلها الفرنسيون جمعوا إلى عملائها عساكرهم وجاليتهم واتخذوها منطلقا، منه يخضعون القبائل المشاكسة ويفتكون الأراضي؛ وداخل حصونها يجمعون المجبى والغنائم.

إلى أن جاء ربيع الولي الشاب ذي الشعر الأسود المسدل.

وعن تالة حدّث محمد العربي أحمد حين كان شابا، قال: كان عمك رحمه الله قد أجار الولي وأقامه في بيته، فتردد عليه المريدون وتكاثر الأنصار، حتى أصبحوا بالعشرات. كنا نجتمع خلف البيت في الليالي القمراء، نذكر الله ونشكوه أمرنا، وفي سرّنا نشتم قايد تالة ونتدبر أمرا.

بعد شتاء الخسارة والثلج وضياع الرزق، حين فتت "العام الأبيض" ماشيتنا حتى لم يبق لنا ما به نقتات، عقدنا العزم على الأخذ بالثأر واسترداد ما افتك منا. أحطنا بتالة؛ ثم دخلناها نهلّل ونكبّر. لم نكن أكثر من مائتي نفر، ولكن الخبر سبقنا مهوّلا، مرهّبا؛ فاختبأ من اختبأ

وفر من فر. حين وصلنا دار القايد ارتأى بعضنا إضرام النار والدمار، وجدّ آخرون في طلب الجلادين والعسس.

وعلى عادتنا، لم نتّحد على رأي.

كنت وابن مسعود في جماعة لا تزيد عن العشرة، قد عزمنا على أمر لم نستشر فيه غيرنا. جانبنا الدار حين رأينا انشغال الحراس بمنافذها ومدخلها الأمامي. ولم يكن من العسير تسلق السور الحجري والتسلل إلى الداخل. كان عمك يعرف تماما أين يختبئ مقصدنا فأمرنا بالحذر وأن نتبعه حيث ذهب. نزلنا خلفه مدرجا ينتهي عند باب من حديد وجدناه غير موصد، وربما غفل عنه العسس. على اليمين تكدست أكياس قمح همّ بها بعضنا، لكن عمك منعهم من ذلك بنظرة وحركة من يده، مشيرا إلى التقدم. تقدمنا قليلا ثم اتجهنا يسارا، وثبّت عمك بصره على آخر غرفة. دفع الباب بحذر وأشار إلى دولاب من الخشب الأسود السميك. أومأ بالتوقف، وتقدم نحو الدولاب وفتحه. نظر إلينا بنصر وأشار إلى الصادق أن يقترب، ثم طلب منا جميعا أن نقف متباعدين، ملتصقين بالجدران، متوزعين عبرها حتى المدخل. مدّيده بلفافة إلى الصادق وأشار إليه أن يناولها من يليه من الرجال. ثم توالت اللفائف من يد إلى أخرى. لم تمر دقائق حتى كنا قد أفرغنا الدولاب وتسلقنا الصور خارج الدار. ابتعدنا قليلا حتى بلغنا منحدرا وارانا عن العيون. أشار عمك أن نجعل اللفائف كومة واحدة، وتقدم ابن مسعود بعود ثقاب قائلا: «مليوم ماعادش الباي وكلابه يعرفو نحنا قداش وشكونّا وآش عنا».

كانت اللفائف حصرا دقيقا لكل ذكر قادر، جمعها عمال القايد عبر السنين، وأحصوا فيها الماشية والأرض والسواعد. كنا نعرف السجلات جيدا. ألفناها وارتعدت قلوبنا كلما حلت بيننا المحلة وأجبرنا على تزميل. حين تفتح الملفات لم يكن يسعفنا شح السماء أو جحد الأرض؛ ولم يكن يشفع لنا توسل العمال وشكوى حالنا. كانت السياط تنزل عل المتلكئ، ويؤخذ الزاد وتتشتت العيال.

طلب عمك التمهل وأشار بحمل الملفات إلى البيوت حتى نقرر ما نفعل بها. وعدنا جميعا إلى بيت عمك. كان الأصحاب قد سبقونا وبدأت أخبار الغارة تصل متقطعة وغير متأكدة. وفقد البعض ولم يعودوا كما اتفقنا. وقيل إن العسس أطلقوا البارود وأصابوا بعضنا.

ولم نقف على أثر للولي الشاب.

أشار بعضنا إلى عمك بترك حزم الأوراق والدفاتر في بيته وإخفائها، فوعد بذلك وقال ممنيا: «هذي لازمتها ليله حمرا. نتقابلو بعد المغرب بشويه في زاوية سيدي البُهْلي».

حين وصلنا، أنا وعمك، الزاوية كان محمد بن صالح قد سبقنا إليها، أشعل الشموع وتوسط الزاوية متكئا على قبر سيدي البهلي، وهو في أبهى زينة وأنظف حلة؛ لبس العمامة الصفراء والجبة الخمري والسروال العربي والحذاء والجورب الملائم. وضع على يمينه بنديره الذي يعرفه الجميع بلونه الأخضر الزيتوني؛ وعلى يساره جلس العربي والشريف، أخوه، وعبد العزيز المؤدب. فاح البخور والجاوي وشاعت في الزاوية روائح وعطور ألفناها في ليالي الحضرة وأيام الأضحية والمواسم.

هب محمد بن صالح إلينا واستبشر، ثم أجلسنا إلى يمينه. استدارت الحلقة وقام محمد بن صالح فدار خلف الضريح وشرع يناولنا الدفوف، الواحد بعد الآخر. أمسك كل بدفه وأمسكنا عن الكلام. أومأ عمك إلى الشريف فرفع دفه وحركه بأناة، طأطأ رأسه وأماله إلى اليمين قليلا، بسمل وكبّر؛ ثم نقر نقرا خفيفا، بطيئا، تجاوبت معه الدفوف في انسجام وتمايلت الرؤوس ببطء.

وتعالى صوت الشريف باستهلال لم نعهد مثله حرا وإثارة للشجن:

مِنّك السّراحْ عبْ القادر عجّل ارّاحْ

لَرواح ضايقه خلوڤي مكموده

لا لي رْواحْ غير محل الجودة

حين جاء دور الحلقة للترجيع والملازمة، كنا كمن على جمر. علا النقر وتناجت الأصوات بالذّكر وتمايلت الجذوع في تناسق محكم.

كان أول من نزل وسط الحلقة الشريف. تمايل وتهادى؛ ثم أسرعت حركته وتواترت. علا لهاثه وأغمض عينيه. نزل عرق على حاجبيه وسال على وجهه. وتهادر صوت الدفوف وتشنجت الأصوات وتفتحت الحناجر. عهدنا الشريف حين يبلغ حالته هذه يبسط يده اليمنى؛ وحينها يهبّ أحدنا فيضع أوراق الهندي المشوّكة في يده ويعلو الصياح وتتركز العيون على الشريف ويتسارع الدّفّ، ويد الشريف تمتد إلى فمه بورق الهندي يمضغه مضغ الإبل، لا يتقزز ولا يتألم، كأنه يأكل كسرة طازجة.

قفز سالم خلف الضريح ومدّ يده يريد ضالة الشريف. ولكن محمد بن صالح كان قد سبقه. نظر إلى الجميع وعلى الوجه بسمة وفي العين نظرة ماكرة وبريق. امتدت يده تحت العلم الأخضر الذي يغطي الضريح ثم أخرجها بخفة. كان في يده بعض من الملفات التي أخرجناها من دار القايد. تناول أحدها، دقق فيه وصاح: مسعود بن الحاج. قفز مسعود كمسعور، مزق الغلاف ومر على بعض الأوراق وقال بصوت متهدج: «هذي غُوله». قطع ورقتين خطّت عليهما أرقام وحروف في عمودين طويلين، واقترب من الشريف ووضعهما في يده. ألمّ بنا تأهب واشتد منا النظر ورهفت الأسماع وتوجست القلوب. رأى محمد بن صالح منّا ذلك فتناول دفّه في خفة وكبّر وهلّل ودار في الحلقة، يرافق الشريف في رقصه ودورانه. ثم علا صوته في بحة امتزجت فيها حشرجة بكاء بعذوبة وألق:

فَدّتْ خْلُوقِي هايضه امْوَاجعْهَا
ضَيِّقْتْهَا يَا خَالْقِي وَسّعْهَا
خَمّمْتْ فِي الأقْـوَالْ
بَايِتْ نْكدّرْ خَاطْرِي مَعْلُولْ
كِبْـدِي عْلَى المْـلاَلْ
والظّلْمْ طَيّبْنَا طْيَابْ شْبولْ
هَا البَـايْ حُكْمَه مَـالْ
فِعْلَه يْشَيّبْ رَاضِعْ البَزّولْ

قبض الشريف على الورقتين بكف من حجر، تكورت يده واشتدت عضلاته، رفع يده وقربها من وجهه. فتح عينين من جمر، بصق على قبضته وفتح فمه على أشده، فبانت أسنانه كذئب، وتعلقت العيون بيده وجحرت. واستدار محمد بن صالح يراقب الوجوه تشتد والأفواه تُفتَح والأيادي تُقبض وتُبسط. جرى إلى السجلات وصاح: محمد العربي، عبد العزيز، يوسف، صالح، بلقاسم، حمزة.

تقافزنا.

تراكضنا.

أمسكنا بالسجلات.

فركنا.

جذبنا.

قطعنا.

عاد محمد بن صالح إلى الدفّ والذّكر؛ وبريق العينين يشتد اتقادا وأسارير الوجه تنقبض وتنبسط.

لم نعلم كم من الوقت مضى ونحن في حالنا هذه. وحين أفقنا لم يكن منا إلا من أكل كامل سجله أو أغلبه.

صفعة

الهادي بن منصور البرغوثي / كاتب، تونس

الآن كل شيء هنا تغير.

ها هنا كان الكتّاب المبتدؤون يأتون بنصوصهم الأولى. كان ذلك من عشرين سنة. يعرض أحدهم صفحة أو صفحتين بيد مرتعشة ويقول باحتشام:

ما رأيكم في محاولتي هذه؟

و تدمع عيناه حين يهلّل البعض. نسمع عن تلك الأسطر أو الأبيات دروسا حول الأسلوب والمعنى والمحسّنات اللّفظيّة والتّفعيلة والوزن والايقاع والصّورة ونسمع عن فلسفة الجمال.

كانت كلّيات الفنون والآداب تعصر دروسها ومحاضراتها على طاولاتنا بين قوارير الجعّة وكؤوس القهوة.

أبيات الشّعراء الأولى تُلقى في مقهى باريس.. كنّا نستنشق عبق قصّة لم تُكتب بعدُ. .كنّا نستمع إلى لحن لم يُعزف بعدُ. نهفو إلى إيقاع قصيدة لم تُنظم بعدُ. ننقد مسلسلا تلفزيّا أو فلما سينمائيّا لم يُصوّر بعد. كانت أحاديثنا تسبق ما يحدث في بعض القصور وفي دور الثّقافة والفنون وأحيانا في شوارع البلاد.

والآن؟ ما أتفه هؤلاء. شبّان لا فكر لهم ولا اهتمام بقضايانا.

ماذا حدث في البلاد من بعدي؟ هذه ليست المقهى التي تركتها. هؤلاء ليسوا الذين عرفتهم.. ونظرتُ في ساعتي اليدويّة.. تذكّرتُ حين قالت زينب باستغراب:

تحمل ساعة يدويّة؟ في هذا العصر؟

ومال رأسها. حرّكته تُبعد خصلة شعر عن عينها. أضافت مبتسمة:

ولكنّي وجدتُ هذا جميل.

نظرتُ حولي. ماذا يدور في رؤوس هؤلاء السّذّج؟ شبّان لا يتوقّفون عن الكلام.. وعن الضّحك.. ما أسهل أن يضحكوا.. ما أقصر سراويلهم.. ما أتعس شعبي بهم..

قلتُ يوما لزينب:

أرأيت جيلكم هذا؟ أينتظر منه خيرٌ؟ ماذا حدث من بعدي؟

قالت:

كلّ ما حدث أنّ الزّمن يمرّ. أم تريد للدّنيا أن تبقى صورة ثابتة في مخيّلتك؟

ونظرت زينب نحو معصمي :

و هذه السّاعة التي تحملها؟ أترى عقاربها تدور؟

لعلّها مثلك.. ثابتة في مكانها.. خجولة..

وابتسمَت. مدّت يدها نحو معصمي. حرّكت السّاعة بأصابعها. داعبت بلّورها. مرّرت يدها على كفّي. أغمضت عينيها وقالت بصوت خافت:

و لكنّني أحببتك.. أحببتك يا أركاييك..

من أين جئت يا زينب؟ يا ابنة العشرين وبضع سنين؟ من أين خرجت إليّ؟

ليتَ زينب عاشت تلك السّنين. لكانت تدرك ألمي الآن. لكانت فهمت ما قاسينا من حكّام أجلاف. كرهتُ جيلها هذا بسراويله القاصرة وأغانيه المائعة.. فكيف أحببتها؟ أم تراني أحببتُ فيها جيلها؟ لعلّني أحتمي بها من تاريخي. من هزائمي. من أحزاني الثّقيلة الموجعة.. من أحلامي التي ذابت.. من آمالي الخائبة.. من آلام الهجرة وذكريات السّجن.. من كهولتي الباهتة الآن فوق الخمسين.. لعلّني أعوذ بها من شرّ الخمسين.. ولعلّها تعطي الخمسين بريقا.

جلبةٌ قطعت حبل أفكاري وأنا أنتظر زينب. انتقل الشّبّان كالسّهام مغادرين المقهى. وبلغ سمعي ضجيج مظاهرة تقترب. التفتّ. ومن خلال البلّور رأيتُ زينب تُحمل على الأكتاف.. أبهرني صياحهم:

- الشّعب.

يريد.

إسقاط النّظام



إنّي أرى ما سوف يجري قد جرى

عادل المعيزي / شاعر، تونس

قرطاجُ توطنةٌ لما ستكونُه هذي العواصِمُ

منْ حُطامْ

إني أرَى دُوَلاً شتاتًا أينعتْ..

سيحينُ عصرُ قِطافِها

فبأيّ آلاءِ القصيدِ تُكذّبان

إني أرى دُوَلاً دُمًى ورؤوسها في الرّمل

يَدفنها النعامْ

فبأيّ آلاءِ القصيدِ تُكذّبان

إني أرى ما سوف يبزُغُ كاللظى، في دورةِ الفَلَكِ الجديدْ

إني أرى الحلاّجَ يُصلَبُ ثمّ يُصلَبُ، ثمّ يُصلَبُ

راكعًا، مُستَسلمًا، حُرًّا، على لَهبِ الحديدْ

إني أرى مصر الضحيّةَ والشّامْ

فبأيّ آلاءِ القصيدِ تُكذّبان

إني أرى عَربَ الجزيرةِ يصرخُونَ من الهوان

فبأيّ آلاءِ القصيد تُكذّبان

إني أرى ما سوف يجري قدْ جرَى

تلْكَ الذُّرَى..

إنّ الرؤى منثورةٌ فوق الذّرى

ونَرى... أرَى..

شُهُبًا تُطلُّ على الثرى

بحرًا يلوذُ بساحلٍ مُستنفرًا

وترًا تَعَوّجَ صوتُه وتوتّرَا

وأرى... يَرَى

عَرَبًا تيقّنَ أنّهمُ... وتَسَتَّرَا

خوفٌ على ما ضاعَ مِنْ..

وعلى سفوحِ المَغمَدَانِ تكسَّرا

وأرَى

أرى

إنّي أرَى...

فبأيِّ

آلاءِ

القَـ...صِـ...



يومٌ حَـامِ جدّا

منصف الهمّامي / شاعر، تونس

إلى شباب الثورة

النّاسُ

في الشارع المزدانِ

بالأعناق

صدورهم تخترق القمصانَ

لتلتقي الرّصاصَ

النّاس موجٌ

من غضب

حناجرُ تُزمجِرُ

في سيل من غضب

ملامحُ تسكنها الحِمَمْ

عيونهم نيرَانٌ

في نفخة العواصفْ

تُرفعُ الأكفّ

في غضب

الرّكبُ للذّلّ طاحنة

والنّاس يدفعهم تيارٌ

ترى من يلوي

أذرعَ التيار؟

***

صلصلة الغضَبْ

تقذف شوّاظا

من نارْ

حبل الوريد

من فرط الحزمْ

يكاد يتفجّرُ

والأرجل، تزحفُ، تَجْنَخ

شُدّ حِزَامَكَ

أيّها اليَافِعُ الأَبي

هذا اليوم يومك

أخبكْ حذاءك الرّياضي

هذيَ الرّؤوسُ تزدحِمُ

في لون الغربَان

والقبضةِ تشتدُّ

على الرّصَاصْ

أطلِق رَصاصَك

كما شئتَ

أيّها الطّاغوتْ

هَا نحن صدورنا

عارية للرّصَاصْ

***

يا ويل الظالم

من المظلوم

تسارعي أيتها الرّكَبُ

فالساقط منّا

تتلقّفه أيادينَا

والشهيد على الأكُفِ

يُرفَعَ، ينادينا،

يا حبيب الوطن

لا تسقُطْ

هذا نَجمك يَسطَعُ

يا شهيد الوطن

***

الدّمع في العَينِ

تحجّرَ

تصرخ الحناجرُ

والرّصَاصُ يُدَوّي

تُرعشُهُ الصّدورْ

والنّاس سيولٌ

تكتسح الشارعَ الكبيرْ

يا ويل نخركَ

من رَصَاصِكَ !!

ياذا الطعوث

اللّيل نَهارْ

القبضة تحكمُ

والشارع يسقطُ

في قبضة الأحرار

تونس في 14 جانفي 2011

أطلق شـرارتـك

سعاد الخرّاط / شاعرة، تونس

أطلق شرارتك

فالصمت يلتهب

ويدحر الظلم والطاغوت والوهن

أطلق شرارتك

نحن الوقودُ لها

والنار ترسم أطيافا من الغضبِ

والصمتُ ينتعل الأفواه صارخة

بالعدل والحقّ والإنصاف والأمنِ

أطلق شرارتك

تنسّم لفحة اللهبِ

حتّى الخناجر والأطياف والغضبَ

أوقد شموعك أحلاما تتوّجنا

فالحلم يرعى نجوم الليل والصخبَ

أسرج لهيبَك

إنّ الصمتَ يرتحل

واترك عويل الليل يلتاع وينتحب

أطلق شرارتك

فنحن نلقفها

نُدمي السياط إذا ما همّ يجلدنا

واضفر لهيبَك أغصانا مدوّيةً :

الحرّ حرّ وإن ساموه بالخسف

أطلق شرارتك

فإنّ الليل يرتعد

يراقص النار والأشواك واللهب

أوقد شموعا

فإنّ النور يبتهج

يلقي على الكون أحلاما تداعبنا

أطلق شرارتك

فإنّ الحُرّ يلتهب

يُبكي الثكالى إذا ما الصبر فارقهن

عذرا بنيّ

فأنت فلذة الكبد

أصغ إلى النار

إلى أيقونة اللهب



ثــورة الشــعب

علالة الفنوني / شاعر، تونس

إلى روح الشهيد محمد البوعزيزي

لشعبك تونس صوت الرّعود
شباب عنيد
أسود تزمجر إثر أسود
أأبطال أرضي بسيدي بوزيد
هننتم بهذا العظيم الشهيد
تعلّم منكم إباء الجدود
فأشعل نفسه رفضا لذلّ
وأشعل تونس مثل الوقود
فأخرجنا من كهوف الظلام
وأسقط أطغى طغاة الوجود
فها هو كالفأر فرّ ذليلا

محمّد لمّا رآك تسود
وخلفك في كلّ تونس صوت
يدوّي ويكسر كلّ القيود
فنم هانئا متّ موت الكرام
ويحيا الجبان مهانا شريد...
أتدري بأنك تونس صرت
بكلّ مكان وأنت جديد،
صفاقس أنت وقصرين أنت
وتالة أنت وقفصة أنت
وبنزرت أنت وجندوبة أنت
ومدنين أنت وجربة أنت

وتوزر أنت وجرجيس أنت

وفي الكاف أنت وفي القيروان

وكم سأسعى وكم سأزيد ؟

شمالا جنوبا طويت البلاد

ووحدّتها في نظام فريد

كذلك نحن

فلا نرتضي العيش إلا ابتهاجا بحرّية الشعب هذا المجيد

فإمّا نكون ونحن كرام

وإمّا من الأرض نحن نبيد

فتونس أرفع من أن تظلّ

بأبوابها مرتعا للقرود

ومن خان فيها ومن جار فيها

ومن حوّل الناس فيها عبيد

فسمّوا الشوارع باب الوشاد

وباب الإخاء وباب النشيد

وباب عويلة باب الجهاد

وباب سويعة باب الشهيد

فإنّ البلاد بلاد انطلاق

وليست بلاد الغوى والصعود

ومطلبنا واضح وجليّ

وعن فكرنا أبدا لن نحيد

سنسقط كلّ الشرور بخير

إذا عاد شرّ لخير نعود

وليس بنار ولا بسلاح

إذا أضرموا النّار نبدي الورود

ونبقى نردّد :"خبز وماء ولا للسياط وعيش العبيد

"تجمّعكم" مفلس غادرونا

تعزّز منكم ضمير الوجود

نقيًا من فعلكم كلّ سهم

وكلّ قريب وكلّ بعيد

حذار حذار

من الالتواء ونكث العهود

صبرنا كثيرا وإن لم تزولوا

عليكم سننقضّ مثل الأسود

فتونس تصرخ : "أين الرّجال ؟"

أرادت وهبّت ونحن الجنود

"حماة الحمى يا حماة الحمى

هلمّوا" لثورة شعب جديد

اشتــــراك

ترحب إدارة تحرير مجلّـة الحياة الثقافيّـة بكل من يرغب في الاشتراك فيها وتدعوه أن يعتمد هذا الأنموذج وملأه بغاية الدقّـة والوضوح ثم إرساله إلى عنوان المجلّـة مع نسخة من وسيلة الدّفع.

مع الشكر على حسن تعاونكم



اشتــــراك

الاسم واللّقب : ....

العنوان : ....

الترقيم البريدي : .... **الهاتف :** ....

عدد نسخ الاشتراك : .... (اشتراك سنوي لعشرة أعداد : 20,000 د)
(عشــرون دينـــارا تونسيـــا أو ما يعـادلها)

يتمّ إرسال الاشتراك بواسطة حوالة بريديّة أو صك بنكي بالحساب الجاري للمجلّـة بالبريد رقم : 17001000000004749987 اللجنة الثقافية الوطنيّـة (الحياة الثقافيّة).

عنوان المجلّـة : 59، شارع 9 أفريل – تونس – الهاتف : 921 561 71 – 443 260 71